

اسم الكتاب : ما بعد موسكو

المؤلف : محمد سيد رصاص

الناشر :

الطبعة : الأولى 1996

الإعداد الففني :
والغلاف لهذه النسخة :

محمد سيد رصاص

ما بعد موسكو

« مدخل »

إن التداخل بين العالمي والوطني في عصرنا يُعد أحد أهم خصائصه، ويزداد هذا التداخل كلما كانت الدولة المعنية ذات أهمية استراتيجية أو تلعب دور الدولة العظمى. لهذا فمن الممكن أن تكون تجربة دولة معينة مقياساً لطبيعة عصر «ها» أو صورة عن الاتجاهات والقوانين الناطمة لحركة التطور الاجتماعي والسياسي في هذا العصر، كما كانت بريطانيا في عصر الثورة الصناعية، أو فرنسا التي عبرت ثورتها عن الاتجاه إلى (الاجتماع المدني) كاتجاه عالمي ولو أنه بادیء في أوروبا الغربية.

إن الثورة الروسية في أكتوبر 1917، وتطورات المجتمع السوفياتي، قد عبرت عن الاتجاه العام الناطم لعملية مواجهة المركز الإمبريالي العالمي، كما أنها عبر إنهارها، وبواسطته، قد حددت صورة الوضع الدولي الجديد القائم حالياً.

إن أهم سمة يتميز بها عصر الإمبريالية تتمثل في أن قوانين تمركز رأس المال التي تطبق في سوق رأسمالية قومية محددة، تعم في الإطار العالمي. ونلاحظ على سبيل المثال، ارتفاع التوظيفات الأمريكية في أوروبا من (17/5) مليار دولار في عام 1966 إلى (500) مليار دولار في عام (1991) مما يولد تداخلاً عضوياً بين الاقتصاديات الرأسمالية، ولكنه في الوقت نفسه يولد

مركزاً واحداً مسيطراً، وما الصراعات التي بدأت في الحرب العالمية الأولى أو الثانية، إلا تعبير عن ميكون الأول، الشيء الذي استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تكريسه عام 1945 ثم ليأتي انهيار المعسكر الشرقي في إطار تعزيز هذا المركز الاقتصادي السياسي المهيمن.

تبيّن التجربة السوفياتية أن الصدام مع المركز الإمبريالي يأخذ شكلين: الأول وطني، يهدف لامتلاك القرار السياسي المستقل، والثاني يأخذ محاولة الإمساك بالاقتصاد المستقل عبر التنمية والتحديث. ونلاحظ في هذا الإطار أنه إذا كان حجم الصناعة السوفياتية إلى الأمريكية في عام 1917 هو 12/5% فإنه أصبح 75% في عام 1970 .

لذلك، فتحليل التجربة السوفياتية لا يأتي من فراغ، وكل من يريد وضع صورة للوضع العالمي الجديد، وتداخلاته في الوضع الإقليمي والداخلي، مضطراً لكي يقدم تصوراً عما جرى منذ عام 1917.

والحقيقة أن كثيراً من الصراعات الجارية الآن حول الماركسية ومصيرها، أو حول الهوية الفكرية للأحزاب الشيوعية تنطلق من تصورات:

1- إن التجربة السوفياتية هي تجربة ماركسية خصوصية، رغم أهميتها، في إطار تجارب عديدة تقدمها بلدان مختلفة، كالصين أو فيتنام، وأن انهيارها قد نتج عن التناقض بين البنية الاجتماعية التي ولدها التطور الاقتصادي وبين البنية السياسية التي اتجهت إلى تبني منهج فكري أقرب إلى الاشتراكية الديمقراطية منه إلى الماركسية التي أخذت شكل (رأسمالية الدولة)، ولي ظل وضع دولي اختل في أوائل الثمانينات لصالح المعسكر الغربي.

2- إن هذه التجربة تمثل المعادل الكامل للماركسية، وبالتالي فإن انهيارها يعني انتهاء الماركسية.

يمكن عبر تحليل التجربة السوفياتية، اكتشاف ظواهر عامة تتجاوز
الوضع السوفياتي:

(1) إن البلدان التي ينتصر فيها التصنيع دائماً ما تتجه إلى التفكير الوضعي
وإلى التخصص، وإلى رفض النزعة التاريخية والفكر التركيبي، وإلى
تغليب الجانب المادي في التفكير، ورفض النظرة الموحدة للإنسان في
جانبه المادي والروحي، وهذا يلاحظ في الوضعية الغربية،
وفي الستالينية، وفي تفكير غورباتشوف وبلتسين، وفي فكر التكنوقراط
البرازيليين.

(2) إن الدكتاتورية السياسية والدولة الشمولية ليستا نتيجة للطبيعة
الشريرة «أو» السيئة «للقادة، وإنما نتيجة اختلال القاعدة الاجتماعية
التي أوصلتهم إلى السلطة، أو تحولها التدريجي إلى قاعدة أضيق من لحظة
الوصول إلى السلطة، حيث يأتي العنف كبديل ووقاية من الأخطار
الآتية من تحت، ولا فرق هنا بين أن يكون الحاكم للدولة الشمولية (1)
هو «حزب» أو «طائفة» أو «طبقة اجتماعية واحدة».

(3) إنه كلما زادت أهمية البلد الجغرافية السياسية - الاقتصادية -
أو كان دولة عظمى، كلما زاد تداخل العامل الدولي وتأثيراته في الوضع
الداخلي، وأن المحدد لمدى قدرة الداخل على الاستقلال هو وضع دولي
ملائم، زائد الإرادة السياسية المواجهة للمركز الخارجي، وأن الإنهيار يتم
عندما تجتمع الأزمة الداخلية الناتجة عن تناقض الدولة والمجتمع، مع
ظرف دولي مختل لصالح الخارج الذي يستطيع عند ذاك رسم (الداخلي)
على حسب مصالحه ونموذجه.

(4) - من هذا يمكن أن تكون الديمقراطية سلاحاً ذا حدين: إذا لم يكن هناك

مشروع حضاري مستقل في مواجهة الخارج الإمبريالي، فإن الديمقراطية يمكن أن تكون أداة لضرب الاستقلال الوطني، والعكس صحيح، مما يجعل (الوطني الديمقراطي) كمشروع، حتى ولو كان في إطار كونه ثورة برجوازية من حيث الطبيعة الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية، عاملاً لمواجهة الهيمنة الإمبريالية والاستقلال⁽²⁾، ويمكن للمشروع المستقل أن لا يكون حصراً بأيديولوجية معينة، وإنما تتحدد عملية الفرق بين الأيديولوجيات المستخدمة في مدى نجاحها في التحليل والتعبئة والقيادة في مواجهة الغرب المهيمن⁽³⁾.

إن ذلك كله يطرح مسألة نسبية الفكر والسياسة . وهنا من الضروري إدراك أن كل أيديولوجية لا تتحدد صحتها من خلال تماسكها المنطقي، أو بما تحتويه من ميول بهذا الاتجاه أو ذاك، أو باقتراحها حسن «الحق» وابتعادها عن «الباطل»، وإنما من خلال كونها تقدم منهجاً معرفياً قادراً، أكثر من منهج آخر، على مساعدة مجتمع محدد، في مكان وزمان معينين، لتحقيق مشروعه الحضاري ومهامه المرحلية والمقبلة، أو على مكافحة هيمنة الخارج⁽⁴⁾. فمحتويات الأفكار ليست هي الأساس بمحد ذاتها، وإنما بما يستطيع أن يقدمه المحتوى في إطار وظيفية قائمة على التفاعل مع مكان وزمان محددين، مما يولد تجارب مخصوصة حتى ضمن الأيديولوجية الواحدة.

تموز 1993

هوامش المدخل

1 - في بعض البلدان العربية استطاعت الدولة الشمولية تحطيم فعالية المجتمع في المجالات السياسية - الاجتماعية - الثقافية وفي إضعافها ببلدان أخرى، والحقيقة أن إعادة الفعالية للمجتمع، إذا كان من غير الممكن أن تبدأ من نقطة تقويض جهاز السلطة الشمولية - السياسي، فمن الممكن الانطلاق من عملية تحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة التي بدأت تفرضه الأجواء الدولية الجديدة، للوصول إلى تحرير السياسة والثقافة وكافة فعاليات المجتمع الأهلية من هيمنة جهاز الدولة وصولاً إلى جعل هذا الجهاز «مراة» للمجتمع لا العكس.

2 - من الضروري هنا تحديد الأمور. إن عصر الإمبريالية هذا، قد أكد أن البرجوازية المحلية في البلدان المتخلفة غير قادرة على قيادة معركة التحرر الاقتصادي من تبعية المركز الإمبريالي. والآن، وبعد إنهيار النموذج اللينيني الذي قدمته ثورة أكتوبر، فإن انتصار نموذج (اقتصاد السوق) عالمياً، سيحجر الجميع على سلوك هذا الخيار اقتصادياً، وليس بالضرورة مع مرتباته السياسية، المتمثلة في الديمقراطية - السياسية، الشيء الأخير الذي ستحدده مصالح الغرب ومدى توافقها مع إطلاق لعبة التعددية السياسية والفكرية في مجتمع معين وفي منطقة جغرافية سياسية محددة. لذلك فمن الأساس أن تدرك القوى السياسية التي ستحاول انتزاع الديمقراطية السياسية من أنظمتها المحلية الشمولية، سواء عبر رضا الغرب أو عدمه، إنها لا يمكن أن تحصل على التحرر الاقتصادي من تبعية الخارج الإمبريالي عبر هذا التحول التغييري وإنما أقصى ما يمكن أن تصل إليه لن يتعدى الإرادة السياسية المستقلة (هذا إذا توافرت قاعدة وطنية عريضة لمجابهة الغرب) وتجاوز

حدود (مجتمع ما قبل السياسة) الذي تعيش في إطاره حالياً، إلى (المجتمع المدني)، أي الوصول إلى مستوى تنظيم اللعبة السياسية والصراع الفكري في إطار قانوني دستوري ناظم. خاصة وأن (اقتصاد السوق) سيؤدي إلى فرز طبقي حاسم للقوى الاجتماعية وإلى توزيعها على خارطة سياسية واضحة المعالم، وهذا يحد ذاته سيكون تقدماً بارزاً على الفوضى - الاجتماعية الاقتصادية الاقتصادية السياسية، التي أفرزتها عملية إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية التي قامت بها (الدولة الشمولية) إثر انقلابات الخمسينات والستينات في الشرق الأوسط. من هنا يمكن أن يكون المشروع الوطني - الديمقراطي / تقدماً على صعيدي السياسة والحقوق المدنية، ولكن لن يستطيع تجاوز التبعية الاقتصادية، إلا إذا اختار الصدام وفك التبعية على طراز لينين (وماوتسي تونغ) وذلك في لحظة لاحقة على الوصول إلى (مجتمع السياسة)، وإلا فإنه سيسقط لأن الاقتصاد هو المقرر النهائي لحدود اللعبة السياسية.

- إن طريقة تعامل الغرب مع العرب، كما ظهرت في حرب 1991 وما بعدها أو كما تظهر من خلال سماحه لإسرائيل في أن تتعامل مع الضعف العربي الراهن، بالشكل الذي نشهده حالياً، توحي بأن سياسة الغرب لا ينظرون للأمور إلا من خلال رؤية تمليها السياسات المباشرة الآتية التي لا تنطلق إلا من خلال ظاهر الضعف العربي ومن دون أن تدرك تفاعل الحقد التراكمي الذي تولده في أمة قدمت أحد أهم مركزين حضاريين شهدتهما الإنسانية في تاريخها المديد، إضافة إلى بقايا النزعات الصليبية القديمة تجاه هذه المنطقة والتي يمتزج فيها إحساس الغربيين بالخطر الذي يولده هذا المركز الحضاري المنافس لهم مع وعيهم لأهمية هذه المنطقة على الصعيد الجغرافي - السياسي.

- إن آفاق الأصولية الإسلامية ستحدد ليس، فقط، من خلال كونها أداة مقاومة عربية للهيمنة الغربية، بعد عام 1970، وإن كانت لم تثبت، بعد، أنها أداة مقاومة ناجحة وفعالة، وإنما، أيضاً وبالأساس، من خلال قدرتها على تقديم المشروع الحضاري البديل للحضارة الرأسمالية الغربية، هذا الشيء الأخير الذي لا توحي المؤشرات على أن الأصولية بمقدورها ذلك، مما يطرح ضرورة تشكيل بديل فكري سياسي عربي يتولى هاتين المهمتين.

البحث الأول

التجربة السوفياتية كمطلق لتحديد سمة العصر

(1)

إن أي تحليل للوضع الدولي الجديد، الذي أعقب سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1991 (والذي يُعدّ أهم حدث منذ الثورة الفرنسية عام 1789 ووصولها إلى طريق مسدود عام 1848 مع الثورات الديمقراطية الاجتماعية التي عبرت عن إفلاس البرجوازيات الأوربية وتحولها إلى النزعات المحافظة والرجعية)، لا يمكن أن يكون دقيقاً إلا عبر رؤية وتحليل الأحداث السوفياتية منذ 1917 كمدخل.

والحقيقة أن ذلك يساعد، أيضاً على تبيان حدود اللينينية، كفكر وممارسة، وكذلك الستالينية وعلى نفس هذين الصعيدين، في القياس إلى ماركسية كارل ماركس، وأيضاً على تبيان العلاقات بين المستويين الأولين. مما يُمكن، وهذا أساس في كل العقائد الكبرى التي أفرزها التاريخ الإنساني، من تحديد الفواصل بين البنية الفكرية الأصلية وبين تجسّداتها، نظرياً وفي الممارسة، التي وجدت في زمان ومكان معينين، هنا أو هناك، وكذلك من إظهار التواصل وحدوده، أيضاً. فبالأكيد ليست مسيحية (الرسول بولس) مثل تلك التي قدمها القديس (يوحنا)، وكذلك نجد أن عمر بن الخطاب قد قدّم كثيراً من السياسات

التي تجاوزت دولة النسي في المدينة. كما أن التحليل المقدم، هنا، للتجربة
السوفياتية لا يقوم على منطق التفسير البولييسي للتاريخ، ولا على أن الأخطاء
الداخلية قد سمحت للخارج وللبعض الأعداء الداخليين بضرب تجربة (ما)، وإنما
على أساس أن طبقة أو فئة إجتماعية (ما) عندما تقوم بإنجاز مهام تتحدد في
إقامة بنية اقتصادية إجتماعية جديدة (ثورة برجوازية بمعناها الشمولي) ولوعبر
أيديولوجية مضادة للفكر البرجوازي وتهدف للوصول إلى الاشتراكية، فإنها
لا تستطيع أن تمنع من أن تأخذ المرحلة البرجوازية أبعادها وتمرحلاتها الكاملة،
مما يمنعها موضوعياً، من الانتقال إلى المرحلة الاشتراكية⁽¹⁾ تحت قيادتها نفسها.

(2)

لقد قامت النزعة الثورية الأوربية الغربية، في القرن التاسع عشر، على
أساس أن بناء المجتمع العادل يتم في البلدان الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية،
وأن تحرر بلدان آسيا وإفريقيا سيحصل كنتيجة لوصول الطبقة العاملة إلى السلطة
في البلدان المتقدمة. وقد أنشأ ذلك ميلاً إلى تقديس التكنولوجيا والعلم
باعتبارهما جاملين لخلاص الإنسان (إلى أن أتت حرب 1914 العالمية لتبين أن
للتكنولوجيا جوانبها الوحشية مما ولد نزعات تشاؤمية في الفكر الغربي عبّر
عنها (اشبنغلر) في «تدهور الغرب» إضافة للسريالية في الأدب والفن)، وإلى
تأكيد نزعة المركزة الأوربية وتهميش دور آسيا والشرق. وقد لوحظ ذلك
لدى «الأممية الثانية» التي أنشئت في عام 1889، حيث نجد اتجاه أحزابها
الاشتراكية- الديمقراطية إلى النزعات الرضعية التي تقس التكنولوجيا،
كاستمرار لأفكار سان سيمون، وإلى الأفكار المادية الميكانيكية التي ترى
الإنسان كمجرد آلة في شكل جسد، هو انعكاس محض للمادة والطبيعة،
لأروح فيه وأن الفكر هو مجرد صورة للمادة.

وقد لوحظ ترافق هذه النزعات مع قطيعة هذه الأحزاب مع الماركسية (ابتداءً من نزعات «برنشتين» الإصلاحية عام 1898) ومع تجاهل العامل القومي، إضافة إلى إلغاء دور الفرد لصالح الجماعة وتحويله إلى مجرد رقم وذرة في الجسم الاجتماعي ومع تهميش أي تأثير للعوامل الروحية في الحياة الإنسانية. كما نرى إتجاهها إلى رفض النزعة التاريخية، وفصل الماضي عن الحاضر والمستقبل، ووصف الواقع القائم دون تحليله، وبالتالي لرفض هيجل والديالكتيك، وإلى تحويل الظاهرة الاجتماعية لنوع من الحالة السكونية لا المتحركة.

إن دخول الرأسمالية الغربية في عصر الإمبريالية الذي بانث ملامحه في بداية هذا القرن، مع ما ترافق من قدرتها على تأمين وضع اجتماعي مريح نسبياً للطبقة العاملة في بلدانها بحكم النهب الكثيف للمستعمرات، قد أدى إلى جعل احتمال الثورات الأوروبية الغربية غير قائم، وإلى جعل الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، ذات القاعدة العمالية، من أنصار الوضع القائم ومتكيفة مع الواقع الرأسمالي في إطار إصلاحي ورافضة لمنطق الثورة والتغيير، حيث يلاحظ إتجاهها إلى (الفكر الإقتصادي)، وللحقيقة المهدوية للخلاص، مع تجاهل دور الفلسفة في عملية تشكيل الفكر والممارسة السياسيتين.

(3)

لقد أدرك لينين هذا الوضع بوضوح، بعد إنهيار الأمية الثانية في عام 1914 نتيجة لتأييد أحزابها للقوى الحاكمة التي شنت الحرب العالمية في بلدانها. صحيح أنه كان مدركاً منذ البداية أنه يعمل في بلد فلاحى متخلف مع طبقة عاملة متكونة حديثاً، ولكنه لم يحاول إجراء القطيعة الفكرية مع تفكير الأحزاب الاشتراكية- الديمقراطية إلا في عام 1915 في كتابه «الدفاتر

الفلسفية» مما سمح له بتقديم نظريته حول الطابع الجديد للعصر في كتابه «الإمبريالية» (1916) الذي بنى من خلاله إمكانية انتصار الثورة الاشتراكية في بلد واحد متخلف، ذي طابع فلاحى، إذا استطاع الحزب العمالي أن يحرك الفلاحين من خلال مطلب الإصلاح الزراعى، وأن يحرك الجنود ذوي الأصول الفلاحية، عبر شعار السلم في ذروة الإنهاك والجوع والبرد والهزيمة التي كانوا وسطها في ظروف الحرب العالمية. وقد أدرك لينين أيضاً، في كتابه هذا، تداعيل العوامل الوطنية- القومية مع العوامل الطبقيّة والإجتماعية، لأن الإمبريالية لا تنهب الشعوب إقتصادياً فقط، وإنما تنهبا قومياً وتسحق شخصيتها الوطنية، مما يدفع الأمة بغالبيتها، ماعدا الفئة القليلة المرتبطة بالأجنبي، إلى الثورة ضد المستعمر. وهذا مادفعه إلى وعي أن ثقل الثورة سيكون في البلدان المتخلفة سواء في شرق أوروبا، أو في آسيا وأفريقيا، وإلى وعي أن مهمات الشيوعيين والثوريين في هذه البلدان لن تكون كذلك الموجودة في البلدان الصناعية المتقدمة، وإنما ستكون التحرر الوطني والتحديث والتنمية وضرب العلاقات ماقبل الرأسمالية وصولاً إلى الاشتراكية: أي إن واجب الشيوعيين هو إنجاز المهمات التي حققتها برجوازيات أوروبا الغربية (الإنكليزية والفرنسية) لأن البرجوازيات المحلية في البلدان المتخلفة لا تستطيع إنجازها بسبب ارتباطها التابع بالبرجوازيات الغربية، مما يجعل طابع ثورتهم قومياً⁽²⁾ وإجتماعياً وذا تحالف شعبي واسع.

لقد استطاعت ثورة أكتوبر أن تنقل روسيا المتخلفة (ومعها باقي الجمهوريات السوفياتية) من التخلف الإقطاعي والعلاقات البدائية ماقبل الرأسمالية إلى ذرى التكنولوجيا الصناعية الحديثة، في زمن قياسي سريع، رغم ظروف الحرب الأهلية والحصار والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، وبدون

أن تستفيد من عامل النهب للعارج الذي استفادت منه بشكل كبير
الرأسماليات الغربية. ولكن مقتل معظم أفراد الطبقة العاملة السوفياتية في الحرب
الأهلية (1917-1920) التي كانت عماد الحزب البلشفي في ثورة (1917)،
قد جعل التوازن الاجتماعي مختلاً لصالح الفلاحين الذين وزع البلاشفة عليهم
الأرض، وهذا مادفع الحكام السوفيت، منذ مؤتمر الحزب العاشر (آذار 1921)،
إلى منع تعدد الآراء والكتل داخل الحزب، وهم في ذروة انتصارهم السياسي
والعسكري على خصومهم في الحرب الأهلية (بينما في ذروة الحرب الأهلية
كانوا يسمحون بذلك ولا يمنعون الأحزاب الأخرى من العمل)، كما نجد لينين
يقدم «السياسة الاقتصادية الجديدة» التي حاولت عام 1921، إرضاء الفلاحين
والحرفيين والإنتاج البضاعي الصغير، من جهة أخرى، وكتعويض عن التشدد
السياسي الذي هو، هنا، ذو طابع وقائي ودفاعي أساساً، أمام تنامي قوة
الفلاحين، حيث تركزت الصراعات في الحزب البلشفي، طوال عقد
العشرينات، بين تروتسكي وستالين أولاً، وبعد ذلك بين بوخارين وستالين في
جهة وكامينيف وزينوفيف من الجهة الأخرى، حول طريقة التعامل الأحدي
مع الفلاحين، هل هي المرونة أم فرض التجميع الزراعي كشرط لعملية التصنيع
الثقيل الذي يعتمد على إجبار أعداد كبيرة من الفلاحين، عبر تعويضهم بالآلة
الحديثة في الزراعة، على التحول إلى طبقة عاملة مقيمة في المدن، وعلى إخضاع
الزراعة لمتطلبات الخطط التصنيعية التي تشرف عليها الدولة.

(الرأي الأول (ستالين+بوخارين) ضد: «تروتسكي» ثم ضد كامينيف،
زينوفيف).

إن ظهور ملامح الخطر الياباني في شرق آسيا (حيث احتلوا منشوريا،
شمال شرق الصين في عام 1931) وصعود النازية الألمانية التي بانّت ملامحها منذ

أواخر العشرينات والتي لم يخف هتلر أطماعه ومطامعه في إخضاع أوكرانيا وروسيا في كتابه «كفاحي» (1925)، قد جعلاً ستالين يختار أسلوب القمع في عملية نقل الاتحاد السوفياتي إلى التصنيع الثقيل الذي أنجز في الثلاثينات. وذلك عبر خطة (التجميع الزراعي) (الكلخزة) التي حصلت بين عامي (1929-1932) نتيجة لإدراكه بأن الحرب مقبلة، وأن السوفييت لا يستطيعون الصمود وإنشاء آلة عسكرية متطورة بدون التصنيع الثقيل، وخاصة أن الفرنسيين والإنجليز سيكونون ميالين إلى توجيه اهتمام الألمان نحو الشرق بدلاً من الغرب. (إن مخاوف ستالين من ذلك هي التي دفعته لعقد المعاهدة الألمانية-السوفياتية (آب 39)، عشية الهجوم الألماني على بولندا في أوائل أيلول 1939).

ولكن ثمن هذه الثورة الصناعية الهائلة التي أنجزها ستالين في الثلاثينات باعتراف تروتسكي نفسه⁽³⁾ والمراقبين الغربيين، كان تكريس وتركيز كل الفعاليات الاقتصادية في يد جهاز الدولة، حيث تم تحويل المجتمع إلى أحير عند الدولة⁽⁴⁾، وإلى سيطرة حزب الدولة على السياسة والثقافة والنشاط الاجتماعي، مما ولد ظاهرة الدولة الشمولية، وإلى خلق كل مظاهر التعددية في الآراء حتى داخل الحزب الواحد، حيث توجت تلك المظاهر الشمولية في (عبادة الفرد) ممثلة في الأمين العام للحزب.

أتاحت النجاحات الاقتصادية التي ولدت ظرفاً اجتماعياً أفضل لفئات واسعة من المجتمع السوفياتي، وكذلك تحول الاتحاد السوفياتي إلى دولة عظمى عبر انتصاره على النازية في الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) مما دغدغ المشاعر القومية الروسية العميقة، تشكيل أرضية اجتماعية واسعة للحكم الستاليني مما ولد الاستقرار السياسي حتى وفاة ستالين في عام 1953.

وقد ترافقت الثورة التكنولوجية التي أحدثها ستالين ونقلت المجتمع

السوفيياتي إلى قمة الصناعة الحديثة، مع العودة لطريقة التفكير الفلسفية لدى الاشتراكية- الديمقراطية، والمتعارضة مع تفكير كارل ماركس، والمتمثلة في جعل الأفكار والبنى الفوقية مجرد انعكاس للإقتصاد، وإلى التظهير للمضمون دون الشكل في الأدب والفن في نظرية (جدانوف) حول « الواقعية الاشتراكية»، وإلى جعل الفرد مذوباً في المجتمع والدولة والحزب، إضافة إلى أن حاجة الاتحاد السوفيياتي لضرورات السيطرة على دول أوروبا الشرقية والوسطى وإلى خدمات الأحزاب الشيوعية العالمية، قد جعلت الحزب الشيوعي السوفيياتي معادياً لأية طروحات ماركسية حول القومية والخصوصيات المحلية لأنها يمكن أن تدفع تلك الدول والأحزاب إلى تشكيل رؤى مستقلة ومسارات خاصة بها وفق أوضاعها القومية والوطنية.

(4)

من الملاحظ أنه منذ الخمسينات، قد تكونت حالة تناقض بين البنية السياسية التي أنشئت في الثلاثينات والبنية المجتمعية التي قامت نتيجة الثورة العلمية- التكنولوجية- الإقتصادية، والتي أحدثتها الفئة الستالينية الحاكمة. حيث يلاحظ أن النتيجة قد تجاوزت الصانع وكانت أرقى منه من حيث المستوى الحضاري العام برغم أنه هو الذي ولدها. فنلاحظ أن العقل (الأوامري) وطريقة التفكير الإدارية البيروقراطية التي تريد السيطرة وتوجيه كافة التفاصيل في كل زوايا الدولة والإقتصاد والمجتمع والثقافة، لم تعد متناسبة مع إقتصاد ومجتمع يسوده منطق التكنولوجيا الحديثة التي تعني الإختصاص واللامركزية وحرية المبادرة الإدارية، وخاصة مع ظهور المعلوماتية والكمبيوتر في الستينات والتي حاولت خطة كوسيجين الإقتصادية (1965-1970) الاستفادة منها، مما ولّد نتائج باهرة في النمو الإقتصادي وصلت إلى (5/7٪). ولكنها

كانت الذروة التي بدأ بعدها الهبوط في النمو الاقتصادي بعد عام 1970، وخاصة بعد أن سيطر بريجنيف على دفة الحكم واتجاهه إلى المحافظة في الداخل السوفياتي على القبضة السياسية والأوامرية الإدارية - الاقتصادية، وكذلك إلى الستالينية في الفكر والثقافة، وأيضاً إلى قمع التحرر الفكري والسياسي داخل أحزاب أوروبا الشرقية كما في تشيكوسلوفاكيا عام 1968 (كان كوسيفين هو الصوت المعارض الوحيد للتدخل السوفياتي هناك في المكتب السياسي، وقد كان ذلك التاريخ بداية أفول نجمه)، مقابل انفتاح بريجنيف على الغرب في سياسة التعايش السلمي الذي أراد منها أن يجني، مقابل تنازلات معينة في سباق التسلح (5) مكاسب اقتصادية مثل استيراد التكنولوجيا الحديثة الغربية (+ القمح)، بدلاً من أن يخاطر بتفويض البناء السياسي الهرمي الحاكم عبر إعطاء فئة التكنولوجيا الجديدة استقلالاً إدارياً واسعاً في الفروع الإنتاجية والثقافية والعلمية، مما سيولد حتماً مطالب لاحقة في الديمقراطية السياسية وتعددية الأفكار، وأيضاً، وهذا هو الأخطر، مطالب اقتصادية تنحصر نحو (اقتصاد السوق) ورفع قبضة الدولة عن الاقتصاد والتي يمكن أن تلاقى أرضية اجتماعية وخاصة في المدن لدى الفئات الحديثة المتعلمة المنخرطة في الإدارة (6) والاقتصاد والتكنولوجيا، الشيء الذي يمكن أن يتوسع بضم فئات اجتماعية أخرى في حال نشوء أزمات اقتصادية معاشية كالذي رأيناه في الثمانينات.

حاول بريجنيف تجاوز الأزمة التي كانت تعيشها الفئة الستالينية الحاكمة، والمتعلقة في تناقضها مع البيئة المجتمعية، عبر التحولات في السياسة الخارجية، الشيء الذي أراد كوسيفين أن يضيف إليه اقتصاداً داخلياً ناجحاً وحديثاً. وقد أراد بريجنيف تجيير السياسة الخارجية لصالح الاقتصاد والتكنولوجي، لكي يستطيع الاستمرار في التشدد السياسي الداخلي. وقد جعلته براغماتيته يميل،

بعد (ووترغيت) في صيف 1974، إلى استغلال الضعف الأمريكي⁽⁷⁾ عبر تشجيع الفيتناميين على احتلال سايجون/ 1975 وإلى إرسال الكويتيين لأنجولا/ 1976/ وإلى تأييد الغزو الفيتنامي لكمبوديا/ كانون الثاني 1979/ وصولاً إلى الغزو السوفياتي لأفغانستان/ 1979.

وقد كان الهدف من هذه الهجومية السوفياتية هو إجبار الغرب على تقديم تنازلات ضخمة للسوفيات في السياسة (مؤتمر هلسنكي الذي أقر في تموز 1975 بحدود ما بعد الحرب في أوروبا) ونزع السلاح (مؤتمر فيينا في حزيران 1979 الذي أقر فيه (كارتر) بالتعادل في الأسلحة الاستراتيجية)، إضافة إلى التكنولوجيا الغربية، الشيء الذي فشل السوفيات في إجبار الغرب على تقديمه، حيث توسعت الهوة بين الغرب والشرق نتيجة قدرات الغرب الاقتصادية الأوسع، ونتيجة تعمق الأزمة الاقتصادية السوفياتية وتكلس البنية الإدارية، إلى أن جاءت / مبادرة الدفاع الاستراتيجية/ (= حرب النجوم) التي قدمها ريغان في آذار 1983 لكي تفرض على السوفيات الخيار بين التخلي عن مكانة الدولة العظمى والقبول بالتفوق الغربي الذي يعني كسر معادلة (الردع النووي) التي قامت عليها الحرب الباردة، أو الدخول في هذا السباق التسليحي الذي يعني العودة إلى الديكتاتورية الشاملة في السياسة والاقتصاد على طراز فترة الثلاثينات.

(5)

إن أي فئة أو طبقة إجتماعية حاكمة تكون مأزومة في سياستها الداخلية، تستطيع المناورة وحرية الحركة ثم الدخول في عملية الإصلاح وحل الأزمة، إذا امتلكت اقتصاداً داخلياً جيداً⁽⁸⁾ وبمجاهات في السياسة الخارجية، أو أحدهما على الأقل. حيث استطاع (دينغ سياوبنغ) في عام 1978، عبر امتلاكه

للمناورة في السياسة الخارجية نتيجة التأزم الغربي - السوفياتي، أن يحصل على التكنولوجيا الغربية لتطوير الاقتصاد الصيني في الثمانينات، مما مكّنه من التشديد السياسي الداخلي أمام حركات الطلاب في حزيران 1989، بدون أن يخاطر بفقدان الأرضية الاجتماعية للحزب الشيوعي الصيني، أو أن يهاب تطبيق (اقتصاد السوق) في الريف الصيني دون المدينة. طبعاً إن شرط ذلك هو وجود (الهدف) و(الإرادة) للإصلاح. الشيء الذي لا ينطبق على (البيروسترويكا) التي بدأها غورباتشوف في نيسان 1985، حيث رأينا وجود سياسة داخلية سوفياتية مأزومة، واقتصاد مأزوم، وفشل في السياسة الخارجية، مع فقدان التوازن القائم طيلة مدة (1949 - 1983) (9) على أساس التعادل النووي المبني على نظرية (الفناء المتبادل).

إن التنازلات السوفياتية المتتالية، وبدون ثمن، التي قدمها غورباتشوف تبعاً (تخليه عن ربط التخلي عن الصواريخ المتوسطة السوفياتية (س س) المنصوبة ضد العواصم الأوربية الغربية بتخلي الأمريكان عن برنامج (حرب النجوم) في قمة واشنطن (ك 1) 1987)، والانسحاب من أفغانستان دون ثمن (نيسان 1988)، وقبوله بالوحدة الألمانية (تموز 1990) دون ربطها بانسحاب ألمانيا من حلف الأطلسي... الخ)، لا تعني نقصاً في الحكمة والبصيرة، بل هي سياسة مدروسة وواعية لفئة إجتماعية واسعة في داخل التركيبة السياسية السوفياتية الحاكمة، ومستعدة إلى فئات اجتماعية عديدة في المجتمع السوفياتي، أرادت انتهاج الطريق الرأسمالي في الاقتصاد، ولكنها أدركت أن ثمن ذلك هو التخلي عن وضع الدولة العظمى في السياسة الخارجية، وأن ذلك هو الثمن الصعب لقبولها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، إلا أنها أدركت بعد ذلك، أن تلك التنازلات الخارجية ستجعلها غير قادرة على منع الخارج من التحكم بالبيت

الداخلي وتحديد مساراته، الشيء الذي ظهر ابتداءً من أزمة دول البلطيق (أوائل 1990) وصولاً إلى عملية تفكيك الاتحاد السوفياتي في أواخر 1991، وانتهاءً بتحكم الخارج بالاقتصاد الداخلي والسيطرة عليه، وتحديد سقفه وممنوعاته (10).

يلاحظ على الفئة القائدة لعملية (البريسترويكا) في الحزب الشيوعي السوفياتي، اتجاهها علناً إلى تبني فلسفة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، الشيء الذي نادى به غورباتشوف صراحة، وخاصة في مشروع البرنامج الذي وضعه للحزب في تموز 1991، على أن يعرض على مؤتمر استثنائي في (ت 2 1991) الشيء الذي أدت عملية انقلاب آب 1991 إلى إفشاله، حيث نرى أنها أرادت في النهاية تكيف البذور الفلسفية للتفكير الاشتراكي - الديمقراطي، التي أخذتها الستالينية، بالتضاد مع الماركسية، (ولكن مع العداء السياسي وفي التضاد مع مفهوم التنظيم للإشتراكية الديمقراطية)، ودفعها إلى متنهاها، بحيث لا يقتصر التقاء هذا الحزب الستاليني مع الاشتراكيين - الديمقراطيين في الفلسفة وطريقة التفكير وإنما يمتد ذلك إلى السياسة القائمة على القبول بالأمر الواقع والتكيف معه دون تغييره وصولاً إلى تبني مفهوم تلك الأحزاب للعمل التنظيمي والتخلي عن فلسفة التنظيم اللينينية المقدمة في «ما العمل؟» (وهذا شيء نلاحظه الآن على معظم الأحزاب الستالينية).

ولكن إذا استطاع غورباتشوف أن يمثل مرحلة انتقالية عبر البرنامج الوسطي الذي تمثل في الطرح الاشتراكي - الديمقراطي، فإن الفئات الاجتماعية الأوسع في المجتمع السوفياتي التي كانت وراء الطرح الرأسمالي الجديد، قد لاقت في الليبرالية التي مثلها (يلتسين)، ابتداءً من عام 1991، وسيلة أوسع للاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، ولو عبر التبعية المطلقة، وإقامة اقتصاد السوق بمعناه الأبعد.

تبين تجربة (1917-1991) السوفياتية أن الشيوعيين السوفيات قد استطاعوا، عبر إقامة نموذج فعال من (رأسمالية الدولة) مع أشكال معينة من (التشريك الاجتماعي)، تحقيق الثورة البرجوازية بمعانيها (التكنولوجية-الاقتصادية- الاجتماعية - الثقافية) بكفاءة عالية فاقت البرجوازيات الغربية التي تطلبت منها زمناً أكبر وفي ظروف أكثر سهولة. وقد كان ما حصل في أعوام (البريسترويكا) [85 - 91]، تعبيراً عن عدم وجود الأرضية الاجتماعية الملائمة للانتقال إلى (الإشراكية)، التي تعني سيطرة المنتج على متوجهه والإنسان على الطبيعة، حيث كانت التوازنات الاجتماعية التي ولدها سبعون عاماً من الحكم السوفياتي تميل أكثر باتجاه (اقتصاد السوق) ومتطلباته السياسية والفكرية، مما جعل (يلتسين) وريثاً بشكل «ما» لـ (لينين). حيث لم يستطع الشيوعيون في البلدان التي وصلوا فيها للسلطة بهذا القرن، أكثر من أن يقوموا، بكفاءة أعلى من البرجوازية الغربية، بمهام الثورة البرجوازية، وكان سقوطهم من السلطة ناتجاً عن أنهم لم يستطيعوا أن يولدوا أكثر من بُنى وفئات اجتماعية كانت تميل بغالبيتها إلى الحل الليبرالي في الاقتصاد، الممثل في إطلاق قوى السوق من عقلاها، على حساب تحكم الدولة في الاقتصاد، الأمر الذي يتلاقى مع الاتجاه العالمي الراهن والسائد، والمتمثل في تفكك وانهيار (قطاع الدولة) في الاقتصاد لصالح نموذج (اقتصاد السوق) (11). وهذا ما بين مآزق الشيوعيين الذين وصلوا للسلطة في البلدان المتخلفة، الذين قاموا بالتنمية والتحديث، ولكنهم لم يستطيعوا الانتقال إلى الإشراكية، الشيء الذي كما حكم التجربة السوفياتية، فإنه يدفع الشيوعيين الصينيين، الآن، إلى القبول برسمة واسعة للاقتصاد.

تبين التجربة السوفياتية، أيضاً، أن عملية التنمية والتحديث، حتى بمعناها

المرجوازي، لا يمكن أن تتم، على الأقل في الأفق المنظور، إلا بالتضاد مع مركز الرأسمالية العالمية، وإن كان السؤال الإشكالي الكبير هو: «هل أن (اقتصاد السوق) هو النافذة الطبيعية لأي تحديث من هذا النوع، أم أنه يمكن فتح طريق «ما» إلى «الإشتراكية»؟»...

(6)

من هذا كله لا يمكن الحديث عن صراع بين (الإشتراكية) و(الرأسمالية) كسمة للصراع بين المعسكرين حتى ولو كانت زعامة المعسكر الشرقي ذات توجه فكري إشتراكي، في البداية، عند وصولها للسلطة (إن هناك علاقة بين تحولاتها الفكرية وتغير قاعدتها الاجتماعية في الثلاثينات، حينما انتقلت من الماركسية إلى الفلسفة الستالينية ذات الطابع الإشتراكي - الديمقراطي)، وإنما يجب التحدث عن بلد أو بلدان أرادت القطيعة الاقتصادية والسياسية مع المركز الإمبريالي - العالمي، وأن الصراع الذي يسمّ عَصْرنا بسمته يتحدد ضمن هذا الإطار. وإذا كان الاتحاد السوفياتي قد انهار نتيجة لتوازنات دولية غير ملائمة مجتمعة مع بنى اجتماعية مُستحدثة ترى مصلحتها الاقتصادية في التبعية والاندماج بالرأسمالية العالمية، فإن القانون العام الناظم للتجربة السوفياتية، والمتحدد في موضوع التبعية وفك الارتباط، مازال محددًا للوضع الراهن والأفق المنظور.

فالصراع لم يكن ناتجاً عن التوجه الإشتراكي للبلاشفة فقط، وإنما عن المشروع الحضاري المضاد، ممثلاً في الماركسية، والمهدد لمكانة المركز الإمبريالي العالمي في الغرب أيضاً. وهذا شيء لم تستطع موسكو أن تثبت قدرتها على تقديم مركز منافس للغرب، الأمر الذي كان محصوراً في الشرق الأوسط منذ الإمبراطورية الرومانية⁽¹²⁾.

إن النزوع الشرق الأوسطي العربي إلى إقامة مركز مصاد للزعامة الغربية العالمية، والذي يعود إلى جذور تاريخية مديدة، سيؤدي إلى الإصطدام بالمركز الإمبريالي حتى وهو يهدف إلى تحقيق 'مهام الثورة البرجوازية، المتمثلة في البرنامج الوطني - الديمقراطي وعلى أساس تحالف اجتماعي وشعبي عريض تمثل أساساً في الفئات البنيوية والفلاحين والطبقة العاملة، وذلك لأن منتهى هذا التحرك هو قيام دولة عظمى مستندة إلى طاقات بشرية عملاقة وثروات طبيعية هائلة وموقع جغرافي - سياسي ممتاز، حيث إن الغرب لم ينس، لآن، وصول العرب إلى قرب باريس في (بروتيه) والذي عبر عنه / غورو/ لما زار قبر صلاح الدين، بعد معركة ميسلون 1920 بعبارة: «هاقد عدنا ياصلاح الدين». من هنا يجب أن نفهم المستيريا الغربية المعادية للإسلام، حالياً، والتي تعبر عن مستوى الخطر الكامن الذي يمثلته العرب خصوصاً، والمسلمون عموماً، بالنسبة للغرب¹³»، الشيء الذي رأينا نظيراً له في نزعة العداء المكارثية الأمريكية للشيوعية في الخمسينات، أو نزعة العداء البريطانية لتنايلون بونابرت في أوائل القرن التاسع عشر، وعلينا أن نفهم، في هذا الإطار أيضاً، النزعات العنصرية الموجهة ضد الأجانب في فرنسا وألمانيا، ولأن أسبابها المباشرة ذات طابع اقتصادي، والصمت المتواطئ الغربي تجاه ماتقوم به الأصولية الهندوسية تجاه المسلمين في الهند، والسياسة المتشددة الأمريكية - الإسرائيلية تجاه إمكان وصول الباكستان إلى القنبلة الذرية التي تسميها الصحافة الغربية بـ «القنبلة الإسلامية» الشيء الذي لم نرّه تجاه امتلاك الهند لهذه القنبلة¹⁴» في السبعينات¹⁵ أيار 1974». ومايجري الآن في البوسنة، رغم أنه سيؤدي إلى قيام (صربيا الكبرى) و(كرواتيا الكبرى) ومايتطلبه ذلك من توازنات جديدة في البلقان، يظل أفضل للغرب من إمكانية قيام دولة إسلامية في وسط أوربة، خاصة وأن قيامها يمكن أن يؤدي إلى توليد تحالف (بوسني - ألباني -

تركي) في مواجهة التحالف (اليوناني - المصري - الروماني)⁽¹⁵⁾ مما سيؤدي إلى فتح الملفات اليونانية - التركية القديمة، والتي مازالت نارها تحت الرماد، وإلى دخول دولتين عضوتين بحلف الأطلسي في أتون حرب لاهبة سيكون وقودها العاملين الديني والقومي، الشيء الذي سيتجاوز بتأثيراته إطار منطقة البلقان، وسيجعل تركيا بحيرة على التفكير بالاستقلال عن الغرب والالتفات مجدداً إلى العرب. وهذا مايجعلنا ندرك سبب تفضيل الغرب لإسرائيل على تركيا في ترتيب أوضاع جمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية السابقة (رغم اعتماده في البداية على الأتراك لمواجهة المحاولات الإيرانية)، خوفاً من أن تزداد القوة التركية إلى أبعد لا يمكن السيطرة عليها، تشابه ماغير عنه/ أوزال/، قبل وفاته في نيسان الماضي، من إمكانية قيام «عالم تركي ممتد من الحدود الصينية إلى بحر إيجه».

في هذا الإطار يأتي عدم خوف الغرب (بل واستغلاله) للديمقراطية في بلدان مثل تلك الواقعة في أمريكا اللاتينية، الشيء الذي لوحظ منذ بداية الثمانينات، مع تلاشي الخطر السوفياتي والكوبي، وكذلك في الفيليبين وكوريا الجنوبية، الأمر الذي نراه في أوروبا الشرقية والدول السوفياتية السابقة. حيث نرى نزوعاً اجتماعياً واسعاً إلى استلهم النموذج الأمريكي وعدم الاعتراض عليه وعلى النفوذ الغربي في داخل هذه البلدان.

بينما نرى الحذر الغربي، والأمريكي خصوصاً، تجاه الديمقراطية في الوطن العربي، خاصة أن الجو الشعبي سيحمل عبر صندوق الاقتراع قوى معادية للغرب ومشروعه الحضاري، وهي تقدم نزوعاً للاستقلال القومي والهوية الثقافية الخاصة مع برنامج اقتصادي غامض الملامح، ولايدفع تشوشه بالغرب لأن يكون مطمئناً لهذه القوى أو للسماح بإطلاق العملية الديمقراطية بما تعنيه من احتمال التغيير الديمقراطي الذي سيضطدم، حتماً، مع النظام العالمي

الجديد، وهنا ستكون مواجهة الغرب مع أنظمة ترتكز إلى قاعدة إجتماعية عريضة آتية للحكم عبر الطرق الديمقراطية، ويؤدي نزوعها للإستقلال وامتلاك الهوية والإرادة المستقلة في السياسة إلى طريق يصطدم مع الهيمنة والمصالح الاقتصادية الغربية في منطقة الشرق الأوسط.

(7)

بعد ثلاثة أرباع القرن من الحكم السوفياتي، نلاحظ أن كثيراً من الصراعات الجارية الآن في الجمهوريات السوفياتية السابقة، تأخذ أشكالاً قومية (ناغورني كاراباخ- الصراع الجيورجي مع أفغازيا..) أو يختلط الديني مع القومي (الصراع الشاشاني مع الروس، الشيء الذي يلاحظ على الصراع الأرمني الأذربيجاني)، وهذا ما ينطبق على دول المعسكر الشرقي السابق، سواء في مشكلة رومانيا مع الأقلية المجرية الكبيرة، أو بين التشيك والسلوفاك، حيث نرى صعود العامل القومي إلى السطح. أما إذا تحدثنا عن يوغسلافيا فالمثال أكثر من واضح، سواء بين الصرب الأرثوذكس مع الكروات الكاثوليك أو بينهما مع المسلمين البوسنيين، أو صراع الأولين مع الألبان في (كوزوفو)، كما أن التحالفات المرسومة في البلقان تأخذ شكل الاختلاط القومي- الديني. أي جهة (الصرب - اليونان - الرومان) في مواجهة (تركيا- ألبانيا-البوسنة)(16).

لا يعبر ذلك، كله، عن رجوع إلى الوراء، وإنما عن مشكلات لم تحل، بعد، والحقيقة أنه إذا كان الصراع الطبقي يأخذ شكلاً سياسياً، ولكن مع محتويات اقتصادية- اجتماعية- ثقافية، فإن الصراعات القومية، أو الدينية- القومية، أو الطائفية، أو الجهوية، أو المناطقية - تعبر عن مستوى أدنى من التطور الحضاري بالقياس إلى الصراع الأول، ولكنها، أيضاً، تأخذ شكلاً سياسياً قومياً أو دينياً أو طائفيّاً أو مناطقيّاً، ومحتويات اقتصادية واجتماعية وثقافية، يحملها كل طرف من

أطراف الصراع، وهي لاتعبر عن عدم وجود طبقات إجتماعية، بل عن نزوع هذه مجتمعة أو معظمها، إلى تغليب الشكل القومي أو الديني أو الطائفي أو المناطقي على الإجتماعي أثناء الصراع، ولو أن المصالح الاقتصادية- الإجتماعية(+ الهوية الثقافية) تكون هي الوقود المحرك لهذه الصراعات(17).

كما أن بروزها، الآن يعبر عن فشل الحل الذي أخذ أشكالاً مابعد قومية، وبدون أن يُذكر أن الوصول للحل الأممي لا يمر إلا عبر حل المسألة القومية، كما أن هذا الحل لم يدرك أنه تغليب الطبقي على ما دونه من أشكال الصراع يتطلب حلولاً متوازنة للمطالب الاقتصادية- الإجتماعية - الثقافية التي تحرك هذه الصراعات، وإلا فإنها ستفرض نفسها في مرحلة «ما» كالذي يحصل الآن في أوروبا الشرقية أو في الاتحاد السوفياتي السابق، أو في سيريلانكا وفي البنجاب وكشمير الهنديتين.

تدل مجريات الأمور على أن الاتجاه هو نحو تكون دول قومية جديدة، وهذا هو السائد حالياً في أوروبا الشرقية والوسطى والاتحاد السوفياتي السابق، أو نحو حلول للمشكلات القومية أو الدينية بدون تغيير في الخرائط الجغرافية القائمة، كما هو الميل الجاري حالياً في آسيا الغربية والجنوبية.

كما أن البنية الإجتماعية تعكس ذاتها على المستوى الايديولوجي، فكما انقسم الشيوعيون الأفغان إلى جناحي (خلق) (طرقى + حفيظ الله أمين) والذي غالبيته من قومية (البوشتو) (60%) و(بارشام) الذي كان بقيادة (بابراك كارمال) وغالبيته من (الطاجيك) (30%)، نجد الآخرين يمثلهم، الآن، (رياني) زعيم (الجمعية الإسلامية)، والمتحالف مع (الأوزبك) (5%)، في مواجهة /الحزب الإسلامي/ الذي يمثل (حكمت يار) وهو من (البوشتو)، هذه المواجهة التي أدت لاستقطابات قومية، ومناطقية بين شمال أفغانستان وجنوبها.

نلاحظ في المثال الأخير كيف ينعكس مستوى البنية المجتمعية على الأحزاب السياسية، بغض النظر عن طبيعة الايديولوجيا التي تحملها، الشيء الذي رأينا مثيلاً له في صراعات الحزب الاشتراكي اليمني التي نشبت في 2 ك 1986 بعدن. والحقيقة أن أسلوب حرق المراحل والبرامج القصورية غالباً مايفاجيء أصحابه، بلحظة «ما» حيث تأتي ضربة تجاهل الواقع الملموس لالتبين فقط، أن الحزب المعني لم ينفذ إلا الحدود الدنيا من برنامجه، وإنما، أيضاً، بأن تأثير البنية المتخلفة ينتقل إلى «الطلبة» لاالعكس. حيث ينعكس ذلك على أساليب الصراعات الحزبية وطبيعة التحالفات المشكلة أثناءها.

فمستويات الصراعات وأشكالها تعبر عن المستوى الحضاري الذي بلغه البلد المعني تحت قيادة هذا الحزب أو ذاك، كما تكون دلالة واضحة على طبيعة مأخوذ من المهام وما لم ينجز، بعد. والحقيقة أن كل ماينفجر من نزاعات وصراعات، هنا أو هناك، يستند إلى أرضية مادية حقيقية، ولاشيء يأتي من فراغ، أر عن مؤامرة أو تحريك من الخارج، وإذا كان هذا الشيء الأخير موجوداً فهو بدون فعالية إذا لم تكن قائمة، مسبقاً، تلك الأرضية المادية للصراعات الموجودة في المجتمع المعني.

من الواضح في هذا المجال أن هناك مجالاً واسعاً أمام الولايات المتحدة في ظل القطب الواحد للنظام العالمي الجديد، لكي تدير الصراعات في البلدان المختلفة ولكي تحدد سقفها وخطوطها الخضر والحممر. وهي التي حددت، عملياً، مايجب أن يغير من معرطات، ومايجب أن يبقى على حاله. وهذا وضع فريد لم تشهد الإنسانية مثيلاً له منذ الإمبراطورية الرومانية عشية القرن الميلادي الأول، وأثر سيطرة الرومان على جنوب المتوسط وشرقه.

هل سيستمر «السلام الأمريكي» طويلاً وهو ينيخ بكلكله على العالم،

كما استمر السلام الروماني لفترة مديدة (18) حتى انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى غربية في (روما) وشرقية في (بيزنطة) في القرن الرابع الميلادي، ومارافقها من نشوء الدولة الفارسية الساسانية في القرن الثالث الميلادي، إلى أن أتت الدولة الإسلامية لكي تفرض هيمنتها العالمية، ولكن بدون أن تستطيع فرض نظام القطب الواحد، الذي كان من الممكن حصوله لو انتصر العرب في معركة (بواتيه) عام 732م في فرنسا، وما كان يعنيه ذلك من سقوط أوروبا بأيديهم ومن ضمنها روما وبيزنطة، الشيء الذي كان سيحجر الصين على الخضوع والتبعية للتفوذ العربي، هل سيكرر التاريخ نفسه، ولكن بصورة جديدة...؟... أم أن هناك مركزاً آخر لتحدي التفرد الأمريكي، سيكون مضافاً إلى المركز العربي؟... سيجيب القرن القادم على ذلك، ولكن بانتظار ذلك ستشهد الإنسانية يوماً أمريكياً طويلاً ومولماً.

حزيران 1993

الهوامش

- 1- أي أن معظم الفئات الاجتماعية، وخاصة الأكثر حداثةً وتمدناً وتعليماً، التي أفرزتها المجتمعات التي قاد فيها الشيوعيون بلادهم للقطع مع المركز الإمبريالي وللوصول إلى الاشتراكية، كانت تميل إلى سلوك الطريق الرأسمالي المفتوح، كخيار طبقي، مما ولد وضعاً اجتماعياً أفرز ظاهرة مثل (البويسترويكا) أو ماشهدته دول المعسكر الشرقي.
- 2- إلا أن لينين قد اعتبر أن الطابع القومي التحرري سيكون لدى شعوب الشرق أساساً، وليس من أجل شعوب الإمبراطورية الروسية القيصرية، فهنا بدلاً من إعطائها استقلالها القومي في دول منفصلة، أراد لينين من خلال إنشاء الاتحاد السوفياتي، إنشاء بناء أممي ومانفوق قومي، وحل المسألة القومية عبر هذا الطريق، وهذا ماabant أبعاد فشله في هذه الأيام.
- 3- في كتاب/ الثورة المغدورة/ 1936.
- 4- يعرف ماركس المرحلة الاشتراكية بأنها التي تتميز بسيطرة المنتج على منتوجه، والتي يتم فيها بداية تجاوز الاقتصاد، كقوة طبيعية عمياء، إلى إخضاعه لسيطرة الإنسان وحاجاته وإرادته وتخطيطه الواعي، مما يشكل مرحلة جديدة مختلفة نوعياً عن كل مراحل التاريخ الإنساني السابقة، وهذا مايتطلب، كشرط أساسي، وجود الديمقراطية لغضات الشغيلة، ليس فقط في السياسة وإنما في إدارة العملية الاقتصادية، ولايكفي، هنا، إلغاء الملكية الخاصة لصالح الدولة كسالك وحيد.
- 5- 1- إضافة إل ماقدمه بريجنيف الأمريكان، عام 1968، من ضغوط على الفيتناميين من

أجل التفاوض مع الأمريكان، حيث بدأت (مبادرات باريس)، في شهر أيار من ذلك العام، بعد أن فشل هجوم الشماليين على سايجون في بداية العام نفسه.

2- يلاحظ في هذا الإطار أن إدارتي فروع الإنتاج كانوا مع غورباتشوف، وبعده يلتسين، فيما كان إداريو فروع التوزيع من أنصار المتشددين الشيوعيين.

6 - شكل التكنوقراط والأكاديميون الجسم الحيوي للبريسترويكا، ومن ثم، لحركة الراديكاليين الذين دعموا/ يلتسين/. ويلاحظ بأن الشيوعيين الروس في انتخابات السوفييت المحلية في أيار 1990 تركزت أصواتهم في الريف، وكذلك الشيوعيون الأكران في مواجهة حركة/ روح /القومية. فيما رأينا خصوم الشيوعيين، من راديكاليين وليبراليين تتركز قوتهم في المدن وبين الفئات الأكثر تعليماً، الشيء الذي رأيناه عند الشيوعيين البلغار في انتخابات حزيران 1990. وفي انتخابات 1 1991 حيث كانت قاعدتهم الاجتماعية ريفية الطابع، مما مكنتهم من الحصول على ثلث الأصوات.

7 - هذا الضعف الذي بانت ملاحه ليس فقط في عهد/ فورد/ وإنما استمر في عهد/ كارتر/ (ك 1977 - ك 1981) حيث فقدت أمريكا نفوذها في إثيوبيا وإيران كما أن (الساندنيون) وصلوا للحكم في نيكارجوا في تموز 1979.

8 - هذا هو الذي مكّن المحافظين الستالينيين، بزعامه بريجنيف، ورغم عدم ثقتهم بالشعبية في المجتمع، بخلاف (خروتشوف)، أن يُقصوا هذا الأخير من منصب الأمين العام للحزب في (ت 1 1964)، وخاصة بعد أن عانى (خروتشوف) من تأثير صدمة إجبار الأمريكان له على سحب الصواريخ السوفياتية من كوبا في خريف 1962.

9 - تاريخ وصول السوفييات إلى امتلاك القنبلة الذرية.

10 - لقد بينت تجارب (غورباتشوف) و(دي كليرك) بأن قمة جهاز الدولة عندما تحاول الاستجابة والتوافق مع قوى الضغط الاجتماعي الموجودة تحت، أي في المجتمع، فإنها يمكن أن تفتح النافذة، إلا أنها لا تستطيع التحكم بعملية إغلاقها أو تحديد مداها، حيث يتحكم بذلك الطرف الآخر الذي تكون له القلبة، في النهاية، على من بدأ هذه العملية.

11 - نلاحظ في هذا المجال كيف أن انهيار الدولة الشمولية قد ترافق مع تفكك (قطاع الدولة) في الاقتصاد، الأمر الذي رأيناه في دول المعسكر الشرقي السابق، وهذا ما شمل أيضاً الهند مع عودة حزب المؤتمر للحكم صيف 1991. وتبين التجربة التاريخية أن (قطاع الدولة) يقوم على قسر اجتماعي «ما» إلا إذا وافقت الطبقات المختلفة على بقائه وتحميد بحالاته، كما حصل في بريطانيا عام 1948 مع حكومة (كليمنت إيتلي) العمالية. والحقيقة أن (لينين) عندما قال بـ (دكتاتورية البروليتاريا) كان منسجماً مع نفسه، عندما اعتبر أن ذلك يعني حجب الحريات السياسية والاقتصادية عن طبقات لصالح طبقات أخرى، وبالتالي فلا مجال للديمقراطية السياسية للجميع.

12- من التسرع الكبير الحديث عن (الجنوب)، كوحدة سياسية- اقتصادية، في مواجهة (الشمال)، كناقض رئيسي محدد للوضع الدولي الجديد. ففي بعض المناطق (أمريكا اللاتينية، إفريقيا الزيمبابية الخ)، يملك النموذج الغربي حاذيته عند فئات اجتماعية واسعة، ولاتقاربه إلا بعض النخب المثقفة. من الممكن أن يشكل الشرق الأقصى، في القرن القادم، عملاقاً اقتصادياً يتجه للمواجهة مع الهيمنة الغربية. ولكن المشروع الحضاري المضاد للغرب يبقى عند العرب في المدى المنظور.

13- لا يعني ذلك أن الإسلاميين هم الحل، أو أن الإسلام سيكون أداة الصدام الرئيسية للمجتمع العربي مع الغرب، ولكن ذلك يعبر عن وعي الغرب، في اللحظة الراهنة بمكان الخطر والمقاومة التي ماتوقف مجتمعنا عن إفرازها طوال مواجهته الطويلة مع الغربيين.

14- يلاحظ أنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، توجه الولايات المتحدة إلى تدعيم دور الهند الإقليمي. وذلك بالتأكيد من أجل إنشاء (حاجز غربي) أمام الصين وتمدداتها المقبلة، أو من أجل لجم أي تحالف باكستاني - إيراني سيحد نفسه، حتماً، في جانب الصين.

15- وسيكون هذا التحالف، مدعوماً من موسكو، وهذا شيء باتت معالمه مؤخراً. وبالتأكيد فإن أي مواجهات واسعة، على هذا الشكل، ستؤدي إلى مواجهة روسية- تركية وإلى جعل الأصوليين سيطرين على تركيا، كما ستؤدي إلى إعطاء الصراعات شكلاً دينياً في الشرق الأوسط.

16- في إجراء وقائي مسبق، ويعبر عن ذكاء كبير، قال البطريك «هزيم» أوائل عام 1993، في

تعليق على مايقوم به الصرب الأرثوذكس تجاه معلمي البوسنة: (إن العالم المسيحي ليس عالمًا واحدًا، وإنما هناك إثنان: غربي وشرقي)، الشيء الذي لم يتركه، بعد، كثير من اليساريين العرب الذين مازالت «العشائرية العقائدية» تدفعهم للصدت عن جرائم الصرب، ومن غير أن يتركوا حجم الغضب الشعبي الذي يتفاعل في المجتمعات العربية تجاه أحداث البوسنة.

17- إن كثيراً من الطوائف التي تعبر عن نفسها سياسياً، تكون متمركزة في مناطق محددة مهمة اقتصادياً، أو تكون في الأطراف أو ذات طابع اجتماعي محدد (فلاحون مثلاً)، وقد ساهم دخول الرأسمالية الحديثة مع الغزو الإمبريالي، في نشوء اتجاه نحو الاندماج الاجتماعي، ونحو طموح المناطق الهامشية للمشاركة في القرارات الاقتصادية والسياسية. كما ساعد فشل البرجوازية المحلية في عملية التصنيع والرملة، في انتصار الريف والمناطق المهمشة وفي وصولهما للسلطة في الشرق الأوسط.

18- ابتداءً من معركة (اكتيوم) عام (31 ق.م) التي انتصر فيها الرومان بقيادة (أوكافيان) على المصريين بقيادة (انطونيوس) ولتفرض روما، بعدها، هيمنتها الأحادية على الشرق.

البحث الثاني

« الماركسية - اللينينية »

أتاح لنا التحليل السابق للتجربة السوفياتية المجال لكي نحدد الطابع الرئيسي لعصرنا الذي أدت فيه عالمية النمط الرأسمالي، غير الهيمنة الإمبريالية، إلى إنشاء التداخل بين الوطني والاجتماعي في إطار علاقة عضوية أثناء سعي أي بلد أو أمة للإنتفاك من التبعية للخارج الإمبريالي. وقد ساعد ذلك على رؤية شمول هذا القانون لأية أيديولوجية يمكن أن يستلخدمها حاملوها للدخول في عملية التحرر من الهيمنة. والفرق بين كل حالة يتحدد في مدى قدرة هذه الأيديولوجية أو تلك على تأمين النجاح والتتائج الأكبر في هذا الصراع.

ولكن التجربة السوفياتية وسقوطها لا تشكل مبرراً كافياً لبحث مصير الماركسية، خاصة وأن الشكل الفكري الخاص الذي أخذته « الماركسية السوفياتية » قد كان في إطار القطيعة المنهجية والفلسفية مع الماركسية التي قدمها كارل ماركس. وكما أن سقوط الدولة الإسلامية لم يشكل سقوطاً للإسلام، وكذلك الدولة الليبرالية في علاقتها بالمذهب الأرثوذكسي، فإن هذا الشيء ينطبق على كافة العقائد الكبرى التي من ضمنها الماركسية. خاصة وأن هذه العقائد تستطيع بسبب جمعها بين المنهجية والثوابت الفكرية مع المرونة والتكيف بالمكان والزمان المخصوصين أن لا تجعل سقوط تجربة خاصة في بلد أو بلدان « ما » مودياً إلى سقوط العقيدة أو المذهب الفكري المعني. بل أننا إذا

أردنا الدقة والأمانة، نستطيع القول بأن سقوط موسكو يشكل أرضية ملائمة
لبحث العلاقة بين كارل ماركس وبين « الماركسية السوفياتية. »

اتجه الفكر الغربي الحديث منذ بداية النهوض الأوربي الحديث في القرن
الخامس عشر، إلى نقد البنى الفكرية الشمولية⁽¹⁾ التي تحاول تأسيس نظرية
فلسفية للوجود تحيط وتلم بكل شيء، كما كانت موجودة عند الكنيسة
الكاثوليكية. ونلاحظ، بأنه ابتداءً من ديكارت، كان هناك اتجاه إلى وضع
العقل (أي الفلسفة) + العلم (أي الطبيعة والمادة) في مواجهة الجانب الروحي
للإنسان كما مثله الدين والفن اللذان مثلاً القلب والحدس، في التقسيمات
الفكرية الحديثة التي أفرزتها أوربا الغربية. وقد ساعد التقدم العلمي
والتكنولوجي الذي ترافق مع الثورة الصناعية والنجاحات المادية الباهرة على
طمس الروح والقلب وجانب الشعور في نظرات الفلسفة الغربية الحديثة لصالح
تحويل الإنسان إلى كائن حي ومادي محض، الشيء الذي رأيناه لدى كل من
الفلسفتين التحريية الإنجليزية (لوك + هيوم) والوضعية الفرنسية (أوغست
كونت) واللتين مازالتا تسودان الحياة الفكرية الغربية، حتى الآن، ولو غير
لبوسات جديدة (البنوية - علم اجتماع المعرفة). وقد حاولت الماركسية أن
تؤسس اتجاهاً تركيبياً متجاوزاً لتلك الثنائية التقسيمية للإنسان إلى جانبين
متناقضين بين الفكر والروح وبين الحس والمادة، مما شكل محاولة فريدة في
الفكر الغربي، هي في جانبها الفلسفي استمرار لتفكير (وحدة الوجود) الذي
بدأ مع البابليين مروراً باليهودية والمسيحية الشرقية، ووصولاً إلى الإسلام. هذه
العقائد الكبرى التي أرادت الوصول عبر (المجتمع الصالح) إلى (الإنسان الكامل).
إلا أن الشيء الجديد في الماركسية، والذي لاسابقة له، هو محاولة مزج ذلك
التفكير الفلسفي مع أحدث ما قدمه الاقتصاد السياسي الحديث ومع الخلاصات

والطرق المستنتجة من التفكير والاكتشافات العلميين، عبر منهج ديبالكيني قدمه (هيجل) استطاع أن يكون المنهج الفكري القادر على تأسيس نظرية وحدانية للوجود عبر الربط في (كلية) واحدة للجوانب الخمسة (طبيعة- اقتصاد-مجتمع- سياسة- فكر)⁽²⁾، وتأسيس واكتشاف العلاقات بينها.

إن كل ماطمح إليه الإنسان منذ بداية تصويره لمفهوم (الكمال الإنساني)، كما قدم في التصور الديني للفردوس والذي نراه مبنياً على تجاوز التناقض بين المادة والروح، الشيء الذي رأينا التفكير الغربي يركز على ثنائيتها وعلى غلبة المادة، فيما مال الفكر الشرقي إلى الوحدانية وسيادة الروح - قد استطاعت الماركسية أن تقدم تصوراً منهجياً جديداً لطبيعة تلك العناصر المكونة للحياة والمجتمع البشريين.

ونلاحظ في هذا الإطار كيف أن الفكر الغربي قد استفاد من التحليل المادي الماركسي وأخذ بالتضاد مع الجانب الكلي في رؤية ماركس للوجود والإنسان، الشيء الذي رأيناه في التصورات التي أخذها الوضعيون والماركسيون الغربيون الذين رأى معظمهم، وخاصة الستالينيون، أن الفكر الإنساني هو مجرد صورة، شبيهة بالمرآة، للمادة والاقتصاد، مما أدى إلى تفسيرات (اقتصادوية) للوجود والتاريخ وإلى جعل الإنسان مجرد رقم وآلة صماء لا روح فيها، الشيء الذي يفسر السهولة الكبيرة التي أمكن فيها إخضاع الفرد لسلطة الدولة الشمولية، مع تقديم تبرير فكري لذلك، وكيف أن المجتمعات التي نراها الآن في أوروبا الشرقية والوسطى، وكذلك في الغرب، واصلت لذلك التأزم الروحي، مع شمول الأزمة للجانبين الروحي والمادي في بلدان الكتلة السوفياتية السابقة.

نرى الفلسفة الستالينية تقدم رؤية للوجود هي أقرب إلى علم فيزياء ميكانيكي

للمجتمع والإنسان بنفس الطريقة التي تفسر بها

فيزياء نيوتن الطبيعة والأشياء، وهذا ماكوّن القطيعة الفلسفية الستالينية) والتي اكتملت الآن، مع إضافة جانبي السياسة ومفهوم التنظيم) مع المنهج الفلسفي الماركسي الذي لا يرى الماركسية كـ«علم»، وإنما كطريقة فلسفية تحليل العلاقات القائمة بين الاقتصاد(3) والظواهر الاجتماعية في تداخلهما المتبادل مع السياسة والفكر للوصول إلى نظرة كلية للوجود، في إطار الزمان والمكان الخاصين، هذا الشيء الأخير الذي يمكن أن يجعل هذا المنهج يصل في هذا المكان أو الزمان إلى نتائج مختلفة ومتباينة عن مكان وزمان آخرين، وهذا مايفسّر تكون ماركسيات عديدة، كالتى رأيناها عند (لينين) و(ماو) و(غرامشي).

إن لينين هو مطبق روسي للماركسية، وهو قدّم في هذا الإطار نتائج وتطبيقات باهرة، إلا أنّ سقفها لايتجاوز الخصوصية والواقع الروسيين، ولكنه أغنى الماركسية بتقديمه، بالإعتماد على منهج ماركس، نظريته حول الإمبريالية وكذلك بمفهومه حول التنظيم المقدم في كتاب «ماالعمل؟» والموضوع لحزب سري في بلد بوليسي ومتخلف. وإذا كان المقصود بتعبير (الماركسية- اللينينية) هو هذان الشئان زائد ماركسية كارل ماركس، فإنه يملك تبريراً معيناً، أما في الحقيقة، فإن هذا التعبير لم يستعمله لينين في حياته، بل بدأ باستخدامه ستالين بعد وفاة لينين من أجل جعل التجربة الماركسية السوفياتية كنوع من الأقوم العالمي للأحزاب الشيوعية) + منع التجارب الخصوصية) وخاصة في طبعها الفلسفية الستالينية التي بدأت معالمها بالتبلور في الثلاثينات، من خلال كتب ستالين وجدانوف.

لذلك فإن الماركسية تملك مشروعية البقاء»4» وهذا لايتحدد فقط من خلال تفردا المنهجي الذي يتيح للباحثين وللأساسة الوصول إلى تحليلات دقيقة ونفاذة، الشيء الذي لا يملكه المناهج المعرفية الأخرى القائمة، مثل (

البنوية) و(علم اجتماع المعرفة) و(الوضعية)، والتي تعتمد عليها التيارات الفكرية والسياسية الأخرى في العالم العربي نظراً لافتقارها (حتى الإسلاميين والقوميين) إلى مناهج معرفية خاصة، وإثماً، أيضاً، من خلال كونها تشكل تراكيباً يمين العناصر الفاسفية المشرقية [ولو أنتم إلى هيجل وماركس غير (موسى بن ميمون) و(اسبينوزا) اليهوديين]، وبين أفضل ما قدمه الغرب في علمي الاقتصاد والسياسة وفي التفكير العلمي والمنهجي. وهنا، إذا كنا لانستغرب كيف كان الغربيون، ماركسيون وغير ماركسيين، يأخذون خلاصات ونتائج كارل ماركس في الاقتصاد والتفكير السياسي، مع رفض تفكيره ونتائج الفلسفية، وذلك نتيجة لتعارض التفكير التجريبي الوضعي السائد في الحياة الغربية مع الماركسية، فإن هناك إلحاحاً في المشرق العربي - الإسلامي إلى منهج للتفكير وللسياسة، يتيح تجاوز المأزق الحضاري العام الذي تعانيه منطقتنا في علاقتها مع ذاتها وفي مواجهة الغرب، يستطيع أن يقدم فهماً حديثاً للعصر (الشيء الذي لم تستطعه الأصولية ولا الحركة القومية)، وفي الوقت نفسه يتمتع بالقدرة على تقديم استمرارية وعدم قطيعة مع التفكير الشرقي، (مما يفسر جاذبية الماركسية لكثير من الشرقيين)، الشيء الذي يشكل مهمة ملحة بعد فشل الحركة القومية إثر هزيمتي (1967) و(1991)، والاحتمالات الكبيرة لفشل الأصولية الإسلامية في مواجهة الهجمة الغربية الأخيرة. وإلا فإن المنطقة لن تعاني فقط من الهزيمة الاقتصادية والسياسية بل ستخضع للغرب فكرياً وكإرادة سياسية أيضاً.

حزيران 1993

هوامش

- 1- إن كاثوليكية القرون الوسطى، وحتى تلك التي قدمها (الإكوييني) حاولت أن تشمل مختلف مجالات المعرفة، إلا أن هدفها كان السيطرة الفكرية على المجتمع، وليس تأسيس نظرة تركيبيّة للوجود.
- 2- إن هناك دائرة يرسمها غط الإنتاج والبنية الاقتصادية حول حركة المجالات الأخرى، التي تظل من حيث مدى حركتها مشروطة ومحددة بالعامل الاقتصادي، أما ماعدا ذلك، وفي إطار حركتها الذاتية كعناصر موجودة بهذه الدائرة، فإنها تملك استقلالاً ذاتياً والقدرة على تبادل التأثير، مما يؤدي إلى علاقات غير انعكاسية في هذه (الكلية).
- 3- كما استخدم (كانط) نظرية المعرفة للوصول إلى مفهوم الوجود، وكذلك (فرويد) في استخدامه مجالات علم النفس، فإن ماركس قد استخدم الاقتصاد السياسي كأساس معرفي لرؤيته للوجود وكمدخل إلى فلسفة شاملة للكون والمجتمع والإنسان.
- 4- إذا أخذنا التجارب السابقة التي مرت بها العقائد المختلفة فمن الممكن أن تؤدي الهزيمة إلى التوبيع عنها بتطوير الفكر، لشيء الذي قدمه لينين بعد إنهيار الأممية الثانية عام 1914، وقدمه / جعفر الصادق / بعد كربلاء، ويلاحظ معالم ذلك على الماركسيين العرب مؤخراً. كما أن الملاحظ، بعد العشرينات، أن أفضل المساهمات الماركسية الفكرية كانت بالتضاد مع تفكير السوفييات.

البحث الثالث

«بعض ملامح العلاقة بين السياسة والايديولوجية»

إن أي حزب، مهما كان اتجاهه، يقوم على ثلاثة عناصر مجتمعة:

(1) منهج فلسفي - تحليلي،

(2) خط سياسي،

(3) مفهوم للتنظيم. ولا يمكن لأي حزب أن يستطيع الاستمرار كحزب موحد إذا وصل الخلاف حول المنهج إلى (الأصول) وتجاوز حدّ الخلاف حول (الفروع)، إذا استعملنا مصطلحات الفقهاء المسلمين، وغالباً ما يترافق تكون منهجين في التفكير، داخل الحزب الواحد، مع الوصول إلى تناقض (يتجاوز التباين) حول مفهوم التنظيم. أما إذا ظلّ مستوى الخلاف حول النقطتين الأولى والثالثة في إطار التباين والتنوع، فمن الممكن أن يستطيع الحزب، إذا توافرت له المرونة والديمقراطية الداخلية في العلاقة بين الهيئات العليا والدنيا، أن يستوعب الخلاف السياسي حتى حدود الاجتهاد إلى طرحين سياسيين مختلفين لمهام مرحلية محددة، هذا إذا توفرت قاعدة خضوع الأقلية للأكثرية.

فهنا، وهذه قاعدة في العمل السياسي، تكون القابلة القانونية والأم، معاً،

للخط والممارسة السياسيتين، هي المنهج الفكري، ويكون التنظيم هو الأداة المبنية وفقاً لفلسفة معينة لأثره في عملية تكوينه طبيعة المكان والزمان فقط، وإنما التصور الذي يقدمه الفكر حول الأهداف المراد تحقيقها وكذلك دراسة الجدوى والمردود من شكل تنظيمي معين على حساب شكل آخر يُرى بأنه أقل فاعلية في تحقيق الأهداف أو الإقتراب منها.

لذلك، فمن الممكن للحزب أن تعيش فيه طروحات سياسية مختلفة، ولكنه لا يعيش مع منهجين فكريين أو مفهومين للتنظيم. وهذا شيء ينطبق على كافة أحزاب العالم، أما إذا أردنا استثناءات فإنه لا يمكن الحديث عنها إلا بوصفها تعبيرات مازومة، ويطرح الآن موضوع مرور وجودها مثل: (حزب التجمع المصري) الذي جمع بين بعض الماركسيين والناصرين؛ وقليل من الإسلاميين (محمد أحمد خلف الله) وهو في الحقيقة تعبير عن أزمة بعض الشيوعيين المصريين الذين حلوا أنفسهم في أيار 1964، وحاضروا تجربة الاتحاد الاشتراكي) كما أنه كان تعبيراً عن عدم التبلور الواضح لأحزاب خاصة بالتيارات الثلاث، وعندما حصل ذلك فقد (التجمع) مرور وجوده.

كما أن الطروحات التي قدمها/ كريم مروّه/ في 1989 حول (نظرية ثورية جديدة) تأخذ بعضاً من الماركسية والقومية والإسلام (وربما، الليبرالية) للوصول إلى (حركة ثورية جديدة)، فقد كانت تعبيراً في الأساس عن انتقال الستالينيين العرب (مثل الشيوعيين السوفييت في زمن البيريسترويكا) إلى نوع «ما» من (الإشراكية-الديمقراطية)، الشيء الذي ينطبق على معظم الشيوعيين العرب التقليديين، وهو لن يقنع أحداً لاني الشارع ولا بين الساسة، وأفضل إجابة قدمت هي إجابة ذلك الشيخ اللبناني على كريم مروّه، والموضوعة في كتاب «حوارات» «ولكم كنا نتمنى لو كانت عودته من الباب الرئيسي، وليس

من باب علقني، فذلك الباب مفتوح وعلى مصراعيه ليس عليه حاجب ولا بواب»، (دار الفارابي، ط 1، ك 2، 1990، ص 61): ويدور أن هذا الأسلوب الأعرج في الانتقال إلى الضفة الأخرى قد هُزم في الحزب الشيوعي اللبناني، ولو ليس تماماً بعد.

إن هناك أربعة تيارات فكرية - سياسية تتصارع في الساحة السياسية العربية منذ عشرينات هذا القرن. ونلاحظ على الليبراليين تبنّيهم للمنهج «الوضعي البراغماتي» مع أسلوب تنظيمي لا يعتمد نواة تنظيمية صلبة وضيقة، وإنما على تحريك القوى الاجتماعية عبر رموز معينة ومفاتيح، في لحظات مختارة (الانتخابات، مثلاً، أو في لحظات الصراع السياسية)، بينما نجد تحبّط القوميين في «الشورية النظرية» التي تأخذ شيئاً من الماركسية وشيئاً من الإسلام وشيئاً من النظريات القومية الأوربية الحديثة (فيخته مثلاً) وتحاول تقديم كل ذلك في إطار يسمى بـ (الدليل)، مع ملاحظة أن الناصريين يعتمدون على الحركيين العمليين الذين هم أقرب إلى المحرك الشعبي لـ «المنظّم» (1) بينما نجد الإسلاميين هم أفضل من القوميين في امتلاك منهج نظري «ما» ولو أنهم يتباينون بين الأخذ من (ابن تيمية) (+ سيد قطب) أو من الغزالي (+ رشيد رضا + حسن البنا)، بينما نجدهم يفتقرون لأي رؤية اقتصادية واضحة المعالم أو في تحليل - البنى المعرفية، فيما نرى رؤية سيد قطب للتنظيم هي متائرة إلى حدّ «ما» بكتاب لينين «ما العمل».

إن التجربة التاريخية السياسية العربية الحديثة تبين أنه لا يمكن تجاوز هذه التيارات الأربعة وأنه إذا أراد حزب «ما» أن يغيّر تياره فعلياً أن ينتقل إلى أحد هذه التيارات (كما حصل مع «القوميين العرب» عند إنتقالهم إلى الماركسية بعد هزيمة حزيران)، لا إلى اثنين منهما أو ثلاثة أو أربعة معاً. وعليه أن يثبت أن

المنهج الفكري الآخر هو أقدر على رؤية أفضل وأصح لذات وتاريخ الأمة وللوضع العالمي، إضافة إلى وضع الذات القومية الراهنة، ولتقديم نظرية واضحة حول العلاقة بين الاقتصاد والظواهر الاجتماعية أو بين السياسة والبنى المعرفية الثقافية، على سبيل المثال لا الحصر. لأن يكون طرحه لقضية تغيير «الجنس»، أو «المنهج» تعبيراً عن أناس مأزومين لم يعرفوا بعد، إلى أين يتقلون⁽²⁾، فيحاولون الخلط المرحلي للأوراق الايديولوجية، وبدون أن يدركوا بأن التحالف بين الأحزاب السياسية في جبهة ذات أهداف مرحلية، هو عملية مختلفة نوعياً عن العلاقات الداخلية التي توجد في التنظيم الحزبي الواحد، وأنه لا يمكن إسقاط الأولى على الحالة الثانية.

نلاحظ في هذه الأيام، أن هناك خلطاً شديداً، عند تحديد هوية الأحزاب، بين البرنامج السياسي والمنهج الفلسفي- التحليلي، ونلاحظ ذلك كثيراً عند الماركسيين، الأمر الذي يثير الغرابة والمفارقة، وإن كان يجد بعض التبرير عند أناس، كالمستالينين، كانوا يعيشون طوال نصف قرن، حالة من الانقسام بين جانبي (الفكر) و(السياسة والتنظيم)، حيث كانوا يضعون لأنفسهم هوية فكرية، وهم عملياً- يتبنون جانباً قيصراً لها، فيما لم يكن ذلك في (السياسة والتنظيم)، إلى أن تثلث الجوانب الثلاثة في قالب موحد مع ميخائيل غورباتشوف الذي اتجه إلى المنهج الوضعي وإلى الاشتراكية الديمقراطية في الخط السياسي وفي مفهوم التنظيم، حيث قدم الجوانب الثلاثة صريحة فوق الطاولة.

في جدال ماركس مع لاسال بين عامي 1863-1864، كان ماركس ينطلق من رؤية ماركسية لتحديد برنامج سياسي للتعامل مع بسمارك، تلاقى مع كثير من الليبراليين الألمان. كما أن البرنامج الذي وضعه لينين، عام 1905 في كتابه «خطتنا الاشتراكية- الديمقراطية في الثورة الديمقراطية» لم يكن ذا طابع

إشترافي، بل برجوازي، ولكن المنهج الفلسفي التحليلي الذي ولّده كان شيئاً اسمه الماركسية، والحزب البلشفي الذي تبنى هذا البرنامج حتى «موضوعات نيسان» (1917) لا يمكن القول عنه بأنه -وهو يتبنى برنامجاً مرحلياً برجوازيّاً من الناحية السياسية - حزب برجوازي، بل حزب ماركسي من حيث التفكير وشيوعي في الممارسة السياسية والتنظيمية. لذلك فإن من الضروري تحديد أن الشيء الذي يحدد هوية كل حزب ليس البرنامج السياسي (3) بل المنهج الفلسفي التحليلي حصراً.

إن هذا الخلط بين طبيعة الإيديولوجي والسياسي، وفي العلاقة بينهما، يعبر عن أزمة بعض الشيوعيين العرب الذين يُعانون - الآن - من أزمة فراغ إيديولوجية، بعد أن قام الشيخ الموسكوفي الذي كان يومهم، طوال نصف قرن - بتغيير ألوانه الإيديولوجية، ولو كان الأمر مقتضراً على ذلك، لكان الأمر على هؤلاء، حيث أثبتوا في زمن البيرسترويكا أنهم مستعدون لتبني خطواته أينما اتجه، وبدون أي وعي، الشيء الذي يتميز به التابعون والفاقدون لاستقلالهم الفكري والسياسي، ولكن المسألة قد وصلت إلى إنهيار هذا الشيخ مما جعل هؤلاء كالأيتام، فهم لم يعودوا على التفكير بأنفسهم، بل كانوا يقتصرون على استيراد نظريات وأفكار الآخرين، معلبة، مع رش بعض البهار المحلي عليها.

لذلك نرى كثيراً من القنابل الفكرية الدخانية التي يطلقها، تبعاً، بعض هؤلاء الشيوعيين العرب السابقين للتغطية وللتعبير عن وجودهم في حالة الفراغ وانعدام الوزن الإيديولوجيتين. وهذا الوضع، في الحقيقة، يعبر عن وضع انتقالي، يمكن أن تكون التلقيفية الإيديولوجية وسيلة لغربة الأفكار وللتفكير أيها الأصالح للإتقال إليه، لاحقاً، في المرحلة القادمة.

إن الحركات السياسية التي لا تستطيع تشكيل جذور اجتماعية قوية، أو تنقذ جذورها نتيجة استنفاذ ما تستطيع تقديمه بعد تجارب عديدة في السلطة، تكون

إمكانية تحويلها إلى تيارات أخرى، أكثر من غيرها. وغالباً ما نلاحظ بأن تحول هؤلاء، لا يترافق مع تغيير طريقة التفكير، وخاصة إذا كانوا يستندون في الحالتين، السابقة واللاحقة، إلى نوع من التبعية الفكرية لمركز خارجي، الشيء الذي نراه، الآن، في حالة كثير من الشيوعيين العرب الذين التحقوا بركب النظام العالمي الجديد، حيث يتعاملون مع شعارات «الحدادة» و«الديمقراطية» و«حقوق الأقليات» التي تقدمها واشنطن، بنفس طريقتهم القديمة التي تقوم على الاعتقاد بأنهم مجرد تلاميذ لـ«الأساتذة» القابعين هناك، وبأن هذه الأمة جذباء وأن خلاصها هو في الاستساخ الحرفي لتجارب الآخرين.

تموز 1993

المواش

- 1- يلاحظ على الماركسين عدم قدرتهم على تحويل العقل المياسي زائد الثقافة، إضافةً للقدرات التنظيمية التي تظهر أبعادها في فترات العمل السري، إلى حالة جماهيرية وشعبية. وإذا كانت التبعية السياسية التي مارسها معظم الشيوعيين العرب تجاه موسكو قد ساهمت في نشوء ذلك، فقد أدى هذا، أيضاً، إلى اجتماع الميول نحو النخبوية (التي تأخذ شكل النزعة التنظيمية لمفهوم «الطليعة الثورية») مع العطالة السياسية.
- 2- وإن كان من الواضح، الآن، أن معظم ماركسيي موسكو السابقين (من العرب) يتجهون إلى تبني الفكر الليبرالي، ولأن يجعلوا من (طه حسين) إماماً لهم بدلاً من (ستالين) و(ميخائيل سوسلوف).
- 3- إن تغيير الخط السياسي، دون تغيير طريقة ومنهج التحليل الفلسفي يتيح المجال لإمكانية التراجع عن هذا الخط باستمرار وتجعله هشاً من حيث الأسس.

البحث الرابع

«حول الهوية الحضارية العربية الإسلامية»

نلاحظ في البور الحضارية المتميزة التي أفرزتها الإنسانية عبر تاريخها، أن هناك عقائد كبرى تتوافق مع عملية تكونها، وتعطيها جوهرها الخاص، كالبروتستانتية في العالم الغربي الانكلو- ساكسوني أو الكاثوليكية اليسوعية في الدول اللاتينية، والإسلام في الحضارة العربية، والزرادشتية مع الدولة الفارسية في القرن السادس قبل الميلاد.

إذا كانت الحروب البيزنطية- الفارسية قد أدت إلى انقطاع الطرق التجارية العالمية البرية المارة من وسط آسيا وشرقها إلى الهلال الخصيب والبحر المتوسط ومارافقها من صراع حبشي- فارسي على اليمن⁽¹⁾ مما ولّد انقطاع المواصلات البحرية في البحر الأحمر، فإن هذا كله قد أدى إلى جعل مكة هي المركز التجاري المالي للمنطقة، والوسيط الذي يتحكم بطرق التجارة الإجبارية الممتدة بين اليمن والهلال الخصيب وبلاد النيل.

ولكن ذلك لم يولد لحظة مؤاتية أتت من فراغ، وإنما ولّد إمكانية لكي تقوم هذه المنطقة بمتابعة دورها الحضاري الذي عمسرت مع سقوط بابل على أيدي الفرس (539 ق.م) ومابعه من سيطرة يونانية ورومانية-بيزنطية على

المنطقة، ونلاحظ في هذا الإطار أن السيطرة الغريبة أو الفارسية العسكرية السياسية كان يرافقها أشكال من المقاومات الفكرية التي قدمتها المنطقة كالأشكال الشرقية للفلسفة الأفلاطونية (نومينوس الأفامي + فيلون الإسكندراني) أو ما قدمته المسيحية الشرقية (مذهب الطبيعة الواحدة).

لذلك فإن معركة/ ذي قار/ التي انتصر فيها تحالف القبائل العربية على الفرس في عام/ 609 م/ كانت رداً بمعنى «ما» على سقوط «بابل» كما أن بداية الدعوة الإسلامية في العام التالي أي (610م)، كانت متابعة للفكر البابلي التوحيدى مع (مردوخ) والذي قدمت اليهودية والمسيحية الشرقية استمراراً له. إلا أن الإسلام قد قدم الهوية الخاصة بحضارة المنطقة في شكل يستفيد ويتابع الأشكال القديمة، ولكن في إطار متقدم وحديث نوعياً، يتجاوز ما قبله، وإن كان في نفس النظرة التي تقدم رؤية كلية، مازجة بين رؤية الكون والعلاقات الاقتصادية الإجتماعية مع مفهوم الدولة والعناصر الثقافية، كما أنها لا تفصل بين الأقاليم الثلاثة (= الفرد - المجتمع - الدولة).

إلا أن المأزق الذي واجهته الدعوة الإسلامية، أنه إذا كانت «مادة الإسلام هي العرب» كما قال عمر بن الخطاب، فإن توجهات الإسلام كانت أممية حتى وهي تساهم في إنشاء معالم حضارة خاصة بأمة معينة، هي أمة العرب، الشيء الذي يفسر حرص - ابن الخطاب - على عدم تجاوز حدود اللسان العربي شرقاً، رغم انفتاح الحدود أمامه بعد (القادسية)، وكذلك في الشمال البيزنطي، وكذلك حذر من اختلاط العرب بالفرس في العراق، وتفضيله لزواج المسلم من المسيحية العربية على المسلمة الفارسية، كما حصل منه مع واليه (حذيفة بن اليمان)، ولكن تجميع (كسرى) لقواه، بعد فترة من القادسية، قد أحمى (ابن الخطاب) على اختراق عمق الحضارة الفارسية

الجغرافي، وتخطيط أية محاولة لاستعادة الفرس لقواهم، كما حصل إثر معركة /نهابوند/، ولو مع كثير من التوجس والحذر من هؤلاء الفرس الداخلين في الإسلام.

إن إنبهار الدولة الأموية قد كان ناتجاً أساساً عن عدم إمكانية قيام دولة قومية عربية تحكم محيطاً متعدد القوميات وفي ظل إيديولوجية أممية التوجه، الشيء الذي نلاحظه على الحركة العباسية التي كانت مادتها (الفرس)، وواجهتها عربية، وهذا ما أدى إلى فترة مضطربة بدأت بالصراعات مع أبي مسلم الخراساني إلى الحركة الشعبية الفارسية وماسمي بالزندقة، وصولاً إلى الدرامكة في عهد(الرشيد)، حتى انتهت الأمور بانتصار الفرس على العرب ووصولهم لاستلام دفة الدولة السياسية مع (المأمون). ونلاحظ هنا، أن ضرب النفوذ الفارسي في عاصمة الخلافة عبر المعتصم وأتراكه، ثم المتوكل ومحاولته استعادة النفوذ العربي، قد أدى إلى إنشاء دويلات فارسية على تخوم الدولة، كما فعل(الطاهريون)ثم(البويهيون) و(السامانيون)، ويجب النظر للحركة البابكية في هذا التوجه القومي العام، ولو أخذت أشكالاً(مزدكية) ممزوجة بتوجهات باطنية (رأينا ملاحظتها الأولى مع أبي مسلم الخراساني) مما جعلها تصطدم، رغم كل ذلك، مع المأمون، حتى أتى المعتصم وقضى عليها.(2)

من الملفت للنظر أن عملية تبلور المذاهب قد تمت في فترة الاضطراب، هذه، الفاصلة بين إنشاء الدولة العباسية وبين استلام المأمون للحكم (132- 198 هـ)، حيث تحددت معالم السّنة(مالك بن أنس - الشافعي- ابن حنبل)، والشيعة (جعفر الصادق، هشام بن الحكم)، والمعتزلة الذين حاولوا تقديم حل وسط توفيقي، إضافة للإسماعيلية(ميمون القدّاح). وقد كان ذلك تعبيراً عن الصراع على من يمتلك المشروعية الدينية التي تشكل الأرضية العقائدية

لأي مشروع سياسي هدفه الإستيلاء على سلطة الدولة الموحدة. ونلاحظ، هنا، بأن إنهيار سيطرة البويهيين الفرس على الدولة العباسية في القرن الحادي عشر (1055م) وبحيء السلاجقة الأتراك السنة، قد ترافق مع اتجاه كثيف إلى إحياء الأدب واللغة الفارسيين (الفردوسي - عمر الخيام...⁽³⁾) (الشيء الذي نرى معالمة مع الدولة السامانية التي عاصرها ابن سينا)، ومع تحول (قم) و (طوس) إلى عاصمتين للفكر الشيعي الإمامي (أبو جعفر الطوسي... [ت 460هـ - 1068م]) الذي أصبح الايديولوجية المعارضة الرئيسية بعد سقوط الفاطميين (عام 1170م).

إن التشردم السياسي وإنهيار الدولة الواحدة قد أدى إلى صراع المشروعات كالذي رأيناه بين بغداد (العباسية) والقاهرة (الإسماعيلية- الفاطمية). وقد أدت هزيمة الفاطميين عبر التحالف (العربي - التركي - الكردي السني) إلى وضع هؤلاء، ومن بعدهم العثمانيين، في مواجهة مشروع قومي - مذهبي كانت ملامحه تتجه إلى التبلور الكامل كالذي حصل مع الصفويين الفرس الذين تبنا المذهب الشيعي الإمامي، مذهباً لدولتهم القومية الخاصة عام (1502م)، مما أدى إلى انقسام الإسلام إلى عالمين:

- 1) شيعي: مركزه في فارس، ولو له امتدادات ثانوية عند قوميات أخرى
- 2) سني: مركزه عربي - تركي، حيث كانت القوة العسكرية والسياسية للأتراك، والثقافة ذات طابع عربي حتى عندما كان يساهم أقوام غير عرب في إغنائها وتطويرها، الشيء الذي ينطبق على البنية العقائدية الشيعية التي هي استمرار إسلامي للزرادشتية والمناوية، الأمر الذي أثبتته كثير من الدراسات المعاصرة العربية والغربية.

إن إنهيار الدولة العثمانية قد ترافق مع (الأتاتورية) كمذهب للقومية التركية والذي يرى ضرورة القطيعة ليس فقط مع المشرق العربي وإنما مع الإسلام تحديداً

كوسيلة للوصول إلى عملية ربط تركية بالبنية والحضارة الأوربيين⁽⁴⁾.

ينما نلاحظ أن القومية العربية قد قامت، كحركة سياسية، عبر البعث والناصرين، على أساس أن الإسلام هو «روح الأمة» الشيء الذي أوضحه في الأربعينات (ميشيل عفلق) محاضراته حول «ميلاد الرسول العربي» (فيحما كان الفكر القومي «العلماني» معزولاً في إطار الحركة القومية العربية)، وهذه نتيجة طبيعية لمسألة الترابط العضوي بين نشوء الإسلام وعملية تكوين وتطور العرب كأمة وكيان وثقافة محددة.

إن التيارات الفكرية السياسية العربية التي استطاعت أن تصل إلى قلب الشارع العربي وإلى الأكثرية، يشكل السنة 84٪ من مجموع سكان الوطن العربي)، هي «القوميون»⁽⁵⁾ و«الأصوليون» الذين شكلوا حالة سياسية لها نوع من التواصل الثقافي- المعرفي مع التراث الإسلامي، بينما أرادت الليبرالية القطيعة مع هذا التراث للوصول إلى نوع من اللقاء مع التراث (اليوناني)- (الغربي) الشيء الذي عبر عنه طه حسين ولطفي السيد، الأمر الذي رأيناه مع الستالينيين العرب أيضاً، مما جعل هذين التيارين الآخرين غير قادرين على تجاوز حدود (النخب المثقفة والأقليات) (ليس صدفة اتجاه كثير من الستالينيين السابقين إلى نوع من العبادة المفاجئة لـ (طه حسين)، كالذي نراه في هذه الأيام).

لقد بينت الحرب العراقية الإيرانية⁽⁶⁾ تغلب العامل القومي على الديني عند شيعة العراق، وكذلك عند الحميني (قال الحميني في أوائل الثمانينات لبعض قادة شيعة العراق: «لو لم يكن محمد عربياً لما أسلم العرب»).

إلا أننا نلاحظ أن كل عربي يضع نفسه في موقع «نفي» و«إلغاء» التراث الإسلامي الثقافي يجد نفسه في إطار خاص غير العروبة⁽⁷⁾ كالذي نجده عند شارل

مالك، وسعيد عقل، وبعض الليبراليين المصريين الذين تبسوا «الفرعونية». وهذه مسألة لاعلاقة لها بالإنتماء الديني أو الطائفي، وإنما تعود إلى أن إلغاء هذا التراث وحذفه يعني تكوين أمة جديدة (أو أمم) غير الأمة العربية الحالية.

لذلك فإن هذا التراث الثقافي الإسلامي ليس ملكاً أو إراثاً محصوراً بالمسلم المتدين، وإنما يشمل كل العرب، مسلمين وغير مسلمين، متدينين وغير متدينين أو ملحدين. كما أن التواصل معه لا يعني التدين أو (الأسلمة)، وإنما هي عملية شبيهة بتواصل غرامشي مع الكاثوليكية اليسوعية الإيطالية، أو بتفاعل أي ليبرالي ألماني أو إنكليزي مع البروتستانتية أو مع (البيوريتان) الإنكليز. حيث يكون الهدف هو تحديد طبيعة بنية الأمة وخصائصها، إضافة إلى دراسة مسارات وقوانين حركة نشوء وتطور هذه البنية للوصول إلى تحديد معالم الحاضر الراهن للأمة. وذلك من أجل رسم معالم الحركة المقبلة سواء باتجاه علاقة الحاضر بالماضي وتداخلهما، أو باتجاه تحديد طبيعة صراع (الذات) القومية مع (الآخر) (= الغرب).

لهذا، فإن عملية التواصل المعرفي، هذه، لا تحدد فعاليتها وحدوها وجود الإرادة الطيبة، وإنما المنهج المعرفي القادر على التبيان الدقيق لطبيعة تلك القضايا، الشيء الذي فشل فيه (القوميون) و(الأصوليون) حتى الآن، فيما لم تستطع الليبرالية، عبر استخدامها للنبوية و(علم اجتماع المعرفة)، سوى الوصول إلى رسم بعض ملامح (بنية الأمة) فيما أدى اتجاهها (اللاتاريخي)، إلى عدم قدرتها على رسم قوانين ومراحل النشوء والتطور وأسباب التدهور والانحطاط⁽⁸⁾، الشيء الذي لا نجد، حتى الآن، أفضل من الماركسية في تقديم هذه الرؤية التي لاتفصل بين البنية وحركيتها، وخاصة أنها قادرة، بحكم كونها نظرية كلية للوجود، أن تقدم رؤية دقيقة لعقيدة مشابهة من حيث المحتوى وطريقة التفكير.

إن هذا ليس نوعاً من (الانحياز الأيديولوجي) وإنما هو نوع من تحديد

(البضاعات المعرفية) الموجودة في السوق الفكرية العربية، كما مورست أو بما توحى الاستخدامات الأولية لبعضها كما تم تجربته في تحليل التجارب القومية الأخرى، والحقيقة أن من يستطيع تقديم الرؤية الأدق لتاريخ الأمة، وعلاقة (الذات) مع (الماضي) و(الأخر) هذان الأمران يشكلان محور الصراعات الفكرية العربية في القرنين الماضيين)، هو الذي يستطيع أن يضع الأرضية الملائمة للسياسة العربية المقبلة، وهو الذي سيحدد من يكون في مركز القيادة السياسية على صعيد الشارع العربي، لأن تكون مسألة القيادة ومن يتولاها ناتجة عن ملء الفراغ الناتج عن فشل حركة سابقة، كما حصل مع القوميين بعد حرب 1948 وفشل الليبراليين، أو الأصوليين بعد هزيمة القوميين في حربي (1967) و(1991).

فهنا لن يكون هدف السياسة العربية، ومن يقودها، هو فقط، التحرر من الهيمنة الغربية والوصول إلى التنمية والتحديث (وهذا شرطه هو الانطلاق والارتكاز على وحدة عربية كاملة أو البدء بوحدة أولية مثل بلاد الشام أو الأخيرة + العراق) وإنما تقديم مشروع حضاري جديد، أيضاً، يركز على تجاوز تقسيم الإنسان إلى مجالين متناقضين، لالتقاء بينهما، هما (المادة) و(الروح) أو على فصل السياسة عن المعرفة والثقافة والمبادئ والإيديولوجيات، أو جعل المعلومات بدون نواظم وروابط معرفية محددة لطبيعة العلاقات بينهما تحت ذريعة (التخصص) وعدم وجود علاقات بين الخاص والعام. كما أن هذا المشروع الحضاري الجديد يجب أن يخرج من الفصل الذي أقامته الحضارة الغربية بين (الديمقراطية السياسية) و(الاقتصادية) للوصول ليس، فقط، إلى (الفرد الصالح) وإنما إلى (الاجتمع الأفضل) أيضاً.

تموز 1993

هوامش

- 1- حيث تولدت استقطابات في اليمن، في القرن السادس الميلادي، جمعت اليهود مع الفرس في مواجهة الأقباط المتحالفين مع بيزنطة ومع مسيحي اليمن الذين تركزوا في منطقة (بحران).
- 2- اندمجت بقايا الحركة الباطنية مع الحركة الإسماعيلية في أواسط القرن الثالث الهجري، أي في فترة عبد الله بن ميمون القداح (ت 270هـ) الذي نقل التنظيم الإسماعيلي من تحت الأرض، أو ماسمي بمرحلة (الستر) إلى مرحلة هجومية أثمرت عن ثلاث دول إسماعيلية، واحدة فاطمية في تونس، وأخرى قرمطية، وثالثة في اليمن.
- 3- نلاحظ مع «جلال الدين الرومي» (1207-1273) ومع الشعراء (حافظ) وصولاً إلى الشاعر الصوفي (جامي) (1414-1492)، بأن اللغة والأدب الفارسيين قد سيطرا على آسيا الوسطى ومنطقة تركيا الحالية حتى صدام العثمانيين مع الصفويين عام (1514م).
- 4- إن فشل اندماج تركيا في الأسرة الأوربية، إضافة إلى أحداث البلقان الأخيرة، يبين حدود ومآزق المشروع الأتاتوركلي. كما أن التحالف الروسي- الأرمني في القفقاس، إضافة للحلف الصربي- اليوناني سيجعلان تركيا تلتفت مجدداً للتقارب مع العرب.
- 5- وهذا عبر (عبد الناصر) بالأسلح وبالتحديد.
- 6- إن انهزام الخمسيني في هذه الحرب عام 1988، وكذلك هزيمة المشروع الماروني عام 1989 مع (اتفاق الطائف)، قد عبرا عن انحسار المشروع الأتاتركي في المنطقة

العربية. وأن أي تفكير سياسي عربي، لا يريد أن يهجر عن مصالح (الأكثرية) وبساقى الأقليات، في إطار مشروع قومي جامع وتحديثي، بل سيظل يسيطر عليه تفكير الأقليات، هو مهزوم لاحتالة، عربياً.

7- كما أن أي شخص معاصر يجد نفسه في موقع الخائف على أشخاص مثل (عمر بن الخطاب) الذي قام بتأسيس الإمبراطورية العربية، سياسياً، أو (خالد بن الوليد) الذي قاد هذا التأسيس، عسكرياً، لا يمكن أن يكون شعوره القومي العربي متسقاً ومنسجماً.

8- وهذا شيء نلاحظه -على كتابي الدكتور الجابري: «تكوين العقل العربي» و «بنية العقل العربي» وإن كان له فضل الريادة في دحض أفكار (حسين مرّوه) ولو بشكل غير مباشر.

البحث الخامس

«وظيفية الفكر السياسي» (1)

(1)

عندما أتى خالد بن الوليد إلى النبي، عائداً من إحدى السرايا بعد فتح مكة، وأخبره بأنه صرع قائد الجيش المقابل ووضع سيفه في جسده رغم قول هذا، وهو مطروح أرضاً، شهادة (لا إله إلا الله، محمد رسول الله)، أجابه النبي مستكراً (هلاً شققت عن قلبه؟).

يأتي هذا القول من رجل كان يدرك بأن المسافة بين اللسان والقلب كبيرة، وأن جسر الهوة الفاصلة بينهما يمكن حصوله عبر تلبية المصالح. وتعامله مع قريش بعد فتح مكة يثبت ذلك، وكذلك مع بقية القبائل العربية الهامة مثل (ثقيف): فهو يدرك أن كسب اللسان خطوة أولى ضرورية وهامة ولاغنى عنها للوصول إلى مابعدهم وبأن العملية لا يمكن حصولها إلا عبر التدرج المرحلي، لادفعة واحدة.

يقول القديس (يوحنا) في بداية إنجيله: (في البدء كان الكلمة والكلمة كان عند الله وكان الكلمة الله) (1:1، الكتاب المقدس، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1960). ونلاحظ، أن معاصره (فيلون الإسكندري) (50 ق.م-20م) قد حاول جعل الوسيط بين الله المتعالي والعالم الملموس مجسداً في (الكلمة)، مما ساعده على تقديم تفسير خاص للتوراة، وخاصة لسفر الخروج و(الكلام)

الذي تم على جبل الطور مع موسى، وبالتالي للربط بين الشريعة اليهودية والأفلاطونية في إطار فكري جامع للعلاقة بين (المثل) و(التمظهر) الذي تكون (الكلمة) وسيطاً بينهما.

إن بداية الوحي الإسلامي مع كلمة (اقرأ...) كان متابعة للتقاليد الشرقية القديمة، البائدة مع اليهودية والمسيحية الشرقية، والتي كان (القديس يوحنا) هو النبع الذي نهلت منه هذه الأخيرة، وبالتعارض مع (الأفلاطونية الحديثة)(2) (+المانوية) والثلاثاني هاتين النزعتين الأخيرتين جعلت عدم قدرتهما على إنشاء الوسيط بين (المتعالي) و(اللموس) إمكانية وقوعهما في النزعة التأملية أمراً حتمياً، وهذا ما أدى إلى انشائهما للشائبة الصارمة بين (الروح) و(الجسد) وبين (الخير) و(الشر) وبالتالي لرفضهما مبدأ الممارسة والعمل، ووقوعهما في الرهبة والنزعة الهروبية من العالم المادي ومن (شور الجسد والمادة) الشيء الذي رأيناه يترافق مع رفض النزعة الوحدانية والتركيبية للوجود، وفي ظل عالم شرقي مهزوم عسكرياً أمام (روما) المترفة والميالة للملذات.

لقد نجحت اليهودية والإسلام، وقبلهما التوحيد البابلي، في إنشاء فلسفة الممارسة وفي تجاوز العطالة التأملية التي نراها دائماً تترافق مع انحطاط الحضارات، عبر إنشائهما لرؤية موحدة للكون، تصل بين الله والعالم، إما عبر (الكلمة) التي تأخذ أشكال (العهد - الوعد الوحي) أو بواسطة تحويلها إلى شكل (الشريعة) التي تعبر، بواسطة (الكتاب) عن حضور الله الكلبي في الأرض مع حفاظه على تعاليه، وبالتالي، عن جبل يستطيع الإنسان عبر تسلقه والتمسك به الوصول إلى الله، أو التواصل معه، ولكن عبر حضوره في العالم وممارسته لفعالياته التي تمثل مجالي الروح والجسد، مما يفسر الاهتمام الشديد للوحدانيين اليهودية والإسلامية، بملكية الجسد وعدم التخرج من الدخول في أدق

تفاصيلها؛ الشيء الذي نلاحظ ترافقه لديها مع إنشاء الدين السياسي، الذي يهدف للعمل على إنشاء (مملكة الله) على الأرض، عبر السيطرة على الطبيعة والفرد والمجتمع والدولة، في تضاد مع الأديان الثنائية أو التجزئية للكون والإنسان والتي لا نجد لديها بعداً سياسياً أو فلسفياً للممارسة (= البراكسيس).

إن ذلك قد جعل/معقولة/ المبدأ السياسي المتضمن في عقيدة أو أيديولوجية أو دين «ما» لاتحدد في المحتوى الفكري المجرد، تحديداً، ولا في مدى استخدام العقل، أو في منطقية الأدوات المعرفية، بل كان التناقض الرئيسي متمثلاً في أن الوصول لفلسفة الممارسة، واستبعاد النزعة التأملية، كان يترافق في الشرق الأوسط مع صعود الحضارة، وأن سيادة التأمل والثائية التعطيلية المقامة بين الجسد والروح، كانت متلازمة مع الانحطاط الحضاري والأفول، الشيء الذي رأيناه ممتداً من البابليين وحتى سقوط بغداد عام/ 1258/ على يد المغول.

وبالتالي فإن المعقولة لاتحدد مشروعيتها من (الفكرة) بل من (الواقع) و(الممارسة)، وهذا ما يجعل الجوانب المعرفية في أيديولوجية «ما» ذات طابع محايد، وأحياناً مشترك مع أيديولوجية في الجانب المقابل. والذي يحدد الافتراق هو مدى مساهمتها في التطابق وخدمة التناقض الرئيسي المتمثل في تقديم إدراك معرفي للكون والطبيعة والإنسان، قادراً على خدمة ممارسة تساعد الدولة أو المجتمع أو الفرد، أو الثلاثة معاً، على السيطرة على الطبيعة، عبر العملية الاقتصادية؛ أو على إنشاء نواظم بين الأقاليم الثلاثة الأخيرة.

لقد دعا (ابن المقفع) إلى استخدام العقل، وكان إدراكه لمنظومة أرسطو المنطقية في عملية المعرفة أفضل من كثير من معاصريه. إلا أن هدفه من استخدام العقل هو تهديم منظومة معرفية ساعدت على بناء سياسي- اجتماعي- ثقافي محدد، قامت به أمة أخرى، للوصول إلى تقديم البديل المائوي

الذي كان الفرس في بدايات الدولة العباسية التي قامت على أكتافهم، هم الحملة الثقافية لمشروعه. وبالتالي فإن استخدامه لـ (العقل) يهدف إلى سيادة (اللاعقل) وذلك للوصول إلى سيادة أيديولوجية أو دين يقوم على تعطيل (الحس) و (العمل) لصالح (الروح) و (التأمل) وإلى إفساء المحسوس في (المتعالي)، وإلى تقسيم الكائن الإنساني إلى عالمين متضادين لاتصال بينهما وإلا إمكانية لإنشاء تركيب فعّال يحول الإنسان إلى فعالية كيانية ملموسة في الفضاء الطبيعي والاجتماعي.

ينطبق هذا الشيء على المعتزلة. فالمسألة ليست في الحديث حول - (العقل) أو (حرية الإرادة)، وإنما هي آنذاك متمثلة في طبيعة الوسائل التي يقيمها أصحاب النظم الفكرية بين (المتعالي) و (الملموس). وهنا، من الضروري تذكر أن أول من قال. يخلق القرآن هو (عبد الله بن أباض) الخارجي، في النصف الثاني من القرن الهجري الأول، وأن الذي قاده إلى ذلك ليس مفهوم حرية الإرادة، بل (تقييد الإرادة الإنسانية)، عبر رده على (الأزارقة) من متطري الخوارج، الذين قالوا بتكفير كل المسلمين الآخرين حيث أراد (ابن أباض) تقييد النزعة التكفيرية الخارجية من خلال قوله بـ (خلق الأفعال) من قبل الله، وبالتالي تبيان عدم امتلاك الإنسان لإرادته⁽⁴⁾ وقد أدى ذلك منطقياً، إلى قول (ابن أباض) بـ (خلق الكلام) أو (خلق القرآن)، الشيء الذي لاحظناه عند الجبريين مثل (غيلان الدمشقي) [قتل عام 111 هـ].

لقد أدى قول المعتزلة بـ (خلق القرآن) إلى تهميش قيمة (الوسيط) الذي أقامه الإسلام بين الله والإنسان، وبالتالي إلى جعل / الحبل / ليس قوياً بشكل يتيح التواصل بين هذين الحدين. (فالكلمة) ليست من ذات الله بل من خلقه، كما أن نفيهم لصفات الله قد جعل الأخير مجرداً من الفعالية الكونية، مما جعل

حصرهم يتهمونهم بـ (التعطيل) . وبالتالي إلى جعل طرفي المعادلة غير متوازنين، مما يؤدي إلى نشوء فراغ، لا بد من أن يتم ملؤه، إما عبر التفسير العقلي الذي يقوم به (عالم الكلام) مما يؤدي إلى إنشاء (أوتقراطية معرفية) أقرب إلى طبقة الكهنة المستبدة، الشيء الذي رأينا معالته أثناء فترة حكمهم في عهدي المأمون والمعتصم، أو يؤدي إلى التلاقي مع القول بضرورة وجود (معلم) أو (إمام) لأن البشر سيضلون إن خلت البشرية منهم، كما تقول مختلف فرق الشيعة. وعملياً، فإننا نلاحظ أن المعتزلة، وبعد أن خسروا الحكم السياسي بعد صعود المتوكل إلى السلطة (232هـ)، قد اقربوا من الشيعة الإمامية، تدريجياً، إلى أن ذابوا بهم مع (ابن المعلم) (ت412هـ)، هذا مع العلم أن المعتزلة قد بدأت، كحالة فكرية سياسية، مع محاولة توفيقية وسطية بين (التكفير الخارجي) (للمشركين في) (تحكيم صفين) (علي ومعاوية) وبين (الإرجاء السني) (الرافض لتكفير أي من هذين الطرفين).

نلاحظ، هنا، بأن المذاهب التي قالت بـ (مبدأ الرأي) (5) (المعتزلة - أبو حنيفة، الشافعي، ولو أن هذا الأخير كان توفيقياً إلى حد «ما»)، قد انتهت إلى إنشاء دائرة مغلقة، فهي سرعان ما استطاعت الوصول إلى تكوين آراء نهائية حول الكون (الذات الإلهية) والفقه، حيث وضعت الإنسان الفرد في وسط هذه الدائرة المغلقة) مما شجع الدولة القائمة على تبنيهم، وفي فترات عديدة، كمذاهب رسمية للدولة، مما سهل عملية السيطرة على المجتمع والفرد + تلبيتهم لضرورة تأمين المشروعية الدينية للحكم السياسي القائم).

إن حصر هؤلاء - (ابن حنبل - الظاهرية، ابن حزم، ابن تيمية) تعود جذورهم إلى (مدرسة الحديث) التي بدأت في المدينة مع (عائشة) (و) عبد الله بن عمر بن الخطاب)، وهم ينطلقون من أن مآلتي به القرآن والنبي يجب التسليم

به، وأن طريقة تفاعل الفرد مع ذلك هي ذات طبيعة ذاتية محضة، أما فيما يخرج عن نطاق القرآن والسنة ومآتيا به فهو متروك للإنسان لكي يفعل ما يشاء سواء أكان في إطار المعرفة أم على صعيد الممارسة. وهؤلاء، جميعاً، لا يؤمنون بضرورة تقليد أحد، سوى النبي، وهم يقولون بمحاور مخالفة الصحابة وأئمة وفقهاء المذاهب، وبالتالي فهم خارج سلطة القرآن و(الحديث الثابت)، لا يتقيدون سوى بسلطة العقل والاجتهاد والمصالح والميول الفردية، كما يرفضون تحويل المذاهب (كما حصل مع الشافعية مثلاً) إلى نظم تجيب نهائياً، على كل الأسئلة. كما نراهم جميعاً يرفضون الإنغماس، مع علم الكلام المعتزلي والأشعري، في القضايا الميتافيزيقية المتعلقة بـ (الذات الإلهية) كـ (الصفات) و(التنزيه)، أو في مواضيع خلق الكون مثل (الإيجاد والترك) (حسب نظرية أرسطو) و(القديم) و(المحدث) وهم ينطلقون في هذا الرفض من مبدأ أن الإنسان كائن حسي وأنه لا يستطيع، لا البرهنة ولا نفي هذه المواضيع، وأن الأفضل هو (الإمسك) عن الخوض في هذه المواضيع مع (التسليم). بما جاء في القرآن دون الخوض في (التأويل) لأن الكائن الحسي لا يستطيع إثبات سوى القضايا الحسية⁽⁶⁾.

(2)

لقد بدأت معالم النهوض الأوربي مع (توما الإكويني) (1225-1274م) الذي استفاد من تقسيمية (ابن رشد) (1126-1198) للإنسان إلى مجالين محدودتي التخوم:

1- القلب (= الدين، العاطفة)

2- العقل (= الفلسفة، العلوم)، مع سيادة المنظومة الأرسطية المنطقية في المجال الثاني، كبحت معرفي، وكمحدد لمجال الجانب الأول، لكي يصل إلى

محاولة مصالحة بين العقل الأرسطي والإنجيلي، بعد أن قامت الكنيسة، طوال العصور الوسطى، على الفلسفة الأفلاطونية الحديثة المخلوطة مع المانوية التي قدمها القديس الجرايري (أوغسطين) (354-430م)، والمستندة على مفهوم تأملي قائم على إقضاء الجسد للوصول إلى الإنقاذ بـ (النور) و (النعمة).

يلاحظ نفس الشيء على الفيلسوف اليهودي (موسى بن ميمون)⁽⁷⁾ (1135-1204)، حيث أتاح ذلك استخدام العقل الأرسطي في فضاء (النص الديني)، للوصول إلى رؤية للكون، إلا أنها وباعتبارها تقوم على الفصل المعرفي الضمني بين (الذات) و (الموضوع)، الشيء الذي لانه في الأفلاطونية الحديثة، فقد أتاح ممارسة الذات لسلطانها العارفة والمفهومية على (الموضوع) حتى ولو كان «مقدساً» وبالتالي ساعدت على إنشاء مدى للفعالية الإنسانية على فضاء «ما» نراه يتخذ «هنا» شكل (النص) لكي يكون مرحلة أولى نحو انتقال الفعالية إلى مجال أرحب، هو الطبيعة، في شكلي النظر والممارسة. وهذا ما أدى، فلسفياً، إلى جعل الذات الإنسانية هي الفعالية الوحيدة على الصعيد الكوني، وإلى أن يصبح كل شيء آخر، بما فيه الله والطبيعة، مجرد مدى وموضوع امتدادي لفعالية الذات الإنسانية العارفة، الشيء الذي رأينا نضوجه الفلسفي مع (ديكارت) (1596-1650) الذي تقوم رؤيته لـ (الكوجيتو = أنا أفكر...) على مفهوم تقسمي صارم للذات عن الموضوع حيث يكون الأخير مجرد (فراغ) تقوم فعالية الأول المعرفية، ومن ثم عبر الممارسة بملكه، ويكون /الشك/ هنا، مجرد تعبير عن الحاجة إلى خطوة أولى احتياطية قبل بدء تلك العملية التي تتم من الذات إلى امتدادها (= الكون، الطبيعة)....

ليس مصادفة أن يأتي ديكارت في إثر مئة عام شهدت الاكتشافات العلمية التي أتاح نشوء مفهوم جديد للكون مع كوبرنيكوس [1473-

1543] و(كبلر) [1630 - 1571] و(غاليلى) [1564 - 1642]، والاكتشافات الجغرافية للأمريكتين وطريق الهند والتي عبرت عن فورة اقتصادية وعن نزوع قوي للسيطرة والامتلاك والغزو على المدى الجغرافى الطبيعى والبشرى. وبعد أن نشأ الدين العملى، أي البروتستانتية والتي هي عودة إلى اليهودية أكثر من أي شيء آخر مع (مارتن لوتر) [1483 - 1546]، فيما اضطرت المؤسسة البابوية إلى تكييف نفسها مع ضرورات الدين العملى⁽⁸⁾ بواسطة اليسوعية التي أنشأها الإسباني (أغناطيوس ليولا) [عام 1534]، ولو أن تكييف الأخيرة لا يصل إلى حدود إلغاء وتجاوز الثوابت المؤسساتية أو اللاهوتية السابقة، بل على العكس، نجدها تحاول، ولو أحياناً بشكل انتقائي، استخدام المعطيات العلمية والفكرية والاقتصادية الجديدة لتدعيم تلك الثوابت (+ كسب فضاء جغرافى جديد للكنيسة، عبر التبشير الكثيف الذي قام به اليسوعيون في الهند والشرق الأقصى وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، إضافة إلى المساواة البالغة التي استخدموها في اضطهاد البروتستانت في جنوب ألمانيا). فيما لم تؤدِ إنسانيات عصر النهضة الذي تركز في المدن الإيطالية التي كانت أول من قدم ملامح من المجتمع البرجوازي الحديث، ولو في أشكاله التجارية، إلى نشوء فلسفة عملية تتناسب مع التطور الإقتصادى، الشيء الذي قدمه العالم الانكلوساكسوني (+ ديكارت اللاتيني). وربما ساهمت عملية اضمحلال الأهمية الإقتصادية لعالم البحر المتوسط، أثر الاكتشافات الجغرافية، في ذلك، إضافة إلى تبوؤ إنكلترا للمكانة البحرية الأولى بعد هزيمتها لإسبانيا في معركة (الآرمادا) (1588)، حيث لم تستطع النزعة الإنسانية أن تتعدى نطاق الفن والأدب، وربما كان الإستثناء الوحيد هو (ميكيافيللى 1469 - 1527) الذي قدّم فلسفة نفعية - عملية للسياسة استفاد منها العالم الأوربي الشمالى، وليظل مهملًا في إيطاليا حتى القرن الحالى. فيما كان النزوع إلى (المجتمع العادل)

الذي تجسد في مثال العودة إلى (جمهورية أفلاطون) (9) غير مؤيد إلى أكثر من أن يصب ماء في طاحونة استخدام (أينما) و(روما) الوثنتين ضد البابوية، وبدون أن يشر عن نزعة فلسفية ملائمة لخدمة التطور الاقتصادي - الاجتماعي العام، الشيء الذي قدمته الديكارتية، ومن بعدها التجريبية الإنكليزية مع لوك (10) (1632-1704)، و(هيوم) (1711-1776).

هناك مسافة بين المعقولة الذهنية للأفكار، والمعقولة العملية الخاصة بها، ونادراً ما نرى إيديولوجية «ما» تملك الجسر الواصل بين هذين الحدين، وكثيراً ما نرى من يملك (المعقولة الذهنية) بدون فلسفة عملية، وفي الوقت نفسه نرى من يقدم/ المعقولة العملية/ تكون بناء المعرفة قائمة على أسس ميثولوجية أو دينية غير قابلة للإثبات العقلي، والذي يحدد (الفعالية العملية)، هنا، ليس طبيعة الأدوات المعرفية، وإنما الوظيفة الاقتصادية - الاجتماعية في مرحلة محددة وفي مجتمع معين، لحاملي الإيديولوجية المعنية، ومدى مطابقة هذه الوظيفة للتناقض الرئيسي في المجتمع ضمن مرحلة زمنية معينة.

إن طائفة (اليوريتان) الإنكليزية التي حكمت إنكلترا في فترة (الكومنويلث) [1649-1660]، مع رمزها (أوليفر كرومويل) (1653-1658)، بعد أن قضت على الحكم الملكي المطلق لصالح البرلمان، تشكل مثلاً كبيراً على ذلك؛ فلم يكن المحدد لمذى تقدمية أو معقولة هذه الحركة الدينية - السياسية هو طبيعة بنائها الأخلاقية الصارمة (11) التي أدت بها إلى فرض نموذجها السلوكي على حياة الناس العاديين، مثل إغلاق المسارح وأماكن التسلية ومنع الرياضات الشعبية، بل الدور الاقتصادي الاجتماعي لحامليها والذين مثلوا البرجوازية الناشئة المتحالفة مع المزارعين الأغنياء، وما أدت إليه حركتهم من إنشاء سلطة سياسية أقامت «الدعائم» القانونية والسياسية والاقتصادية لنشوء الثورة الصناعية

الإنكليزية وللتوسع الإنكليزي فيما وراء البحار.

يقول (جورج تريفليان) (1876-1962) في كتابه « التاريخ الإنكليزي الاجتماعي » (1942):

«إن ثورة كرومويل لم تكن ذات طابع اجتماعي أو اقتصادي في أسبابها ودوافعها، بقدر ما أنها نتيجة للأفكار والملهمات الدينية والسياسية التي دفعت وحركت أناساً لم يكونوا ينوون إعطاء المجتمع شكلاً جديداً أو القيام بعملية إعادة^{توزيع} الثروة فيه. ولكن، وبدون شك، فإن خياراتهم الدينية والسياسية كانت، إلى حدود «ما»، وفي حالات معينة، محددة وفقاً للتنازع التي تعود إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ولكن التي كانوا هم أنفسهم نصف واعين لها....

إن المرحلة التي وصلت إليها إنكلترا عام 1640، على صعيد التطور الاقتصادي والاجتماعي لم تكن هي السبب، ولكنها هي الشرط الضروري للحركة السياسية والدينية التي انفجرت في شرر مفاجيء وسريع، وإن محاولات ممثلي البرلمان، والتي مورست في عناد شديد، لاستخلاص السلطة من يدي العرش، ولكي يحكموا الدولة عبر مجلس منتخب تداولي مؤلف من مفات الأعضاء.. لافتراض، مسبقاً، وجود تقاليد برلمانية قديمة فقط، بل، أيضاً، وجود برجوازية قوية، وفئات من المزارعين الأغنياء والفلاحين، تعيش منذ مدة طويلة، في ظل تحرر من السيطرة الإكليريكية والإقطاعية.

وهذا ما يفسر الظهور السريع، وتبوتها للأهمية القومية، لكثير من الطوائف الدينية أيضاً، مثل (المعمدانية)، والتي اعتمدت على وجود كثير من الاستقلال الشخصي والاقتصادي لدى المزارعين والحرفيين وفي ريف كانت فيه دراسة الإنجيل، لما يقرب من قرن، تشكل جزءاً عظيماً من النشاط الديني والملمهم الرئيسي للخيال والروحانيات الشعبية.

في الحقيقة أن الثورة البيوريتانية كانت في حد ذاتها، وفي دافعها الرئيسي، نوعاً من الصورة المعبرة عن مسيرة البيوريتاني الفرد وتطوره. لقد كتب (جون بونيان) [1628 - 1688] في «مسيرة الحجاج»: «أنا حلم وأرى رجلاً يلبس ثياباً بالية، وبينما يظهر من شرفة منزله، يكون حاملاً لكتاب في يده، فيما يبدو عليه أنه ينوء بحمل ثقيل على كاهله. إنني أنظر إليه وأراه يفتح كتابه ويبدأ القراءة فيه، وفيما يتابع القراءة أراه يتفجر بالبكاء ويرتحف وبينما لا يستطيع ضبط نفسه، يبدأ بصياح لؤام لنفسه، قائلاً: «ماذا يجب أن أفعل».

إن الشخص المنزول الحامل للإنجيل وهو ينوء بعبء الخطيئة هو ليس (بونيان) نفسه فقط، بل أنه البيوريتاني النموذجي في المرحلة البيوريتانية الإنكليزية. وعملياً، عندما كان (بونيان) شاباً، فقد وصلت البيوريتانية إلى ذروة قوتها، وفورنها، في الحرب والسياسة، والأدب، وفي الحياتين الاجتماعية والفردية. إلا أن المحرك الرئيسي لهذه الآلة التي ولدت تلك الطاقة الهائلة والتي مزقت - عبر طريقها - الحياة القومية، كانت تلك الشخصية المنعزلة ممثلة في الرجل المسكين الذي يبحث عن الخلاص عبر الدموع، وهو لا يملك أي مرشد سوى الإنجيل البذي يحمله في يده. إن هذا الشخص الحسّيب (12) والشعبي والمنضبط، كان يحوي قوة ذات طاقة كامنة جبارة، سواء للخلق أو للتدمير، وكان هو الطاقة التي استخدمها (أوليفر كرومويل) والذي أتى نفسه إلى السلطة عبر حركات مماثلة»، (منشورات بنغوين، لندن، 1979، ص ص 248-49).

لم يمنع تدين (اسحق نيوتن) (1642-1727) وإيمانه بما ورد في / سفر التكوين / حول خلق الكون من أن يصل إلى وضع أسس البحث الاختباري العلمي في العصر الحديث، فنلاحظ في هذا المجال أن الطبقات الاجتماعية أو الحركات السياسية الممثلة لها عندما تكون في حالة صعود، يكون امتلاكها

لمجال العلوم الطبيعية والفعاليات الاقتصادية أكبر من خصوصها، فيما تكون الطبقات المهزومة أكثر اهتماماً بما يسمى بـ (العلوم الإنسانية) الشيء الذي لاحظناه على أنصار فترة (عودة الملكية) الفرنسية، من أمثال السياسيين الفرنسيين (غيزو) و (تير) اللذين قدما آنذاك أبحاثاً تاريخية استفاد منها ماركس في تحديدهما للمعالم السياسية لصراع الطبقات، ويكون اهتمامها بالأدب كبيراً، كما لاحظناه من خلال (شاتوبريان) و (بلزاك).

فيما قدم (سان سيمون) و (أوغست كونت) معالم فلسفة عملية تمجد التطور التقني والصناعي، وترى حكم (النخبة التكنوقراطية) وتضع الفلسفة في خدمة التقنية وتحت سيطرة العلوم الإختبارية، مما شكل إيديولوجية جديدة للبرجوازية العائدة مع ثورة تموز 1830 التي قضت على (آل بوربون) الذين رجعوا للسلطة عام (١٨١٤). وبينما رأينا كيف أن /الوضعية/ عبر مكافحتها للنزعة التاريخية التي تريد تثبيت سلطة الماضي كانت تتطلع، في بدايتها، في عشرينات القرن التاسع عشر، للمستقبل (13) إلا أنها وبعد انتصارها الفلسفي في العالم الغربي مع سيادة البرجوازية أرادت تكريس سلطة (الراهن) و (الظاهرة) و (الحسي) مما جعل عداءها للنزعة التاريخية متحولاً إلى نوع من النزعة المحافظة، الشيء الذي توضح بعد عام 1848، حينما تحولت البرجوازية إلى طبقة محافظة من الناحية السياسية أمام مدّ الطبقة العاملة والنزعة الفلسفية التاريخية التي قدّمها كارل ماركس والتي كانت، هنا، ذات طبيعة ثورية بخلاف (تير) و (غيزو) أو (أوزوالدا شينغلر) الذي أصدر كتابه «تدهور الغرب» في عام 1919، لكي يقدم تصوراً فلسفياً- تاريخياً عن انهيار المدنية الغربية، التي هي برأيه وضعية في الفلسفة وليبرالية في السياسة (14) والاقتصاد، والتي تقوم على تجاهل فلسفة الروح ذات الجوهر الألماني، برأيه، هذا الأمر الأخير الذي لا يمكن عزله عن

صراع ألمانيا مع إنكلترا وفرنسا في الحرب العالمية الأولى، حيث نرى طغيان جوّ فلسفي وسياسي ساد ألمانيا حتى صعود هتلر للسلطة عام 1933 يقوم على مكافحة العقلانية الإنكليزية باسم (الروح الجرمانية) والتي تمت محاولات إحيائها عبر مؤرخين من أمثال (تريتشكه) [1834-1896]، أو موسيقيين مثل (فاغنر) [1813-1883]، هذا إذا لم نتحدث عن (نيتشه) [1844-1900].

نلاحظ أن تجريبية (دافيد هيوم) في سعيها لتدمير (المطلق) الميتافيزيقي، عبر نقدها لمفهوم (السببية) الذي نفت وجوده الموضوعي، وأن مانراه هو نوع من العادة التي نحولها عبر تكرارها أماناً إلى نوع من التركيب الذهني، قد دمرت تلك التركيبية الفلسفية التي أقامها ديكارت بين (الذات) و (الموضوع) حيث نرى انشغال الفلسفة الغريبة بمشكلة (موضوعية العالم الخارجي) ابتداءً من (بيركلي) [1685-1753] ⁽¹⁵⁾ وحتى (كانط) [1724-1804].

وقد أدت التجريبية البريطانية إلى قسّم الفلسفة الغريبة إلى تيارين:

- 1- تيار تركيبي: يمتد من (موسى بن ميمون - ديكارت - سينوزاهيجل - ماركس)
- 2- تيار تجزيي: (بيركلي - هيوم - كانط - كونت - فلسفة الحياة (ديلتاي)).

وكان أساس انتصار التيار التجزيي الذي ساد الحياة الغريبة في القرنين الماضيين، هو الثورة التكنولوجية التي أدت إلى إلحاق الفلسفة بالعلم، وجعل الاختصاص بدون أي خضوع للشمول المعرفي التركيبي، وإلى وضع (المعلومة) في تضاد مع (الفكرة)، أو (الخبرة) في مواجهة (النظر). وربما، أيضاً، ساهم نمو الذات الفردية الذي أنجزته المرحلة البرجوازية في الاقتصاد والمجتمع، في جعل الذات الفلسفية عند (هيوم) هي المحددة لـ (الموضوع) الذي لا يتعين إلا عبر وجودها. كما أن من الضروري إجراء التماثل بين النزوع العنيف للسيطرة

على الطبيعة الذي أفرزته الثورة الصناعية التي بدأت معالمها في بريطانيا، في ثلاثينات القرن الثامن عشر، وبين ذلك الميل الفلسفي إلى إفتاء (الموضوع) ونفي وجوده أو الشك فيه، أو ربط موجوديته عبر ثالوث (الذات العارفة - الزمان - المكان) (16) الذي قدمه كانط) كأساس للمعرفة البشرية للمواضيع الحسية، التي تكون معرفتها محصورة كذات حسية، في الحس، وأن معرفتها بما وراء الحس هي محكومة بقدرتنا على إنشاء تركيبات ذهنية، تكون مبنية كمتشابهات أو كمتعكسات على أساس ملموسيتها للعالم الحسي وانخراطها فيه، ككائن معرفي، وبالتناظر مع هذا العالم الذي يكون أساس كل هذه التركيبات الذهنية.

لقد أدى ذلك بـ/ كانط/ إلى نفي كل الأدلة اللاهوتية والميتافيزيقية على وجود الله، إلا أنه في سعيه إلى نفي وجود (المطلق) قد جعل الذات العارفة هي المقياس للوجود، وجعلها عارية ووحيدة بدون أي وجود موضوعي - عملياً - وإلى نفي وجود أهداف والمعنى (17)، إلا الذي تضعه لنفسها عبر الشعور الأخلاقي بالواجب، حيث نراه في كتابه «نقد العقل العملي» [1788] يحول الدين إلى نوع من الحالة الأخلاقية الفردية المحضة، حيث يكون الكائن الأعلى هو ما تضعه الذات لنفسها إما ككائن مفترض وجوده فيما وراء الحس، ولكن بدون أن تملك قدرة الإدعاء على إثبات وجوده، أو كفكرة أو كشعور بجما هدية أو معنى للحياة.

إن هذا يعني تحويل الوجود البشري إلى نوع من الذرات الفردية التي لا تملك هدفاً جامعاً لها، وأن تحديداتها للهدف ينبع من الراهنية والملموسية التي يمثلها وجودها الخاص غير المرتبط بالآخرين ولا بالماضي ولا بالمستقبل، الشيء الذي أتاح لفلسفة الحياة، فيما بعد (وربما الوجودية أيضاً) إلى أن تكشف الوجود في (التجربة المعاشة) للذات الفردية ولأن تجعل التاريخ ملخصاً في

السيرة الذاتية. وبالتالي إلى نفي أي هدفية وأي معنى للوجود سوى ما يقدمه
الراهن والحاضر الملموس، مما أدى إلى تزيوية فلسفية لكل شيء ولأي شيء
وعسلياً لـ (اللاشيئية) أو العدسية / وهذا ما يقصر ثلاثي أنصار فلسفة الحياة
(+ هايدغر) مع النازية، أو عتسهم المتواطىء تجاهها، وبالتالي إلى جعل
الأسلوب الإختباري العقلي الذي بدأ مع (هيوم) ينتهي إلى اللاعقلانية، فكرياً
وسياسياً.

من الضروري، هنا تبيان أن الأساس الفلسفي للديموقراطية السياسية
موجود في «نقد العقلي الخفض» [1781] حيث يبين (كانط) نسبية المعرفة
البشرية إلى الذات المتفاعلة مع الزمان والمكان المعينين عبر وجودها العارف،
وبالتالي مشروعية كل رؤية تقدمها ذات محددة أو مجموعة من الأفراد للوجود...
كما أن نقده للأدلة على وجود الله، وتخطيمه للتفكير الميتافيزيقي القديم، قد
حوّل الدين، من حالة جمعية مؤسسية إلى حالة ذاتية محضة، الشيء الذي
جعله معادلاً لـ (اللادين) أو لـ (اللامبالاة الدينية) التي مثلتها الحالة الفلسفية التي
قدمتها (الكانطية الجديدة) (18) في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، مع
(اللاأدرية). وهذا ما أتاح مجالاً لنشوء التفكير العلماني المعاصر والذي يختلف عن
علمنة (فولتير) و (ديدرو).

نلاحظ هنا كيف يتخلس الفكر التجزيبي عن فكرة (المجتمع الصالح)
لصالح فكرة (الفرد الصالح)، الشيء الذي رأينا اكتماله مع الليبرالية الفلسفية التي
قدمها (جون ستيورات ميل) (1806 - 1873) الذي يبين حدود الدولة أمام
تقومي المجتمع والفرد، كما نلاحظ أن العلم، أو التفكير العقلاني سواء في
الأدوات المعرفية المستخدمة أو في الفكرة، ليس بالضرورة مؤدياً إلى خدمة
الإنسان بل من الممكن أن يؤدي، إذا أدت المصالح الاقتصادية - الاجتماعية

الخاصة بطبقة معينة إلى وضعه على هذا المسار، إلى سحق كيانية الإنسان وتهميشها وإنشاء معاني مصطنعة لوجوده، وبالتالي إلى قبولته وفق معايير مستحدثة، تتيح سيطرة التكنولوجيا وإنتشارها والإغراءات التي تقدمها، بحالاً لكي تجعلها مقبولة وجذابة من هذا الإنسان الذي أصبح تحت سيطرة التكنولوجيا، لامتيطاً عليها، مما يخلق اغتراباً عميقاً ليس بين ذات الإنسان والعالم فحسب، بل بينه وبين ذاته ككائن بشري- طبيعي.

(3)

منذ الأكاديين الذين وحدوا الهلال الخصيب في القرن الثالث والعشرين قبل الميلاد، وحتى عام 1945م، ظل شرق المتوسط وجنوبه مع الغرب الأوربي يتناوبان على وضعية المركز العالمي، في الفكر والسياسة والاقتصاد، ونلاحظ أن انتقال الزعامة العالمية، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى واشنطن وموسكو قد تم عبر تبعيتهما الفكرية للغرب الأوربي (كونت- وليم جيمس)، (كارل ماركس - لينين). وقد كاهم أول مظاهر الاستيلاء الأوربي مترافقاً مع الحروب الصليبية (1098 - 1303)⁽¹⁹⁾ على الشرق والهجمة الإسبانية المضادة في الأندلس التي بدأت بالتجلي مع سقوط طليطلة (1085)، تماماً كما وصل الاندفاع العسكري الإسلامي إلى جنوب فرنسا مع معركة (بواتيه) في عام (732م). والحقيقة أن كثيراً من الأشكال الفكرية التي كان يفرزها هذا القطبان للحضارة الإنسانية، كانت تتحدد على خلفية الصدام، إما كشكل للمقاومة أو كوسيلة لها وتجاوز (للآخر)، والأولى كانت تتم في لحظة أزمة ودفاعية الحضارة المعنية في مواجهة (الآخر)، والثانية بعد احتواء الهجمة (20)، الشيء الذي لاحظناه عند الننديس (أنسيلم) (1033 - 1109) ومائلك الكنيسة الرومانية من غداء شرس للإسلام، وما لاحظناه عند (توما الأكويني) الذي

وضع مع (السكولائية) أسس التفكير الغربي الحديث الأولى.

تعيش المنطقة العربية في حالة دفاعية مأزومة أمام الهجمة الغربية، منذ حملة نابليون على مصر (1798- 1801)، وهذه الوضعية هي التي تحدد الشكل الذي يتم فيه فحص «الذات» ولكن على خلفية الشعور الضمني (21) بأن هذه «الذات» كانت صاحبة المركز القطبي العالمي الآخر. كما أن هذه الأزمة هي التي دفعت إلى الانشغال الكثيف بالماضي الخاص لهذه الذات،

- 2- بطبيعة وماهية وخصائص حضارة «الآخر» الذي هو «الغرب» •
والحقيقة أننا لم نتجاوز منذ ما يسمى بـ«فكر عصر النهضة» العربي، إلى الآن إطار (ردّ الفعل المأزوم) في طرح هاتين المسألتين الأوليتين، كمنطلق إلى رؤية «ما» يمكن أن تقدمه هذه المنطقة كمشروع حضاري خاص، تماماً كما حصل مع البابليين ومن بعدهم مع الإسلام.

صاغت الدولة الإسلامية منذ بداياتها وحتى القرن التاسع عشر نوعاً من المجتمع (المللي)، الذي يقوم على إقامة الحدود والعلاقات بين (الملّة الكبرى)، وهي الطائفة السنية التي حكمت الدولة الإسلامية طوال فترة قيامها وحتى سقوط العثمانيين (مع الاستثناء الصفوي)، وبين (الملل) الأخرى، سواء كانت أقليات إسلامية، أو أقليات دينية أخرى، (مسيحيين - يهود - زرادشتيين) فهو كان نوعاً من المجتمع الذي يتحدد فيه الآخرون كوظيفة سياسية - اقتصادية - اجتماعية ثقافية، عبر علاقاتهم السلبية أو الإيجابية بالملّة الحاكمة. وهذا ما كان يخلق صدامات ووظائف وأدوار محددة (كالدور الاقتصادي الذي لعبه الأقباط) (22) أو مالمعه التجار والماليون اليهود والأرمن في الدولة العثمانية، لايسمح بتجاوزها وتخطيها في هذه اللعبة المرسومة من قبل (الملّة) الحاكمة التي حددت أدوار وتخوم (الملل) الأخرى.

لقد وُلد ذلك تحديدات اقتصادية- اجتماعية بين أقلية «ما» وبين أقلية أخرى، الشيء الذي ينعكس في دورها الاجتماعي العام. ونلاحظ بأنه، طوال تاريخ الدولة الإسلامية، لم تتولد ضمن الأقليات حركات سياسية أو فكرية تجاوزت إطار التضامن المللي الواحد، باستثناء جدالات التلموديين والصوفيين اليهود من أنصار (القبالا) ضد موسى بن ميمون، وهذا طبيعي في إطار أقليات تشعر بنفسها محاصرة ومحددة التخوم من قبل الأكثرية الحاكمة، مما يوُلد تضامناً تلقائياً طبعياً، كما أن التحديدات الاقتصادية الاجتماعية لدور (ملة) ما، كانت تساهم بتعزيز الوحدة الداخلية وتشكل أرضية لها، لياتي الجانب الثقافي والشعائري كإطار للهوية الخاصة لمجموع أفرادها.

وقد كانت الوحدة (المللية) متجاوزة ومتخطية للبعد القومي، حتى حصل ذلك الانقسام الكبير الذي أحدثه الصفويون، عبر ايدولوجية دينية قومية متمثلة في المذهب الشيعي الإثني عشري، تجاه بقية المسلمين الآخرين، كما أن الاضطهادات وعمليات القمع، كانت أحياناً كثيرة، تَجبر أقلية «ما» على اللجوء إلى منطقة جغرافية محددة، وكانت طبيعة المنطقة تفرض على أفراد هذه الأقلية التحول إلى فلاحين أو رعاة في إطار اقتصاد مكثف ذاتياً ومنعزل عن المناطق الأخرى إلا أن التحديدات الاقتصادية- الاجتماعية، كانت تفرض على أفراد الأكثرية الدخول في صراعات فكرية- سياسية، كان هدفها الأساسي الوصول إما إلى السيطرة على جهاز الدولة أو تقديم ايدولوجية كإطار ديني للدولة القائمة، كما حصل مثلاً من صراعات، في القرن الرابع الهجري ببغداد، بين الحنابلة والأشاعرة، حتى استطاع الأخيرون أن يفرضوا أنفسهم في زمن الغزالي - (1058-1111م)، كمذهب للدولة العباسية التي تبنت الشافعية الممزوجة في إطار بناء معرفي واحد مع الأشعرية منذ أبي الحسن

لأشعري (260-322هـ). إلا أن هذه الصراعات كانت تتوقف أو توضع على الرف أمام خطر «ما» أو تحرك يتجاوز الحدود المرسومة من قبل الأقليات لأخرى، سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية، أو أي تحرك يأتي من أوروبا التي لم يكن يُنظر إليها إلا بوصفها مسيحية. وقد لاقى العثمانيون تعاطف وتأييد لشارع الإسلامي عندما أسقطوا (القسطنطينية) عام 1453، التي كانت هدفاً سلامياً منذ أيام معاوية، كما أن الدور الذي لعبوه في إيقاق الزحف الصفوي على آسيا العربية، وتصديهم للهجمة الإسبانية على شمال أفريقيا، والبرتغالية على سواحل جنوب الجزيرة العربية، قد أمّن لهم ذلك التأييد الذي لاقوه في الشام والعراق والحجاز وشمال أفريقيا وفي مصر من قبل (السنة) الذين يقوم بديولوجيتهم على نوع من (الأمية الإسلامية) هم وكل المسلمين الآخرين (24)، التي ظلت قائمة حتى سقوط العثمانيين وما زالت آثارها ومظاهرها قائمة ولو جزئياً، حتى الآن، حيث رأينا تعبيراتها في المتطوعين الإسلاميين الذين ذهبوا إلى أفغانستان في الثمانينات، أو في تعاطف الشارع الإسلامي مع باكستان في حربها ضد الهند عام 1971 (25) وتماماً، كما كان يتحدد - الوطن - عند يهودي، قبل قيام إسرائيل في (المللة) وليس في الجغرافيا، كذلك نرى في شعور مسلم، ولكن في إطار دولة إسلامية، تجاه المسلم الآخر الموجود في نفس لدولة، أو تجاه الذي يعيش في دولة أخرى.

وكان هذا اتجاهاً طاعياً لدى المسلمين حتى بدايات هذا القرن الذي فُكر به (السلطان عبد الحميد) وقبله بقليل: (جمال الدين الأفغاني) في طرح شعار الجامعة الإسلامية) والذي أفرع بريطانيا التي كانت تسيطر على مسلمي الهند الذين دغدغ هذا الشعار مشاعرهم، والتي ظلت طوال قرن، منذ حملة نابليون رى في العثمانيين حاجزاً أمام الروس في الوصول للمياه الدافقة وطريق الهند،

ليأتي تحالف عبد الحميد مع الألمان الذي تبلور في تسعينات القرن الماضي، ليجعل بريطانيا تحسم في ضرورة تصفية الدولة العثمانية، وخاصة بعد تفاهمها مع الفرنسيين في عام (1899) تجاه المشرق، إثر خلاف استمر على مدار القرن التاسع عشر) كانت خطط الوطنيين المصريين منذ الاحتلال الإنكليزي في عام 1882، مبنية على استغلال الخلاف البريطاني- الفرنسي، ولكن بعد حادثة (فاشودا) والتفاهم الفرنسي الإنكليزي الذي أعقبها، نرى (مصطفى كامل) ينقلب إلى الدولة العثمانية كسند ضد الإنكليز. الشيء الذي كان متعاكساً مع المهاجرين من بلاد الشام الذين أتوا إلى مصر، في أواخر القرن التاسع عشر، ومعظمهم من المسيحيين، والذين لعبوا دوراً هاماً في الاقتصاد والفكر والصحافة، حيث اعتمدوا على التأيد البريطاني في إنشاء معارضة، مركزها في مصر، ضد العثمانيين. كما أن وضعهم الاقتصادي الثري، إضافة إلى الرضا البريطاني، قد جعل صورة هؤلاء في الشارع المصري غير محبوبة (يمكن مراجعة كتاب الدكتور محمد الحسين: «الاتجاهات الوطنية الحديثة في الأدب العربي» (مجلدان)، طبعة مصر في الخمسينات، والذي يقدم دراسة موثقة وتصويرية عن تلك الفترة).

لقد أدى اختراق المركز الرأسمالي العالمي، ممثلاً في بريطانيا وفرنسا، للمجتمع الإسلامي في المنطقة العربية، إلى بداية تفكك (المجتمع المللي) الذي كان يقوم على علاقات اقتصادية ذات طابع ماقبل رأسمالي (26). وقد استفادت الأقليات غير الإسلامية التي كان لها دور اقتصادي هام منذ القديم، من دخول الرأسمالية الغربية وهيمنتها على هذا المجتمع، لكي تنمي من وزنها الاقتصادي، كما أن إقبالها على التعليم الحديث، الذي أمنت البعثات التبشيرية، قد جعلها أكثر إطلاعاً على الفكر الأوربي والعلوم الحديثة.

لعبت الرأسمالية الغربية، هنا، دور القوة الفارضة لبنية اقتصادية جديدة، وكانت تتجه لفرض الرقعة، كبنية، وعلاقات، في كل زوايا المجتمع. وإذا كانت العلاقات الاقتصادية- الاجتماعية القديمة، هنا، قائمة على علاقات بين (غيتو) كبير مع (غيتوات) منتشرة هنا وهناك في الزوايا العديدة للمجتمع، مما انعكس على السياسة والفكر، فإن الغزو الغربي قد أدى إلى التحطيم الاقتصادي، أولاً، للجدران الفاصلة بين الملل، وإلى دخول الطوائف التي كانت تقيم في مناطق جغرافية معزولة نائية وعميقة في إطار نسج اجتماعي واحد بدأ بالتبلور على أرضية علاقات اقتصادية جديدة.

إن هذا التنامي للدور الاقتصادي للأقليات غير الإسلامية، قد أنشأ عندها مطامح جديدة على صعيد الفكر والسياسة، مما جعلها لا تقدم أفكاراً مللية خاصة، بل مشروعاً متكاملًا للمجتمع جديد لا يقوم على الفكرة الدينية، وإنما على الفكرة القومية، ويستند إلى النماذج الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية التي أفرزتها أوروبا الحديثة، وخاصة أفكار ثورة 1789 الفرنسية حول (المساواة) وتجاوز أطر المجتمع القديم الذي كان يعتمد على تحالف الملكية المطلقة مع الكنيسة، كما في فرنسا مثلاً، الشيء الذي انضم للدعوة إليه كثير من المثقفين والمتعلمين في المدارس الحديثة من أبناء (الأكثرية) والذين بدؤوا يقدمون دعوات للمجتمع جديد لا يكون قائماً على الفكرة الدينية.

لقد انطلقت الفكرة القومية العربية من موارد لبنان الذين كانوا أكثر احتكاكاً مع النموذج الفرنسي، والذين وجدوا أنفسهم في تحالف طبيعي، هم وفرنسا، مع (محمد علي باشا) الذي سيطر على بلاد الشام، في ثلاثينات القرن التاسع عشر، والذي طرح فكرة (العروبة) في مواجهة العثمانيين وحاميتهم إنكلترا. كان موارد لبنان يدركون بأن دعوتهم القومية العربية موجهة ضد (دولة

الخلافة الإسلامية) التي كانت تضم قوميات متعددة، وبأن انتصار الفكرة القومية يعني تشطلي الدولة العثمانية، وقد أدى حامل الفكرة القومية العربية، هذا، مضافاً إليه توجيهها ضد دولة الخلافة، إلى إنشاء حاجز بين الفكرة القومية التي طُرحت آنذاك وبين الإسلام. كما أن الطبيعة الأوربية للأفكار الحديثة التي طرحها المفكرون والمثقفون العرب في زمن كانت إنكلترا وفرنسا تسيطران فيه على أجزاء عديدة من الدولة العربية - الإسلامية القديمة، قد جعلت الجمهور العريض من أبناء الأكثرية يتوجس خيفة من أن تكون كل هذه الأفكار أداة لتطويع وترويض المشرق العربي على السيطرة الغربية، كما كان (السنة)، وظل معظمهم على ذلك حتى سقط العثمانيون، يفضلون بقاء الدولة العثمانية على أن تخضع بلادهم للسيطرة الغربية. كما كانوا يفضلون بقاءها موحدة على أن تنجز إلى أقطار عديدة يمكن أن يستفرد بها الغريون على حدة، كما أنهم كانوا واعين لما فعله الإنكليز في احتلالهم لمصر والفرنسيين في الجزائر وتونس، وكانوا، كجمهور عريض، غير مستعدين للتحالف مع هؤلاء ضد العثمانيين (27).

كانت دعوة مسيحي المشرق العربي، في القرن التاسع عشر، تهدف لبناء مجتمع جديد، على أساس الفكرة القومية في مواجهة الدين (28)، حيث كان الأخير أساساً للتمايز وليس للتوحيد المجتمعي وأداة لسيطرة دين على دين، فيما ستكون الفكرة القومية قاعدة لتساوي أبناء الديانات والطوائف المختلفة في الانتماء الواحد، مما سيجعلهم متساوين جميعاً، لافرق أن يكونوا من أبناء الأكثرية أو من الأقليات.

إن الهدف الموضوعي من هذه الدعوة هو الوصول إلى التوحيد المجتمعي، إلا أن الوظيفة العملية لهذه الدعوة، ولا فرق إن كان حاملوها واعين لها أم لا،

هو نفس قاعدة حكم الأكثرية التي تقوم على ملل محددة الدوائر، حيث تحتكر الأكثرية السياسة والدولة ومعظم الاقتصاد، وترك لبعض (الآخرين) بعض الاقتصاد وتدع (الباقين) يديرون شؤونهم الخاصة وفق حدود غير مسموح لهم بتجاوزها، كما أن هذه الدعوة ستؤدي، عملياً، إلى نفس الأساس الايديولوجي، أو وضعه جانباً، الذي قامت عليه الدولة الإسلامية، منذ إنشائها، ألا وهو الدين.

وبالتالي فقد كان المآل هو إنشاء مركز اجتماعي جديد للأقليات يكسر قاعدة احتكار (الأكثرية) للفكر والسياسة في المجتمع، حيث يعطي الأقليات دوراً جديداً على أساس أفكار ونظم معرفية جديدة، كانت، ليست فقط من بنات مجتمع الغرب الغازي، بل ستكون أيضاً على أنقاض ماقدمته دولة ومجتمع (الأكثرية) الحاكمة. وموضوعياً فإن هذا لن يؤدي فقط إلى تحجيم الأكثرية، وإنما سيجعلها في وضعية المهزوم غير القادر على المبادرة والتحكم بمسرى الأمور، وسيؤول إلى وضع (الأقليات) و (الغرب) في مركز المتحكم والمقرر لقواعد ومسار هذه العملية: أي، إنشاء (مجتمع لاطائفي) على أنقاض (مجتمع الطوائف) المحكوم من قبل طائفة (الأكثرية)، ولكن عبر بروز دور جديد للطوائف الممثلة للأقليات التي قادت هذه العملية عبر التوازنات الجديدة التي أفرزها انتصار الغرب على دولة (الأكثرية) الحاكمة.

وبالتالي فإن الدعوة اللادينية تؤدي إلى تحطيم دور دين محدد، هو دين الأكثرية، مما يوفر قاعدة لدور يقوم به أفراد الطوائف الأخرى، حيث، نظرياً، تكون العملية موجهة ضد كل الدين، ولكنها، عملياً، ضد دين معين ولصالح أديان وطوائف أخرى، تماماً مثل ما أدى تحجيم دور الدين في الدولة الفرنسية، مع ثورة 1789، ليس إلى تحجيم الدين، بل الكاثوليكية ككنيسة ومؤسسات

وعقيدة ودور، الشيء الذي تستفيد منه الأديان الأخرى، عملياً،
كالمروستانتية (29) واليهودية حيث توفر لها (العلمنة) أدواراً اجتماعية وفكرية
وسياسية أرحب، كانت تقف الكاثوليكية الفرنسية مع آل بوربون كحائل
دون قيامها بها، وهذا لا يعبر عن ميل هاتين الأقليتين الفرنسيتين إلى العلمنة، في
المطلق، وإنما عن ميل عملي حيث لن نخسرا، مع العلمنة، سوى قيودهما
السابقة، كما أن هذه العملية ستؤدي إلى تحجيم وتقييد (الأكثرية) التي
ستخسر احتكارها السابق وامتيازاتها، مما سيعني استفادة تلقائية وطبيعية وحتمية
ستتأهل (الأقليات) من الوضع الجديد: وهذا ما يؤدي، عملياً، إلى جعل «النزعة
اللا دينية» عند أبناء الأقليات موجهة، في غالب الأحيان، وفي الإتجاه العام،
ليس ضد كل دين أو كل الأديان، بل ضد دين الأكثرية تحديداً. (30)

أدرك جمال الدين الأفغاني ماهو التناقض الرئيسي، والمتمثل في منع الغرب
من السيطرة على الشرق ومنع تجزئته، وأن ذلك له الأولوية على ماعدها، بطبعاً،
إن شخصاً من وزن (الأفغاني) كان مدركاً لضرورة التحديث، ولكنه كان
واعياً بأن ذلك لا يجوز أن يكون متناقضاً أو على حساب ضرورة الوقوف في
وجه الهجمة الغربية (31)، الشيء الذي لانهجده عند معظم الآخرين الذين كان
مسار ممارساتهم الفكرية والسياسية، بشكل واع عند البعض وربما غير واع
عند البعض الآخر، يؤدي، عملياً، إلى أن تكون عملية ضرب البناء القديم، أي
الدولة العثمانية (المللية)، قائمة على تحالف تابع من قبلهم مع فرنسا وإنكلترا
اللتين كانتا متحكمتين بمسار هذا التحالف، لا العرب المنخرطين كذيل فيه سواء
كان (الشريف حسين) أو أعضاء الجمعيات العربية السرية الذين وضعوا بيضهم
كله في سلة الغربيين، في عملية بان قصر نظرهم السياسي البالغ حيث لم تؤد
إلى أقل من (سايكس بيكو) وتقسيم الهلال الخصيب بين إنكلترا وفرنسا، إضافة

إلى (وعد بلفور).

طبعاً، إن مفكرين من طراز (اليازجي) و (البستاني) و (جورج انطونيوس) كانوا أكثر إطلاعاً وتفاعلاً مع الفكر الغربي الحديث من (الأفغاني) وبالقياس الفكري العام هم أكثر عصريّة منه، ولكنهم بالقياس إلى التناقض الرئيسي المحرك للمنطقة العربية، آنذاك، والمتمركز في مواجهة الهيمنة الغربية، كانوا رجعيين أمام الأفغاني. وهم، عملياً، قد ساهموا في إرجاع بلادنا إلى وضع ضعيف ومفكك لم تشهد له مثيلاً منذ السيطرة الرومانية عليها، وضع مازلنا، بعد ثلاثة أرباع القرن من بدايته، غير قادرين على وقف مجرد آليات التدهور المتوالية كالسيل والتي مازالت تجرفنا إلى قرار لانعرف مستقره، بعد، تلك العملية التي وضعت (سايكس بيكو) و (وعد بلفور) ديناميتها، والتي لم نجد، لآن، أية طريقة فعالة، ليس فقط للتغلب عليها، وإنما لمجرد إيقافها والحد من آثارها.

إن الأرضية الإجتماعية هؤلاء المفكرين والمثقفين، هم ومعظم الذين أعدموا يوم (6 أيار 1916) والذين نادوا طوال معظم القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن، بالقومية العربية، نراها تتحول بسهولة مع البطريك الماروني (الحويك) في عامي 1919-1920 إلى المناادة بـ (دولة لبنان الكبير) التي تقسم، أساساً، على حماية فرنسية لدولة بحترة من الجسم العربي، ويكون الموارنة هم رأسها وجسمها الأساسي (استغرب الكثيرون في أثناء الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة، أن يكون المؤرخ «فؤاد أفرام البستاني» منظر «الجبهة اللبنانية» التي ضمت «بيير الجميل» و «كميل شمعون» حفيداً لـ «بطرس البستاني»، من دون أن يذكروا أن الوظيفة التي حركت (الحد) أدت إلى مسار عملي كان (الحفيد) هو النتيجة المنطقية له).

كانت الطائفة الأرثوذكسية والتي هي مدنية، أساساً، في سوريا ولبنان،

مخلاف الموارنة الوافدين في القرن التاسع عشر إلى المدن، أكثر اندماجاً في البنية الاجتماعية، حيث بانّت نتائج التطور الرأسمالي في العلاقات المدنية، فبدأت مظاهر التبلور الاجتماعي لطبقة رأسمالية وأخرى عمالية، كما أن نظام الحرف المغلقة قد بدأ بالتفكك، وهذا ما خلق جملة من المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتشابكة مع سكان المدن السنة⁽³²⁾ أساساً، ولكن على أساس طبقي واضح، مما جعلنا نرى وجوداً مسيحياً كبيراً في - حزب الشعب - الذي كان حزباً برجوازياً متبلور الملامح الفكرية والسياسية والطبقية، في سوريا الأربعينات والخمسينات، إضافة إلى رموز دمشقية من أمثال (فارص الحوري) [بروتستانتى المذهب] الذي لعب دوراً كبيراً في السياسة السورية حتى عام 1958. وبمخلاف الموارنة الذين كانوا (انعزالين) فعلاً، كما أطلق عليهم (كمال جنبلاط) في عام 1975، نجد الأرثوذكس منخرطين في دعوات وطنية اندماجية عريضة، وذات أهداف توحيدية، حيث نرى (أنطون سعادة) يؤسس في الثلاثينات (الحزب القومي الاجتماعي السوري) والذي ضمّ قاعدة ذات طابع أرثوذكسي أساساً، مما شكل قطعاً مضاداً لـ (حزب الكتائب اللبنانية)، ورّداً على تقسيم سوريا الطبيعية واغتصاب أجزاء منها من قبل (أتاتورك) في كيليكية، واسكندرونة لاحقاً. والحقيقة أن انهيار الدولة العثمانية وانتصار (الأتاتورية) في تركيا التي ولّت ظهرها للمشرق العربي، قد أتاح مجالاً، ولأول مرة، منذ الدولة الأموية، لكي تكون القومية العربية، أداة جامعة للمشرق العربي الذي واجه صدمة التجزؤ الحديث وبرزو الخطر الصهيوني، مما جعل الدعوة القومية العربية المشرقية، مابعد العثمانيين، مختلفة عن دعوات القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، والتي لم تلاق، بمخلاف لاحقها، أرضية اجتماعية حقيقية عند الأكثرية السنية.

لقد رأينا الأرثوذكسي (ميشيل عفلق) يضع، ومنذ الأربعينات، علاقة

عضوية بين القومية العربية والإسلام كوثاق ثقافي لكل العرب، وليس للمسلمين وحدهم، وفي تضاد مع (ساطع الحصري) المتأثر بالتجربة الأناطورية، أو (قسطنطين زريق) الذي قدّم علمانية متأثرة بالعلاقة بين الدولة القومية الأوروبية والكنيسة. وهذا ما جعل حركة (البعث) تملك قاعدة، لإبأس بها، في الوسط السني في العراق وسوريا، خاصة وأنها استطاعت، في الأخيرة، أن تكون معبراً تاريخياً عن أوساط ريفية محرومة في حوران وريف إدلب وحلب وعن المدن الهامشية الصغيرة التي كانت متدمرة من احتكار القرار السياسي والاقتصادي من قبل دمشق وحلب، إضافة إلى تعبير البعث عن المناطق الريفية الأخرى⁽³³⁾. كما أن دخول عبد الناصر إلى ساحة الحركة القومية العربية، قد جعل القاعدة الاجتماعية لهذه الحركة في وضع أعرض وأوسع في أوساط الأكثرية، وخاصة أن عبد الناصر قد أتى من مصر وإفريقيا العربية حيث كان الرباط بين العروبة والإسلام شديداً وعضوياً⁽³⁴⁾ بخلاف المشرق العربي، إضافة إلى أن فكرة اجتماع مصر وسوريا في وحدة إندماجية، بعد عقد واحد من نشوء إسرائيل قد لاقى هوى عاطفياً وعملياً شمل القاعدة الوطنية العريضة التي لم تكن سوى (العروبة) قادرة على جمعها في مواجهة إسرائيل والغرب، الأمر الذي كان سيعزز بعد إسقاط الهاشميين في بغداد، يوم 14 تموز 1958، بانضمام العراق إلى الوحدة السورية المصرية. الشيء الذي تم إفشاله عبر الشيوعيين العراقيين الذين، بواسطة تحالفهم مع (قاسم) وبالتأكيد برضا من موسكو، استطاعوا تصفية⁽³⁵⁾ حلفائهم القوميين المشاركين لهم، بالأصل، في حركة 14 تموز⁽³⁶⁾، مما وضع نقطة التراجع الأولى للمد القومي العربي الهجومي الذي بدأ في السويس، حتى كانت الذروة في هزيمة (5 حزيران 1967) والتي ما كان من الممكن أن تحصل لولا تواجد الشرط العربي الموضوعي الملائم للهزيمة والذي ولده انفصال سوريا عن مصر في أيلول 1961، هذا الانفصال الذي

كان سيكون صعباً لو انضم العراق إلى وحدة شباط 1958 السورية المصرية.

(4)

إن المفكرين والساسة لا يمكن أن يقيموا من خلال محتوى الأفكار التي يحملونها، بل من خلال الدور الذي يلعبه هذا المحتوى وحامله على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في زمان ومكان محددين.

والحقيقة أن الانفصال بين المحتوى الأصلي ودور الحامل في مجتمعه، غالباً ما يكون في المجتمعات ما قبل الرأسمالية، أو التي هي في طور الانتقال إلى الرأسمالية المتقدمة. حيث نرى هؤلاء يحملون أفكاراً أنتجتها المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، أو تولدت فيها، ويأتون بها إلى مجتمعاتهم مغلّبة، بدون أية محاولة للتكيف مع الخصوصية والواقع المحليين، مما يجعل هناك غربة بين الدور الذي لعبته هذه الأفكار في مجتمعاتها، والمتولدة فيه بالأصل، وبين الدور الذي ستقوم به في مجتمع يعاني من سيطرة المركز الرأسمالي العالمي، ويعاني بحكم طبيعة المواجهة مع الغرب، من نوع من الالتباس تجاه الأفكار الغربية، وخاصة أن حاملها المحليين لم يستطيعوا إخضاعها لخدمة المصالح الوطنية الخاصة.

إن الأفكار الغربية، إذا أخذناها بحذاتها، وسواء أكانت ذات طابع يميني أو يساري، لا يمكن أن تقيم في المجتمع المغلوب من الرأسمالية العالمية، وخاصة إذا كان ذا خلفية تاريخية لعب فيها دوراً رئيسياً في التاريخ العالمي، بنفس الطريقة التي نقيمها في المجتمع الغالب. فهي من حيث المحتوى والدور تعتبر عن وظيفة اقتصادية واجتماعية وسياسية محددة في إطار طبقة وفئات اجتماعية محددة، ساهمت في التعبير عن درجة دور هؤلاء، أو عن مضامين أولئك، في تطوير المجتمع الغربي الحديث. إلا أنها - كأفكار - عندما تأتي إلى مجتمع أقل تطوراً وهو في حالة تبعية للغرب الرأسمالي، ومهزوم أمامه، فليس بالضرورة أن

تعبّر عن نفس الوظيفة التي لعبتها هناك.

إن مؤسس الليبرالية (جون ستيوارت ميل) قد عبّر عن ضرورة وضع فلسفة سياسية، وشكل لتنظيم العلاقة بين أقاليم (الفرد - المجتمع - الدولة) وتحديد الفواصل والتخوم بينهم، في مجتمع رأسمالي متقدم خارج من ثورة صناعية، ومسيطر على مساحات شاسعة من العالم، وخارج منتصراً من الحروب مع الخصم اللدود لبريطانيا، ألا وهو (نابليون بونابرت) حيث ساهمت الليبرالية في وضع الآليات التي تجعل العملية السياسية خاضعة وخادمة للضرورات الاقتصادية الخاصة بالطبقة الرأسمالية الحاكمة، وفي تحديد حدود تلك العملية، سواء كانت في شكل نشاط دولاتي أو حزبي تجاه الاقتصاد.

لم تعبّر الليبرالية العربية عن ميل إلى تأسيس مجتمع رأسمالي مستقل عن المركز الرأسمالي العالمي، ولم يتطرق ممثلوها، في الحقيقة، إلى هذا الموضوع، بل انحصر كل همهم في معارك أقاموها بين ماهو (تقليدي) و(عصري)، (حديث) و(متخلف)، (عقلي) و(لاعقلاني)، فهم لم يولوا اهتماماً حقيقياً للمسألة الوطنية، أي لتحرير الوطن، أيضاً، من التبعية الاقتصادية ليقيموا نمطاً رأسمالياً وطنياً، حيث اعتبروا أن ترقية المجتمع لها الأولوية على التحرر السياسي والاقتصادي، مما جعلهم يركزون على دور التعليم والثقافة اللذين عنيا، بالنسبة اليهم، الأخذ من منهل الغرب الفكري تحديداً، والإقتداء كتلاميذ في هذا المجال، مع عدم التركيز على ضرورة مكافحة السيطرة الغربية، بل إذا شئنا الدقة، فإن هذه العملية كانت عندهم على أساس إهمال متعمد وواع للمسألة الوطنية، حيث رأى بعضهم، وهو خارج من تجارب سياسية فاشلة، (ثورة عرابي)، ومن ثم تجربة جريدة (العروة الوثقى) مع الأفغاني «أي مثل الشيخ (محمد عبده)» أن مهادنة البريطانيين سياسياً مقابل أخذ الحرية في مجال

الثقافة والفكر ، يمكن أن تكون مفيدة لمصر والمشرق العربي، حيث كان تعيينه (مفتياً) للديار المصرية عام 1899 وحتى وفاته 1905، مبنياً على صفقة من هذا النوع كان بطلها المعتمد البريطاني (كرومر) الذي رأى فائدة في استغلال هذا (الثائب) الذي أدت به مرارة الخيبات السياسية، وخاصة، بعد نجاح البريطانيين في هزيمة (الحركة المهدية) في السودان عام 1898، وما أعقبه من اتفاق بريطاني فرنسي على إنهاء خلافاتهم حول المشرق، عام 1899، إلى التنظير لوضع السياسة على الرف لصالح الثقافة والتعليم في بلد مُستعمر.

بالطبع، لا يمكن اعتبار الشيخ (محمد عبده) ليبرالياً، بالمعنى الدقيق للكلمة، إلا أن بذرة الليبرالية المصرية، وخاصة عند ممثلها الأكبر (أحمد لطفي السيد)، قد خرجت من عباءة (المفتي المصري) الذي استخدم « العقلانية الدينية»، كما رآها عند بعض الفرق الدينية (كالمعتزلة)، ليكافح بها أفكار السلفيين المعشعشين في الأزهر، ولكن بدون أن ينبس بكلمة عن الاحتلال البريطاني لمصر أو أن يربط هذا مع ذلك، أي كـ (عقلانية) يجب أن يترافق استخدامها ضد السلفية مع منهج وطني معادٍ، سياسياً، للغرب المستعمر.

لم يقبل [لطفي السيد] أن يكون معلمه [واصل بن عطاء] بل حدده في [أرسطو] و [مونتسكيو] و [جون ستيوارت ميل] ولكن مع سياسة لا تقتصر على مهادنة الانكليز ، بل تتجه للتعاون معهم، سياسياً (37)، كما أنه أرفق ذلك بالتنظير لـ [القومية المصرية] المربوطة أساساً مع الفرعونية ومع الثقافة اليونانية اللاتينية، والتي تتجه لفصل مصر، كوحدة جغرافية وكهوية، عن بقية المشرق العربي.

إن كتاب طه حسين [في الشعر الجاهلي] الصادر عام 1926، لا يتحدد أهميته من حيث محتواه العلمي كدراسة تاريخية لصحة الشعر الجاهلي وطريقة

روايته وتدوينه، بل في طريقة استخدام ليبرالي مصري لنهج ديكرارت من أجل إنشاء قطيعة ثقافية وفكرية بين مصر والماضي العربي الاسلامي (38) لكي يصل، كما وضع ذلك، فيما بعد، في كتاب «مستقبل الثقافة في مصر» الصادر عام 1938، إلى أن مصر بتواصلها مع الثقافة الغربية لاتفعل أكثر من وصل ما انقطع مما كان قائماً مع [أثينا] و [روما]، كما أنه إضافة إلى مهادنته لبريطانيا، نراه ، وفي الوقت الذي كانت جهود كثير من الناسة والمفكرين المصريين منصبة على نصرة [فلسطين] بعد ثورة 1936، وتوضيح ملامح الخطر الصهيوني للقاصي والداني، يحضر احتفالات ومهرجانات [الجامعة العربية] بالقدس، ولو تحت قناع صداقته للمستشرق اليهودي [اسرائيل ويلفنسون] المختص في الأدب العربي.

(5)

في صيف 1975، تحول حي الشّياح، في الضاحية الجنوبية لبيروت والذي يضم مهاجرين من الجنوب الشيعي، من مكان يسيطر عليه الحزب الشيعي اللبناني إلى معقل لحركة أمل بقيادة موسى الصدر، كما يلاحظ بأن [حي الثورة] من ضواحي بغداد، والذي يحوي شيعية أتوا من منطقة السواد [أي الريف والبلدات الصغيرة الممتدة بين بغداد والبصرة] بدءاً من الأربعينات، قد أصبح في عام 1979 مركزاً رئيسياً لحزب الدعوة، بعد أن كان منذ الخمسينات، خاضعاً لسيطرة الحزب الشيعي العراقي، والشيء نفسه نراه لدى الحزب الأخير الذي لم يستطع [التنظيم الكردستاني] التابع له، أن يحصل على أكثر من 3/٪ في انتخابات شمال العراق التي جرت في أيار 1992، بعد أن كانت الحركة الماركسية جزءاً رئيسياً، منذ الأربعينات، في الساحة الكردية العراقية.

إن هذه التحولات الاجتماعية السياسية تطرح ضرورة دراسة الدوافع التي تدفع فئة «ما» أو فرد «ما» إلى اعتناق عقيدة معينة، في زمان ومكان معينين، وخاصة في مجتمعات تختلط فيها الهويتان القومية والطائفية مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث لم تصل تلك المجتمعات، بعد، إلى الفرز الطبقي الواضح الذي يتجاوز تلك التحديدات.

يشكل يهود أوروبا الشرقية، بما فيهم روسيا القيصرية، حالة مغربة للدراسة: فهم، بخلاف يهود فرنسا، الذين يغلب عليهم الميل إلى الاتجاه الراديكالي المعادي للكنيسة، كما ظهر ذلك في أثناء قضية [دريفوس] في تسعينات القرن الماضي أو الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي، يغلب عليهم، منذ تسعينات القرن التاسع عشر، الاتجاه الماركسي، وخاصة في بولندا وروسيا. حقيقة، إن نزعة العداء لليهود والمذابح التي جرت في روسيا القيصرية، أوائل هذا القرن، لم تدفعهم إلى اعتناق الصهيونية الناشئة كحركة في مؤتمر [بال] عام 1897، بل نجد أن الحركات اليهودية الخاصة التي نشأت هناك، مثل [حزب البولند]، كانت ذات طابع ماركسي وتوجه إلى العمال والحرفيين واليهود تحديداً.

لا يمكن القول بأن ماركسياً روسياً، من خلفية يهودية، مثل «تروتسكي» كان مثل معظم الماركسيين الروس الذين هم من خلفيات مختلفة عنه، فنلاحظ عليه، وهذه خصيصة يجتمع عليها معظم الماركسيين اليهود، [حتى [روزا لوكسمبورغ] (1871-1919)]، نزعة كبرزمبوليتية سماها [اسحق دويتشر] في «دراسات في المسألة اليهودية»، «بنزعة العائشين على الهواء» والذين لا يشعرون بأية جذور في أي مكان، مما يجعل من السهولة عليهم أن يحسوا بأن موطنهم هو العالم، المشتتين في أرجائه، وأن يتم تصعيد هذه المشاعر وعدم الاحساس بالجذور المحلية، إلى نزعة أممية هي أقرب إلى [العدمية

القومية] الشيء، الذي لانا لحظه عند لينين مثلاً.

كما أن [النزعة الإرادية] التي تغلب على تروتسكي، وخاصة في كتابه «تاريخ الثورة الروسية» أو في المنطق الضمني لنظريته حول «الثورة الدائمة» التي وضعها في كتابه، «نتائج وتوقعات» عام 1906، تمثل بشكل «مسا» الشخصية الثورية التي تمثل، عبر نزعتها التاريخية، إلى إخضاع العالم المعادي لحكم الإرادة الصلبة الفيتيدية هذه الشخصية في مواجهة الوقائع المضادة والتي ترى (الثورة) زواليتها، ورهنتها بمرحلتها أمام الحتمية التاريخية القادمة، مما يؤدي إلى اجتماع [النزعة الإرادية] مع [الاتجاه المهدوي الخلاصي] في الفكر اليهودي، وتغلب النزعة الأولى في أيام المد، أما في أيام التراجع والهزيمة فتأتي النزعة الثانية كترياق ضد سم الهزيمة لتمثل نوعاً من التعويض والهدفية التي تأخذ شكل [الأمل] الثابت، الشيء الذي نلاحظ اجتماعها في شخصية تروتسكي ولو مع نوع من البراعة المدهشة في تحليل البنى الاجتماعية واحتمالات حركتها المقبلة [كما في كتاب عام 1906 الذي سبق فيه كتاب لينين:

«موضوعات نيسان» (1917) في تقديم نظرية حول التداخل التمرحلي بين مهام الثورتين الديمقراطية والاشتراكية، مما جعل بعض البلاشفة يتهمون لينين بالاتجاه إلى فكر تروتسكي، الذي انضم في الشهر التالي (أيار 1917)، إلى الحزب البلشفي].

إن البيئة الاجتماعية للطائفة اليهودية المنعزلة في روسيا القيصرية، وأوروبا الشرقية، إضافة إلى الخلفية التاريخية، لا يمكن إلا أن تؤثر، ولو بشكل خفي وغير واع أو غير إرادي [موضوعي] على شخصية وطريقة تفكير الماركسي الآتي من هناك، كما أن العداوات والمشاعر المضادة للمحيط الخارجي، زائد الاحساس القوي بالذات، يمكن أن يشكلوا أرضية خصبة للشخصية الثورية،

لكن نكهتها ونغمها الداخلي لا يمكن أن يكونا مثل الآخرين، موضوعياً: حيث تكون شحناتها التدميرية أكثر صحياً، وليس شرطاً أن تكون أقوى من حيث المضمون، كما أن الجانب الانفعالي والذاتي، والميل القوي إلى الرومانسية والبطولية، يكون واضحاً عليها، إضافة إلى التعالي على الآخرين، واحتقارهم كخصوم، ونبد النزعة العملية الموجودة في شخصية «المنظّم الحزبي» والتي كان ستالين نموذجاً لها، حيث يستبدلها بصورة، [الفرد الذي يواجه كل الآخرين] كما حصل مع تروتسكي في صراعه مع ستالين داخل المكتب السياسي، بين 1924-1927، فيرفض التحالفات المتاحة [مع زينوفيف وكامينيف عام 1924]، ويفتعل معارك تفيد خصومه، وتُشن في غير وقتها [كالتى شنها على هذين الاثنين، في الذكرى السابعة لثورة أكتوبر بسبب موقفهما السلمي من قرار اللجنة المركزية البلشفية بشن الثورة] مما دفعهما إلى تشكيل (الترويكا) مع ستالين، التي عزلت وهزمت تروتسكي أخيراً، ليركن أخيراً إلى صورة [النبي المعزول والمنبوذ] التي تمثل استمراراً «ما» لدراما التاريخ السامي، ولكن التي تقدم أيضاً، كثيراً من الرضا الذاتي والمعنوي للنفس، وخاصة عندما تتيح طريقته التحليلية المجال لكى تقدم توقعات تنبؤية خصبة، كالتى قدمها حول البيروقراطية ومآلها في «الثورة المغدورة» [1936]، أولتنبؤات رآها متحققة في حياته، مثل تحذيره من استراتيجية الكومنترن، بمؤتمره السادس المنعقد صيف 1928 والمبنية على شعار [طبقة ضد طبقة] من أن هذه الإستراتيجية ستؤدي عبر منع تحالف الشيوعيين مع الإشتراكيين — الديمقراطيةين إلى إنشاء طريق مفتوح لصعود النازية الألمانية للسلطة، الشيء الذي تخلى عنه (ستالين) في المؤتمر السابع للكومنترن المنعقد في أيلول 1935، ولكن بعد فوات الأوان.

إن طاقات تروتسكي الثورية، لم تبرز إلا في فترات الثورات، ثورة 1905 و 1917، بينما نجد أن قدراته التنظيمية لم تبرز في العمل الحزبي، بل في تأسيس [الجيش الأحمر] عام 1918، وفي قيادته أثناء الحرب الأهلية حتى عام 1920: فهم رجال للحرائق وليس لبناء دولة، حيث يغلب عليهم (منطق الهدم) لا (منطق بناء الدولة)، وعملياً، فإن هزيمته أمام ستالين كانت تعبيراً عن عدم قدرته على التلاؤم مع لوحة جديدة للوقائع كانت مختلفة عن فترة أكتوبر والحرب الأهلية.

إن هذا المنطق التهديمي، لالبنائي، نلاحظه عند معظم الماركسيين اليهود، مع الاستثناء الكبير الممثل في [كارل ماركس].

والحقيقة أن الشحنة الانفعالية الثورية لا يقتصر توجيهها على الطبقات المضطهدة، بل تمتد إلى القومية المسيطرة وإلى الدين المسيطر⁽⁴⁰⁾، وليقدم التضامن الطبقي بديلاً لليهودي الآتي من [الغيتو] يستطيع من خلاله توسيع عالمه وحدود تأثيره إلى درجات تشمل، لاجتماعه وحده، بل العالم الواسع أيضاً. إضافة إلى أنه يقدم له معنى للوجود وتوسيعاً شعورياً للتواصل الإنساني بعيداً عن الحدود الضيقة والانزالية لـ [الغيتو]، ولكن بدون أن يؤدي ذلك إلى طمس الإحساس الشعوري والضمني بالهوية اليهودية [عندما سيق «بيريا» رئيس مخابرات ستالين 1938-1953 إلى الإعدام] (كانون الأول) 1953، بعد وفاة ستالين في آذار 1953، كان يتغنى بأغنية عبرية يهودية، قبل أن يطلق الرصاص عليه [الشيء الذي لا نلاحظه عند الشيوعيين السوفيت من أصل أرثوذكسي. وفي «بولندا» نلاحظ أن الفترة القاسية من الحكم الستاليني الممتدة من 1949 حتى تسمية «فلاديسلاف غومولكا» أميناً أولاً للحزب في 1956، والتي شهدت اضطهاداً كبيراً للكنيسة الكاثوليكية التي امتزجت عضويًا

مع القومية البولونية عبر قرون من الكفاح وتقسيم بولونيا من قبل بروسيا
الغروتسنانتيه وروسيا الأرثوذكسية القيصريّة، قد كانت أي هذه الفترة تحت
زعامة قياديين يهود من الحزب الشيوعي البولندي مثل [جاكوب بيرمان] رجل
ستالين القسوي هناك، وبالتأكيد فإن هؤلاء وهم يضعون مدارس الكنيسة
ومؤسساتها الثقافية تحت إشراف الدولة [الشيء الذي ألغى في عهد غومولكا]
ويسجنون الرهبان ويفرضون التجميع الزراعي على الفلاحين، المتدينين غالباً، لم
يكن غائباً، على الأقل عن ساحة شعورهم اللاوعي والباطن، أن الكنيسة
البولندية الكاثوليكية كانت موئلاً حصياً للأفكار المعادية للسامية، والتي كانت
غالباً ما تتحد مع الاحساس القومي البولوني [الشيء الذي حذر منه (فاليسا)
مؤخراً]. كما أن الكفاح ضد النزعة القومية قد تلاقي لدى القيادة البولونية،
هنا، مع تحوّل ستالين من اتجاه شيوعي أوروبا الشرقية إلى الاستقلالية عن
المركز السوفييتي، مقتدين بـ [تيتو] الذي تمرد على ستالين في صيف 1948، مما
أدى إلى تصفيات في الحزب المجري [إعدام «راجيك» الأمين العام، عام 1949]
والتشيكوسلوفاكي [إعدام سكرتير الحزب (رودولف سلانسكي) عام 1952].
تشكل الماركسية حالة أيديولوجية خاصة بين الأيديولوجيات غير الدينية،
تعطي لمعتقداتها معنى وهدفاً للوجود إضافة لمنهج التحليل وفلسفة متكاملة
للوجود والمجتمع والسياسة والفرد.

وهذا ما جعلها جذابة لكثير من العقول المتميزة التي أفرزها القرنان الماضي
والحالي، إضافة إلى أن ميلها للعدالة الاجتماعية قد جعل غالبية أفراد الطبقة
العملية في ألمانيا حتى الثلاثينات وفرنسا وإيطاليا وتشيكوسلوفاكيا وإسبانيا
والبرتغال زائد روسيا القيصريّة يميلون لاتخاذها كأداة للوصول إلى مجتمع جديد
أفضل. فإذا استثنينا الحالة اليهودية في هذه البلدان، نرى أن الميل نحو

الماركسية كان مبنياً على أسس اجتماعية طبقية واضحة المعالم، أو أسس فكرية محدّدة عند المثقفين الذي يأتون غالباً من أوساط اجتماعية غير عمالية. وهذا شيء لانراه فيما يتعلق بالميل إلى الماركسية في المجتمع العربي الذي اختلطت فيه مشكلة الأقليات مع عملية الإلتحاق إلى المرحلة الرأسمالية .

نرى في الحزب الشيوعي الفلسطيني بالعشرينات دوراً بارزاً للقيادات اليهودية والتي حاول بعضها مثل (يوسيف بيرجر)، الهيمنة على الحزب الشيوعي السوري اللبناني وأن يكون هو أداة اتصاله مع الكومنترن، الشيء الذي أفشله (فؤاد الشمالي) و (يوسف إبراهيم يزبك) كما أن دور الأقباط واليهود كان أساسياً في التنظيمات الشيوعية المصرية منذ العشرينات، حتى توحد معظمها في الحزب الشيوعي المصري عام 1957، الشيء الذي نراه في شمال أفريقيا مع اليهود والأوربيين المقيمين الذين فرضوا نوعاً من التبعية التنظيمية والسياسية والفكرية تجاه الحزب الشيوعي الفرنسي. فيما نجد طغياناً عددياً لأفراد الأقلية النيجية في الحزب الشيوعي الموريتاني، والتي مالت تقليدياً، إلى معاداة التعريب ونفوذ الأكثرية العربية في إدارة الدولة، وناصرت الفرقة ثقافياً ولغوياً.

في الحزب الشيوعي السوري نرى حضوراً كردياً لافتاً، أولاً في منظمة دمشق منذ الثلاثينات، وخاصة بعد انتخاب خالد بكداش أميناً عاماً عام 1937، وظهر مدى هذا الحضور أثناء انتخابات 1954، وبعد ذلك في منطقتي عفرين والجزيرة، منذ الخمسينات وحتى الثمانينات. كما شكل الأرمن في بيروت وحلب حضوراً كبيراً في هاتين المنطقتين، منذ توحد [منظمة اسبارتكوس] الأرمنية، بقيادة أرتين مادويان مع الحزب في أيار 1925، كما نلاحظ حضوراً أرثوذكسياً كبيراً في الحزب، في طرابلس وريف طرطوس وفي

منطقة وادي النصارى وفي الأحياء المسيحية في دمشق وحمص واللاذقية، منذ الخمسينات.

أما في الحزب الشيوعي العراقي الذي تأسس في تموز 1934، فنلاحظ في الثلاثينات وحتى اعتقال [فهد] عام 1947 واعدامه عام 1949، حضوراً كبيراً للمسيحيين واليهود، وخاصة ضمن قيادة الحزب [سيطرت العناصر اليهودية على قيادة الحزب بين عامي 1943-1949]، أي حتى تولي [بهاء الدين نوري]، وهو من أصل كردي، قيادة الحزب [41]، الشيء الذي تغيرت لوحته في الخمسينات، مع الأكراد والشيعة، فيما لاقى حزب البعث واستمد كوادره الرئيسية من وسط سنة العراق العرب.

في مصر أتى أفراد مسلمون إلى التنظيمات الشيوعية، منذ الأربعينات، وكان ملفتاً للنظر، أن كثيراً منهم من أصول أرستقراطية برجوازية غنية، ولكن بعد أن تلقوا تعليماً حديثاً، وخاصة في الجامعات الغربية، وهذا نلاحظه في سوريا، منذ الفترة نفسها، حيث انتسب للحزب الشيوعي نخبة من المثقفين وعريجي الجامعات الذين جاء قسم لا بأس به منهم من عائلات مسلمة عريقة، وذات مكانة اجتماعية عالية أو مالية غنية. كما يلاحظ، أنه بعد التقارب السوفييتي مع عبد الناصر عام 1955، والدور الفاعل لصالح العرب الذي لعبته موسكو في حرب السويس عام 1956، فقد اكتسب الحزب الشيوعي السوري نوعاً من الحالة الجماهيرية في الأوساط الإسلامية، سواء كانت ذات منشأ شعبي [غالباً ما تعود إلى الفئات البينية] أو سواء ماأفرزته هذه الأوساط من مثقفين وعريجي جامعات، الشيء الذي، بعد صدام الحزب مع دولة الوحدة وعبد الناصر، حدث نوع من التوقف في وتيرته، ولو أن الحزب استطاع أن يعيد عملية استقطاب لبعض تلك الأوساط، ولكن بشكل أضعف، بين عامي

1967 و 1972.

استطاع الحزب الشيوعي اللبناني، الذي ظل مندجاً في الحزب السوري حتى عام 1964، أن يشكل حضوراً متميزاً في الوسط الشيعي، منذ الخمسينات في الضاحية الجنوبية وفي منطقة الجنوب، واللذين كانتا تضمّان مناطق فقيرة ومهشمة، كما أن الحزب الشيوعي العراقي الذي نجح في استقطاب فئات متعلمة ومتقفة من عائلات شيعية كبرى، مثل الشاعر [حسين الشبيبي]، من النحف، الذي أعدم مع فهد،

استطاع منذ الأربعينات أن يفرض نفسه كقوة رئيسية في الوسط الشيعي العراقي، جماهيرياً، منذ الخمسينات في البصرة والسماعة والنحف، ومما يلفت النظر في هذا الإطار، الجهد الكبير الذي بذله [محمد باقر الصدر] في كتابه «فلسفتنا» الذي كتبه عام 1959، أي في ذروة نفوذ الحزب الشيوعي العراقي السياسي، من أجل تقديم نوع من النقد الفلسفي للماركسية، الشيء الذي لا يأتي من فراغ من رجل في وزنه، وخاصة أنه كان يفكر ويحضّر نفسه لتأسيس [حزب الدعوة الإسلامية] بعد فترة قصيرة من ذلك التاريخ.

في مواجهة اضطهاد النازية لليهود، وموجة العداء للسامية التي وجدت في العديد من البلدان الأوروبية والتي كانت تشجعها بعض الأوساط الرجوازية العليا مثل [المجر]، كان الاتحاد السوفياتي هو القطب الآخر المقابل الذي أحسن كثير من يهود أوروبا بأنه الوحيد القادر على هزيمة النازية. وقد شكل هذا، إضافة إلى العوامل الأخرى، عامل جذب كبير لليهود باتباع الأحزاب الشيوعية، كما نلاحظ بأن شخصاً مثل [موشيه سنيه] والذي كان في الأربعينات أحد قادة المنظمة العسكرية الصهيونية (البالماخ) قد أصبح أحد قادة

الحزب الشيوعي الإسرائيلي في الخمسينات ونائباً عنه في الكنيست، وبالتأكيد فإن ذلك ماكان ليجد أرضية ملائمة لولا مساهمة الاتحاد السوفياتي الأساسية في هزيمة هتلر، ولولا حماس ستالين الشديد للاعتراف بإسرائيل ودفعه للشيوعيين التشيكوسلاف، الذين تولوا السلطة حديثاً، إلى تزويد الصهاينة بالسلاح في صيف عام 1948، مما ساهم كثيراً في حسم حرب 1948 لصالحهم. كما أن كثيراً من الشيوعيين الغربيين قد ظلوا، حتى عام 1956، يجدون أنفسهم في حالة من تعاطف المشاعر مع اليهود ودولة إسرائيل، الشيء الذي يعود بكثير من جذوره، إلى فترة النضال ضد النازية. وهنا، إذا كان المرء يستطيع أن يعزو تنظيرات بعض الشيوعيين العرب، آنذاك، مثل «اللدول الرجعية العربية التي تحاول القضاء على واحة الديمقراطية الممثلة في دولة إسرائيل (الناشئة)»، إلى تبعيتهم المطلقة والعمياء لموسكوزائد ضعف البصيرة السياسية، فإن ذلك لا ينطبق بالتأكيد على اليهود الذين سيطروا على قيادة الحزب الشيوعي العراقي، حيث كانت لهم حتماً، زاوية نظر أخرى للموضوع، ودوافع متباينة، وهم يصفقون من أعماقهم لهذا الموقف الآتي من ستالين.

لم يرتج الاتحاد السوفياتي لشعار [الوحدة العربية]، رغم أن الحركة القومية العربية هي التي فتحت له باب المنطقة في الخمسينات، وربما كان سبب ذلك هو خوف السوفييت من نشوء دولة كبرى قريبة من حدودهم الجنوبية، مما يمكن أن تدخل مع محاور الدول [مثل صين ماو، وفرنسا الديقولية] التي حاولت التمرد على الاستقطاب الثنائي للحرب الباردة. ونلاحظ في هذا المجال، الرفض العنيف لمقولة «الوحدة العربية» التي أبدتها السوفييت في وثيقة «الملاحظات السوفياتية على مشروع البرنامج السياسي للحزب الشيوعي السوري» عام 1971. إضافة إلى دورهم في دعم [قاسم] ضد عبد الناصر

والقوميين في العراق [عارف، الطبقجلي، رفعت الحاج سري، البعث، حركة القوميين العرب] (42) الذين أوردوا ضم العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة، حيث لم يكن مافعلة [بكداش] و[سلام عادل] يعيد عن موافقة السوفييت آنذاك.

لم يكن هذا الموقف السليبي تجاه القومية العربية، متطابقاً مع موقف السوفييت تجاه الحركات القومية التي أفرزتها بعض الأقليات القومية في منطقة الشرق الأوسط، حيث نجد ستالين، في الأربعينات، يقيم، [أثناء تواجد الجيش السوفياتي في غرب وشمال غرب إيران في فترة الحرب العالمية، وبعد أن أعطى البريطانيون موافقة على هذا التواجد في ظرف الهجوم النازي الذي كاد أن يصل للقفقاس والخوف من أن تنضم تركيا إلى دول المحور]، جمهوريتي «أذربيجان» بزعامة [جعفر ييشفاري] [والتي سيطر عليها حزب توده] و«مهاباد» الكردية بزعامة [القاضي محمد] و [الملا مصطفى العزاني]. كما قام الاتحاد السوفياتي بتشجيع حركات البلوش الانفصالية في إيران وباكستان اللتين لن يصيب السوفييت الحزن إذا ما انقسمتا إلى عدة دويلات قومية، مما يوفر اقتراباً من المحيط الهندي، والخليج العربي، الشيء الذي يشكل التدخل السوفيتي في أفغانستان في 1979 نوعاً من الضربة الاحترازية لكسي يصلوا إلى ذلك الهدف. وبالتأكيد فإن السوفييت لم يكونوا بعيدين عن دعم (منغوسترهيللا ميريام) للحركة الانفصالية في جنوب السودان التي بدأت تحركها عام 1983، حيث كانوا، هم واسرائيل ومجلس الكنائس العالمي، نوعاً من الثالوث الغريب الشكل الذي استند (جون غارانغ) عليه، إلى درجة دفعت كثيراً من اليساريين العرب، في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1985، للسكوت على دور (هيللا ميريام) في نقل يهود الفالاشا إلى اسرائيل، والتعويض عنه بالتركيز على دور

(النميري) الذي كان دوره ثانوياً، بالقياس إلى الأول، حيث اقتصر على تجميع ونقل (الفاشاشا) من مخيمات اللاجئين في السودان إلى طائرات شركة (ساينا) البلجيكية المنتظرة لهم بأرض السودان، بينما الكسم الأكبر نقل منهم، آنذاك، وبعد ذاك في ربيع 1991 قبيل سقوط (هिला ميريام)، من مطار (أديس أبابا).

لم تجد الأقليات القومية في فكر لينين أكثر من مقولة [حق الأمم في تقرير مصيرها] (43) أو إذا أردنا الدقة، كان ذلك يشكل عامل جذب لها تجاه المفهوم السوفياتي للماركسية، إضافة إلى أنها كانت ترى في تلك الفترة، أن الدخول في الأحزاب الماركسية يؤمن للأقليات القومية أدواراً سياسية واجتماعية يتجاوز حجمها، كما يستطيع أن يعطيها شكلاً حديثاً وبعداً وطنياً عاماً لاتستطيع تأمينه الأحزاب القومية الخاصة لهذه الأقليات، ولكن ضمن حدود عدم التناقض مع الأهداف الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تريدها لنفسها هذه الأقليات، بل إذا أردنا الناحية العملية البحتة، نحو وضع تلك الايديولوجية الحديثة، التي تزرعها دولة عظمى، في خدمة تلك الأهداف، إلى درجة أن الحزب الشيوعي العراقي، حتى أثناء وجوده في جبهة واحدة مع الحزب الحاكم بدءاً من 1973 وحتى 1978، ورغم قبول (السرزاني) وتوقيع علمي اتفاق 11/ آذار 1970/ للحكم الذاتي، كان يُحرّض آنذاك ويزاود على الحركة الكردية العراقية ويتنقدها على هذا الاتفاق الذي اعتبره غير كافٍ بالنسبة إلى وضع أكراد العراق، إلى أن وصلت الأمور في مؤتمر [2 1985] إلى سيطرة العناصر الكردية على قيادة الحزب واستبعاد معظم القيادات ذات الأصل العربي.

لم يكن السوفيات منزعجين من سعي (عزيز محمد) إلى الصدام مع السلطة العراقية، في الوقت الذي دفعوا فيه (حزب توده) إلى التحالف مع

الخميني في وجه بني صدر ومجاهدي علق عام 1981، رغم النزعة الأصولية للخميني، ورغم عدم إخفائه لنزعة العداء الشديدة التي يكنّها للشيوعية، فهم كانوا مدركين أن الخميني لا يستطيع أن يكون مركز استقطاب وتجميع للمنطقة، مثل عبد الناصر، بل سيكون عاملاً مفجراً ومفتناً لها، بحكم بُعْدِيته الفارسي والشيوعي اللذين سيصطلمان، حتماً، مع الجسم العربي (44). وعملياً فإن السوفييت لم يقولوا كلمة نقد واحدة لتحالف الشيوعيين العراقيين مع إيران ومسعود البرزاني أثناء فترة الثمانينات، بل شجعوهم على ذلك، مما أدى، موضوعياً، إلى تلاقي غريب لموسكو مع ميلقني المنطقة الموجودين في طهران وتل أبيب وأديس أبابا وشمال العراق.

عندما طرح السلطان عبد الحميد فكرة (الجامعة الإسلامية) كان هدفه استقطاب المنطقة الإسلامية في مواجهة انكلترا وفرنسا وروسيا، وعندما قدم (انطوني إيدن) بالأربعينات، فكرة الجامعة العربية كان يهدف إلى إنشاء تنظيم إداري لمنطقة النفوذ البريطانية، انطلاقاً من مصر التي فرضوا فيها (النحاس باشا) زعيم (الوفد)، رئيساً للوزراء في (4 شباط 1942) ضد إرادة الملك والقوى العديدة التي أرادت استغلال الضعف البريطاني في مواجهة قوات المحور الآتية من ليبيا. وقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ طرحها لمشروع إيزنهاور حول [ملء الفراغ] عام 1957، تهدف إلى الانفراد بالسيطرة على منطقة الشرق الأوسط، وحدها، وعزل عن القوى الغربية الأخرى، وضد الاتحاد السوفياتي، والذي، بعد أن ضربت حلفاءه في حرب حزيران 1967، ظلت ترفض أية مشاركة له في عملية التسوية، انطلاقاً من قناعتها بأن طابغي وصانعي التسوية هم من سيكونون سادة المنطقة. وإن الولايات المتحدة التي حققت هدفها ذاك في عام 1991، أي الانفراد بالسيطرة على المنطقة، لم يكن

استخدامها لأسلوب تفجير الصراعات الداخلية أو استغلالها، [كما حصل في لبنان مثلاً]، يهدف إلى تقسيم المنطقة وبلقنتها بخلاف حليفها إسرائيل [التي كانت تهدف إلى إنشاء دويلات طائفية + «دولة كردية» حتى تفتت المنطقة إلى جزئيات متنافرة تستطيع السيطرة عليها، ولتأمين مشروعاتها، غير تعميم نموذجها كدولة في المنطقة] ، بل جعل تلك الصراعات وسيلة لإضعاف خصومها وتحجيمهم [المقاومة الفلسطينية مثلاً] ولإنشاء أوضاع تتيح مجالاً لإضعاف دول المنطقة وتهيشة شعوبها لتقبل السيطرة الخارجية المباشرة من جديد، ولذلك، وبمجرد انتهاء أمريكا من احتواء وتحجيم الاتحاد السوفياتي، أواخر الثمانينات، نراها تتجه إلى تجاوز سياسة (البننة)، عبر (اتفاق الطائف) (45) الذي أجمعه إلى تثبيت الحدود القائمة التي أفرزتها [سايكس بيكو]، الشيء الذي تبعه سلوكها في [حرب الكويت] وفي [مؤتمر مدريد] الذي يعني تسويات بين دول الحدود القائمة منذ 1918. (46)

لقد أرادت أمريكا أن تأكل [قرص الكاتو] وحدها. ويبدو أن السوفيات ومنذ مغامرتهم اليائسة بالاعتراف بإسرائيل وقبلها دورهم النشط في (قرار التقسيم) عام 1947، كانوا لا يطمعون بأكثر من حصة متواضعة في هذه المنطقة، فبعد أن فشلوا في الدخول عبر الباب الاسرائيلي، دخلوا عبر الباب العربي، عام 1955، إلا أنهم ظلوا غير مطمئنين تجاه إطلاق القوة العربية من عقابها، في حال تحقق الوحدة، حيث كانوا يخشون، على ما يبدو، من أن تتجه إلى الاستقلال عن الكتلتين العظميين أو لعقد صفقة خاصة مع الغرب، فيما رأيناهم مطمئنين تجاه العلاقة مع الأقليات القومية [الأكراد، البلوش... الخ] والأقلية الزنجية في جنوب السودان، مما يعني، على الصعيدين الموضوعي والعملي، أنه كان لامانع لديهم من حصول تقسيم للمنطقة يتيح لهم موطئ

قدم، هنا أو هناك. فالقيادة السوفياتية كانت ذات طبيعة براغماتية، وكثيراً ما كانت تضع مصالح الدولة قبل، بل، وعلى حساب المبادئ (47) وبالتأكيد فإن ترويجها أو [دفعها للشيوخ المحليين التابعين لها]، لمقولات مثل [حق تقرير المصير] أو جعلها لأتباعها ينظرون لأفكار مثل [أن الأقليات هي مقدمة بالضرورة] فيما الأكثرية «هي محافظة ورجعية وتريد بقاء الوضع الراهن» كانت تهدف إلى خدمة مصالح الدولة السوفياتية عبر استخدام الأقليات لفتح ثغرات في جدار الشرق الأوسط، تتيح للسوفيات مواطني قدم ثابتة والذين ظلّ شعورهم، حتى في عزّ نفوذهم في الخمسينات والستينات، بأن وجودهم مقلقل وعلى رمال متحركة، أو لاستخدام ذلك من أجل تحسين موقفهم التفاوضي مع الأمريكان تجاه المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالتسوية، حيث رأينا السعي الحثيث من قبل السوفيات، إلى تنظيم مؤتمر شامل للسلام، حتى ولو شاركوا بنصيب متواضع فيه، في مواجهة الانفراد الأمريكي الذي بانث ملامحه مع اتفاقيات فك الاشتباك وفي (كامب ديفيد).

علينا أن ندرك أن الخلفية الاجتماعية لمعتنقي ايديولوجية «ما» تحمل معهم، بشكل من الأشكال، ففي مجتمع ما قبل رأسمالي، أو في طور الانتقال إلى الرأسمالية، نجد اختلاط البنى الطائفية والقومية مع العاملين الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤثر على جانبي السياسة والثقافة، وأكثر ما نجد ذلك عند الأقليات القومية التي تحمل مشروعاً سياسياً خاصاً، وتكون محصورة في بقعة جغرافية محددة، أو الأقليات الطائفية الموجودة في إطار جغرافي معين، وضمن طبيعة اجتماعية اقتصادية غالبية عليها [فلاحون، مثلاً]، حيث أدى للاختراق الرأسمالي العالمي. إلى إنشاء آلية اجتماعية جديدة، حطمت مجتمع الطوائف المنغلقة على نفسها، وجعل تلك الطوائف المنعزلة تطمح إلى المشاركة ولعب

دور فاعل في مختلف فعاليات المجتمع.

في البنى المتمركزة في المدن، بعد أن قطع التطور الرأسمالي وعمليات التمددين أشواطاً بعيدة، كانت آليات الاندماج الاجتماعي والتموضع ضمن طبقات وفتات اجتماعية، مما يتجاوز اللوحة الطائفية والدينية للمجتمع ماقبل الرأسمالي، مساعدة على أن تكون الميول الايديولوجية والسياسية أكثر تحرراً من العوامل الطائفية والدينية، [ولو لم تصل إلى تجاوز كل تأثيرات تلك العوامل]، من المناطق الريفية التي تتوضع فيها طوائف منعزلة جغرافياً، أو قوميات أقلية تظلّت تعيش في أماكن معزولة ونائية مما جعل الأخيرة أكثر إحساساً بهويتها الذاتية في مواجهة الهوية الوطنية العامة، وبالتالي كانت تلك الهوية الذاتية محدداً رئيسياً للوعي السياسي عند الأقليات القومية حتى وهي تبني ايديولوجيات حديثة موجهة إلى الاطار الاجتماعي العام. كما أن احساس ووعي الأقليات الطائفية، المتموضعة في إطار اقتصادي اجتماعي جغرافي تحدد، بمصالحها، وأيضاً أفكارها المعادية لايديولوجية الأكثرية، كانا يُحملان إلى هذه الايديولوجيات الحديثة، ويتمظهران في أشكال خفية مضمرة غالباً، ليكونا الأساس المحرك لمعظم [ولا أقول (الكل)] أفراد هذه الأقليات الذين اعتنقوا الايديولوجيات القومية أو الماركسية(48).

وبالتالي، ففي مجتمعات من هذا النوع من الممكن لايديولوجية حديثة أن تعبر [أو أن تختلط في تعبيراتها] عن مصالح تعود إلى مراحل وبنى ماقبل رأسمالية، حتى وإن كان بعضها، مثل الماركسية، يطمح إلى بناء مجتمع متجاوز للرأسمالية، خاصة وأن أفراد تلك الأقليات الطائفية يرون أن الدخول ضمن أحزاب علمانية أو متجاوزة أو معادية للدين، ولها طابع وطني عريض، تتيح مجالاً لهم ليكون دورهم غير محصور في إطار الأقليات الضيق(49)، مما يمكن أن

يقزّم هذا الدور ويجعله ضعيف التأثير، حيث يكون ذلك حسراً إلى تأثير واسع، وأحياناً طاعاً، وربما أيضاً، الوصول بنفوذهم إلى أن يكون هو المسيطر، ثقافياً وسياسياً، على المجتمع بأسره، ولكن تحت صورة الايديولوجية الحديثة، مما يوفر ستاراً وغطاءً حديثاً لكثير من الميول والنزعات التي تعود للقرون الوسطى.

إن شخصاً مثل [حسين مروّة] أو كما دعاه [مهدي عامل]، وهو يرثيه عام 1987 بـ «الشيوعي الشيعي»، يمثل حالة نموذجية عن كثير من الماركسيين الآتين من الأقليات الإسلامية. إن المنطق الذي يتكلمون من خلاله عن (معاوية) أو (عمر) أو (أبو بكر) أو (عائشة) لا يختلف كثيراً عن منطق [حزب الله] بل إن طريقتهم في تقويم الأحداث مستعارة من المخزون الشيعي التقليدي، ولا يوجد خلاف حقيقي بين البنية الشعرية للكثير من الشيوعيين الشيعة، وهم ينظرون إلى التاريخ الإسلامي، وتلك التي نراها عند أنصار الحميني، بل ليس صدفةً، أن يقوم الكثير منهم في أواخر السبعينات [إضافة إلى بعض السذج الآخرين]، بمحاولة تأسيس لقاء بين الماركسية ومادعوه، آنذاك، بـ «الاسلام الثوري» الآتي من طهران.

والغريب في الموضوع أن يتحول أولئك الماركسيون إلى استخدام نوع من (التفسير الأخلاقي للتاريخ) [بدلاً من الماركسية]، يقوم على فكرة صراع [الخير = (علي)] ضد [الشر = معاوية] ولو مع بعض التغليفات الطبقية [مثل الحديث عن فقراء وأغنياء، أويسار ويمين] وبدون أن يتطرقوا إلى ربط الصراعات الاجتماعية والسياسية بطبيعة حاملها، أو بانشاء علاقة لتلك الصراعات مع التناقض الرئيسي⁽⁵⁰⁾ المحرك لها : فلا يكفي أن نقول أن دعوة (آل البيت) السياسية قد لاقت تأييداً عند بعض الفقراء [وهذه أشياء لم تحصل في زمن علي بل في زمن الأمويين وما بعد]، بل يجب تحليل من هم هؤلاء ومن أي

منطقة ومن أي قومية، في زمن كانت فيه الصراعات الجغرافية السياسية [بين الحجاز والشام (ابن الزبير) أو بين العراق والشام في زمن الأمويين، أو بين الحجاز والعراق] «حركة ذي النفس الزكية» ضد أبي جعفر المنصور، الشيء الذي لم يقتصر على السياسة، بل امتد إلى الفقه، حيث كانت هذه الحملات تعبر عن صراع، على من يكون صاحب القرار في تلك الامبراطورية. أو الصراعات القومية بين الفرس والعرب التي وضعت نفسها كمحرك رئيس لكثير من المفاعيل السياسية والثقافية، الشيء الذي جعل المحدد للحركات الثقافية السياسية [مثل الشيعة] لا يتعين من خلال بعض التحديدات الاجتماعية لجمهورها(51) [مع أن قيادتهم ظلت ضمن الشرائع الغنية في الدولة الإسلامية]، بل عبر التحديد القومي الفارسي.

وهذا ما جعل تحليلات «حسين مروة» ذات طابع مثالي، لا ماركسي، فهي تقوم أولاً على فرض نموذج فكري معين يُسبق الفكرة على المادة، عملياً. كما أنها لا تربط الفكرة بالحركة وتلاحق حراكها الاجتماعي والتاريخي وتفاعلها مع العوامل الجغرافية والاقتصادية مما يولد مظهرات جديدة معقدة أو متغيرة كلياً عن الأصل، بل يقدمها وفق رؤية ستاتيكية تأخذ شكل البحث التاريخي إلا أنها عملياً تحليل لظواهر ثابتة وساكنة، مما يجعل الوصف متغلباً على التحليل والربط التركيبي لمختلف العوامل المساهمة في تكوين [الفكرة]، وهذا شيء غير مفاجئ عند ستاليني هو أقرب في المنهج الفلسفي إلى الوضعية من قربه إلى كارل ماركس.

إضافة إلى أن بحثه يقوم على أساس أن التقدم الاجتماعي والسياسي والفكري هو، بالضرورة، موجود دائماً عند الطبقات والفئات الفقيرة، وفي مختلف مراحل العملية التاريخية، وأن الطبقات المستغلة لا يمكن أن تكون حاملة

لهذا التقدم في مرحلة «ما» الشيء الذي يتناقض مع كثير من تحليلات كارل ماركس، وخاصة للمرحلة الرأسمالية الأولى ولكثير من الظواهر التي أفرزتها المجتمعات ما قبل الرأسمالية. وكما أنه أخيراً حاول تطبيق الفكرة السوفياتية عن [حزبية الفلسفة]، والتي هي مناقضة لروح الماركسية، على التاريخ العربي الاسلامي، مما أوقعه في مغالطات وأساليب انتقائية كانت تختلط مع مساطر تجعل الموضوع، في النهاية، مصوغاً وفق [سرير بروكست] الذي أراد الباحث أن يقيس الجميع عليه، سواء كانوا في هذه الجهة الايجابية «المادية» أو تلك السلبية «المثالية» في الجانب الآخر المدان من قبله والمرفوض.

وعملياً، نلاحظ أن «الحاد» هؤلاء لا يقوم على رفض الدين، في المطلق وفي العام، بل إنه محدّد ومعيّن على أساس رفض دين الأكثرية، إلى درجة نجد ان هذا الرفض هو نوع من الاستمرارية الحديثة، وفي لبوس أيديولوجي جديد(52) [ولكنه نوع من الغطاء ذي القماش الرقيق]، لتلك النزعات الرفضية كما أسماها مؤسس الزيدية [زيد بن علي زين العابدين]، وهي لا تمسّ المخزون الديني الذاتي، بل تركّز كل جهدها على دين «الآخر» ، إلى درجة يمكن القول عنها، أنها نوع من الصياغة الجديدة لتاريخ «ما» تريد من خلالها تأسيس مشروعية خاصة وتحطيم مشروعية مُصاغة ومنتهمية عند [الأكثرية] لكي تقوم على أنقاضها ، حيث تقوم بتقديم طائفاتها ودينها الخاص مودجلاً ومشروعاً ومبرراً عبر أيديولوجية حديثة لادينية، وتنقض /الآخر/ غيرها، وذلك ضمن عملية لا يستطيع أحد الزعم أن وراءها دوافع فكرية مجردة، أو «البحث» عن الحقيقة ، حيث لن يكون ذلك أكثر من ذرّ الرماد في العيون عسى أن لا ترى الغايات الفئوية والطائفية الخفية لهذه التنظيرات الحديثة الشكل، لالمضمون والمآل(53).

لا يعني هذا أن [الأكثرية] لا يكون للتحديدات الدينية والطائفية دورٌ في تشكيل وعيها السياسي، إلا أن هذا لا يحصل إلا عندما تفقد الأكثرية السلطة لصالح أقلية «ما» أو عندما تواجه عدواً خارجياً يحارب، عبر تحديدات من ضمنها الديني أو تكون النظرة إليه مختلطة مع تراث ديني متضادين فيما بينهما. وهذا ما يؤدي إلى مواجهة شاملة يكون للهوية الثقافية [التي يشترك العامل الديني في تكوينها] دورٌ بارزٌ فيها .

إلا أننا نلاحظ أن وعي الذات الطائفية، عند الأكثرية يكون أضعف بكثير من الموجود عند [الأقليات] التي تشعر بنفسها محاصرة ويكون وعيها لذاتها مبنياً دائماً على التضاد مع [الأكثرية] . فيما لا نجد لدى الأخيرة هذا الشيء، لأنها لا تمس بالحصار والعزلة والتهديد، مما يجعل وعي أفرادها لذاتهم الطائفية غير قائم عملياً [إلا في الحالتين المشار إليهما سابقاً] حيث يكون الوعي الديني مبنياً على طقوس ومعتقدات وإحساس بهوية ثقافية موجهة إلى ذات الأفراد، وليست مبنية على رفض [الآخر] أو غير التضاد معه. كما أن سيطرة [الأكثرية/المدينة من حيث الزمن، على جهاز الدولة يجعلها أكثر تفاعلاً مع المؤثرات الحضارية، وأكثر انفتاحاً وتقديراً للمؤثرات الخارجية، مما يجعلها أكثر انفتاحاً على العالم وما يقدمه [الآخر]، ولاكتشاف نسبية الأفكار وحدودها، هي ومختلف التجارب الاجتماعية والسياسية. بينما نجد الأقليات التي عاشت في [غيتوات] مغلقة، عبر مرحلة تاريخية طويلة، وهي منكشمة على نفسها في جو الحصار والاضطهاد والخوف من الحاكم، ترى التشريق الفكري المنغلق على الذات نوعاً من الأداة لحماية النفس الجماعية للطائفة، وهذا ما يجعلها أقل انفتاحاً للمؤثرات الخارجية، وغير قادرة على تبين نسبية أفكارها وأفكار الآخرين، لأنها في جو الحصار، تكون أية نظرة هادئة، وموضوعية إلى الذات

و[الآخر] غير ممكنة ومرفوضة، وإذا حصلت، آنذاك، تكون تعبيراً عن بداية ظهور الضعف الداخلي في صفوفها، وغالباً ما تؤدي بها، في النهاية، إلى التفكك والانحيار لذاتها الجماعية الخاصة.

في البنية الاقتصادية الاجتماعية مقابل الرأسمالية نجد وعي [الأكثرية] لذاتها أقل بكثير من [الأقليات]، ويتجسد ذلك في كون التحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية مودية إلى نشوء صراعات بين فئات وطبقات وأفراد الأكثرية فيما لا نجد ذلك، إلا نادراً، في [غيتوات الأقليات] المغلقة والمنعزلة ضمن مجتمعات من هذا النوع.

وقد أدى دخول العلاقات الرأسمالية إلى هذه المجتمعات إلى جعل تلك التحددات هي الطاغية على أجواء [الأكثرية] التي كانت بغالبيتها تعيش في المدن مما جعل وعيها السياسي والفكري أكثر تحسداً بالعوامل الطبقية والاجتماعية [وأحياناً المناطوقية] إضافة إلى الشعور الوطني والقومي، وقد انطبق ذلك، أيضاً، على الأقليات الطائفية والدينية، وبخاصة المسيحيين، الذين هم من أصول مدنية، حيث أدت البنية الاجتماعية والاقتصادية الجديدة إلى نشوء تداخلات وتشاركات في المصالح وأيضاً إلى نشوء تعارضات طبقية واجتماعية بين أفراد كل الطوائف والأديان التي كانت تعيش في المدن، مما جعل الصراعات، وأيضاً التلاحقات والتحالفات متجاوزة للبعدين الطائفي والديني إلى [أبعاد أخرى حديثة، تقوم أساساً على البعد الطبقي، الشيء الذي سينطبق على كل الطوائف التي نزلت إلى المدينة من الريف وأدت علاقات الرسملة إلى جعلها مندجحة في علاقات التمدين الحديثة التي اخترقت كل زوايا المجتمع ومناطقه، ريفاً ومدينةً.

يروى [محمد حسنين هيكل] في مقابلة مع مجلة «الصيد» اللبنانية، حثرت في آب 1972، أن مسؤول العلاقات الدولية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، والعضو المرشح للمكتب السياسي [بوريس بوناماريوف] قد أبدى استغرابه في لقاء جرى مع هيكل، عام 1970، أي عندما كان وزيراً للإرشاد، من شخص مثل عبد الناصر «كيف يكون تقديماً ومعادياً للاميرالية، وفي الوقت نفسه هو مسلم متدين يصلي ويصوم؟» ويدي هيكل في هذه المقابلة التي تطرقت إلى طرد الخبراء السوفيات من مصر في تموز 1972 وأيضاً إلى موضوع العلاقات السوفياتية العربية على ضوء مانشر في «الصيد» من مقاطع من «الملاحظات السوفياتية على (مشروع البرنامج السياسي للحزب الشيوعي السوري)» في حزيران 1972، دهشته من ملاحظة «بوناماريوف» التي يعتبرها تعبيراً عن عدم قدرة السوفيات على فهم المنطقة العربية حتى بعد عقدين حافلين من دخولهم للمنطقة.

إن ملاحظة هيكل على كلام «بوناماريوف» تعبر عن ذقة كبيرة، ولكنه لا يشير إلى أن «بوناماريوف» قد أعطى صورة عن طريقة تفكير السوفيات، وعن منهجهم، هم وكثير من الشيوعيين العرب التابعين لموسكو، في تقييم الأمور والأفكار والشخصيات والحركات السياسية، والذي يقوم على الشكلاية والاسمية والشعاراتية، وليس على الوظيفية والدور القائم على نسبية «ما» إلى التناقض الرئيسي للصراع الاجتماعي لمجتمع «ما» داخلياً وخارجياً، الشيء الذي كان يساعد على إنشاء تفكير عصبوي متخندق في معسكر «ما» ضد الآخرين الذين كان تقييمهم، في الحقيقة، لا يقوم إلا بمظهرياً، على تلك العوامل، بينما هو فعلياً، مستند إلى الاستراتيجية والمصالح

السوفياتية التي إذا ساتلات مع حركة محلية وسياسية، فغالباً ماكان يجري التضحية بتلك الشعارات التي تستخدم هنا، كنوع من الديكور الذي يساعد على إقناع أتباع موسكو بأنهم يخدمون، عبر ولائهم للسوفيات، المبادئ وليس المصالح الخاصة للدولة السوفياتية .

صحيح أن السوفيات كانوا بعض الأحيان يدفعون الشيوعيين العرب للتعاون مع عبد الناصر، مثل ماجرى في أيار 1964، عندما ضغطوا على الشيوعيين المصريين لحل حزبهم والانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي، الشيء الذي كاد أن يحصل، في نفس الوقت، مع الحزب الشيوعي العراقي وعبد السلام عارف. إلا أن تعاملهم مع عبد الناصر، ظل مصحوباً بتوجس سوفياتي من ظاهرة عبد الناصر، ربما كان مصدره الأساسي هو نزوعه الاستقلالي العربي المصحوب مع وعي الهوية الحضارية العربية الاسلامية الخاصة والتي لم يستطع السوفيات أن يفهموها، أبداً، بسبب توجهاتهم ومصالحهم التي كانت تصب في الخشية والخوف من توحيد وتجمع المنطقة في إطار واحد(54) ، مما كان يدفعهم، وبأشكال مختلفة إلى وضع الشيوعيين العرب(55) والماركسية في مواجهة الاسلام الذي كان يشكل مصدر قلق وخوف كبيرين للسوفيات، الشيء الذي عبرت ملاحظة (بوناماريوف) بشكل «ما» عنه، ولكن ذلك لايعبر عن كل الصورة، فهناك أيضاً، حركة يسيطر عليها فكرياً واجتماعياً الفكر الأقلّيّاتي الذي يجد نفسه متوجساً وخائفاً في مواجهة الأكثرية التي تحمل فكراً قومياً عربياً مدموجاً في تركيب عضوي، كما في الناصرية، مع الاسلام، مما عبرت عن بداية وصول أزمة الحركة الشيوعية العربية إلى ذروتها، والتي تعود إضافةً للتبعية لموسكو، لعدم قدرتها على أن تكون ممثلة لقاعدة اجتماعية أساسية، واقتصارها على التعبير عن بعض الأقليات والمتقنين الآتين من أبناء

الأكثرية. وهذا مادفع الحركة الشيوعية العربية وأحزابها، بعد 1958، إلى حلول كان هدفها الرئيسي تعويم أزمته في المجتمع، والهروب منها إلى التحالف مع الأنظمة الحاكمة أو القائمة، كنعويض في [الفوق] عن نقصان التأثير في [التحت]، حيث يمكن اكتساب نفوذ وعلاقات لاتعب عن القوة الاجتماعية الحقيقة للحزب المعني، وخاصة أن ذلك قد تلاقى مع استراتيجية السوفييت في المنطقة في أوائل السبعينات، الذين كانوا مستعدين، مثلاً، من أجل إرضاء السادات واليموري للوصول إلى حدود التضحية بالحزب الشيوعي السوداني وأمينه العام [عبد الخالق محجوب]، الشيء الذي رأيناه في صيف 1971.

نلاحظ على نموذج شيوعي الأحزاب العربية، في أوقات التراجع في السبعينات، أنه بخلاف نموذج شيوعي الخمسينات التي شهدت مداً شيوعياً عربياً قوياً، وخاصة في سوريا والعراق، كان شخصاً حالمًا، وغير عملي، وارتباطه بالعلم والحياة الاقتصادية أضعف من سابقه، وكثيراً ما كنا نلاحظ على شيوعي السبعينات أن معظمهم موجودون في الكليات ذات الطابع غير العلمي أو التقني، في الآداب والفلسفة والجغرافيا والتاريخ وفي مجالات الفنون الجميلة والمسرحية إضافة إلى الحقوق. بينما الموجودون في الطب والهندسة والعلوم والرياضيات يكونون غالباً، من غير المتفوقين في كلياتهم، ومن الذين يقضون ضعف فترة الدراسة الأصلية في الكلية، هذا إذا لم يتجاوزوها، كما أن اهتماماتهم بالاقتصاد، لا يتجاوز الإطار النظري للاقتصاد السياسي، وغالباً في قوالبه السوفياتية، حيث كان ميلهم ضعيفاً إلى الدراسات الميدانية والعيانية، ويعانون من مآزق كبيرة في نقل النظرية الاقتصادية الماركسية إلى ميدان تطبيقها على الواقع العربي المخصوص. ولم يستطع هؤلاء أن يعطونا علماء متخصصين وتقنيين وبحاثين في الاقتصاد [مثل الذين أعطتهم فترة الخمسينات]

وغيره، حيث كان الكم الأكبر منهم، والظابع المسيطر عليهم/ هو ميدان الصحافة والأدب والفنون، الشيء الذي يغلب على شيوعيين العراق وسوريا في السبعينات، وكثيراً ما كان يحيل هؤلاء إلى تشكيل نوع من الزمر الاجتماعية، ذات الطقوس الخاصة، والتي رغم وجودها في حزب سياسي، إلا أنها كانت تنزع إلى الإبائية وإلى تشكيل حياة نخبوية متعزلة عن المجتمع، وتتميز بالميل إلى حياة المتعة واللهو والإباحية، وتتصور أن حضور حفلة [لمن يصنفونه في خانة اليسار واللاتقليدية]، أو لقاء مذاخلة في نادي السينما، أو إرسال مقال إلى مجلة أو جريدة يومية، يمكن أن «يهز» المجتمع، وهذا ما كان يدفعهم إلى وضع يتميز بالعطالة واللافعالية وانعدام التأثير، هي أقرب إلى [الدنكيشوتية]، حيث تختلط الماركسية، عندهم، بالرومانسية الذاتية والنزعات البلاغية الكلامية، وعدم القدرة (56) على اكتشاف المجرى الحقيقي للواقع الاجتماعي والسياسي، كالذي نشهده الآن، ويكون نقلهم للمبتدقة من الكشف الأيسر للأمن في زمن قياسي السرعة (57) وخاصة بعد أن يكتشفوا بأن تحليلهم للأمور هو غير مبني على رؤية الواقع، الشيء الذي هو أساس في الماركسية، بقدر ما هو قائم على الأماني والرغبات وعلى رؤية الجانب المثلئ من الكأس فقط، فيمالايرون سليات /الذات/ ونواقصها ولايستوعبون أو يرغبون في رؤية ما يجري عند [الأخر]، إضافة إلى أن إيمانهم بالرموز والطقوس والأشكال والكلمات، وإغراقهم بها، كان يدفعهم إلى إعطاء هذه الأمور حدوداً تتجاوز تأثيرها الفعلي في الواقع العملي وفي العمل السياسي، إلى درجة نجد أن تقييماتهم التي يصدرن من خلالها الحكم السياسي على ظاهرة أو حدث «ما» تقوم على استقطابات (مع) أو (ضد) وفقاً لمنطق الخنادق والمعسكرات، مما كان يدفعهم إلى نوع من العشائرية العقائدية والسياسية، كما أنهم يعطون للأفكار والألفاظ دوراً أساسياً في الممارسة السياسية وليس للتوازنات والمصالح، مما كان يدفعهم إلى أحكام

ومواقف أخلاقية وشكلانية، كما كانوا يظهرون براعة في البلاغة وفي الدخول إلى معارك كبرى حول كلمة «ما» في بيان أو مقال سياسي، مما يجعل النقاش السياسي يزنظياً وغير قائم على التحديد العملي لأين الرئيسي وأين الثانوي وأين حدود التلاقي والتعارض مع طرف «ما» الذين يكون عداؤهم مطلقاً تجاهه، وعلى منطلق الأبيض والأسود، وكذلك منطق تلاقيهم مع الآخرين، وهذا ما كان يجعلهم بارعين في لعبة الكلمات والبلاغة والبيان، وضعاف في الممارسة والتنفيذ.

(7)

نجد عند الأصوليين الإسلاميين، منذ السبعينات، صورة معاكسة لما هم عليه شيوعي السبعينات، فمعظمهم آت من الفئات الينينية التي دخلت بكثافة إلى التعليم الحديث، منذ الخمسينات، كما أن دخولها إلى الوظائف وفي النشاط الاقتصادي قد تصاعد في أوائل السبعينات، حيث كانت تقمتها الرئيسية على النظم الحاكمة آتية من كونها لاتساهم في صنع القرار السياسي مما يتناسب مع الدور الاقتصادي الذي بدأت تلعبه في اقتصاد المجتمع، ككل، حيث استأثرت بالقرار والحكم السياسيين فئات اجتماعية، آتية من أوساط فلاحية أساساً أو من بعض الفئات الينينية في المدن، واستطاعت أن تتحول، عبر سيطرتها على [قطاع الدولة] في الاقتصاد، إلى نوع من البرجوازية الجديدة، التي ألحقت بقايا القديمة بها وكل أشكال البرجوازية التي اغتنت خارج دائرة الدولة بعد الفورة النفطية عام 1973، حيث سمحت لها سيطرتها السياسية على جهاز الدولة، التي تحولت إلى شكل شمولي، أن تسيطر على كل فعاليات المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية. كما ساهم في زيادة نفمة الفئات الينينية على السلطات القائمة، اتجاه هذه الأخيرة إلى التحول إلى شكل كوميرادوري تابع ووكيل

للاقتصاد الرأسمالي العالمي (58)، وإلى إدخال الرأسمال والسلع المحلية أمام المنافسة الأجنبية والتي لم يستطع هؤلاء، ومعظمهم من الحرفيين والمنتجين الصغار أو المتعاملين المستويين للإنتاج البضاعي الصغير أن يقفوا أمامها، كما أن اتجاه الفئات الحاكمة والأغنياء الجدد إلى البذخ والترف وإلى حياة استهلاكية مرفهة قد صدم هؤلاء الذين كانوا غير قادرين على بحارة أولئك أو على الدخول إلى أماكن ترفهم لأنها تتطلب مستويات مالية عالية خاصة. كما أن السيولة المالية العالمية، التي جاء بها تدفق أموال النفط والرأسمال الأجنبي، قد ولدت غمطاً استهلاكياً جديداً وغلاءً وارتفاعاً في الأسعار مما تجاوز إمكانيات هؤلاء الذين هم في الوظائف الحكومية أو في الحرف الصغيرة أو في الجوانب المتواضعة.

لقد كان إحساس هؤلاء بأن النظم القائمة هي عائق أمام انطلاقهم الاقتصادي، كما كانوا يشعرون بأن التعيينات الحكومية في المناصب الاقتصادية والسياسية والعلمية، لا تنبني على المساواة وعلى الكفاءة بقدر ما على الولاءات المتعددة الجوانب. وهم، بعد أن شكلوا في الخمسينات والستينات قاعدة اجتماعية ساهمت، مع الريف والمدن الهامشية، في صعود الحركة القومية للسلطة، بدأوا يشعرون بعد أن فشلت الأخيرة في ميدانسي تحرير الأرض والوحدة القومية + التنمية والمساواة الاجتماعية [إضافة لمازق الحركة الماركسية العربية] بأن الاسلام السياسي يمكن أن يكون شكلاً مناسباً للاحتجاج السياسي وللتعبير عن مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية، زناد كونه يقدم نوعاً من الاحساس بالهوية الثقافية في مواجهة الغرب والفئات البرجوازية الجديدة التي أقامت غمطاً متأورباً من الحياة الاجتماعية الحديثة.

نرى، هنا، كيف أن ايدولوجية ما قبل رأسمالية تعبر عن ميل فئات اجتماعية عريضة إلى إطلاق النشاط الرأسمالي من عقاله في لعبة اقتصادية

يريدون تحريرها من الدولة المسيطرة والمتحكمة بكل شيء، من السياسة إلى الاقتصاد والثقافة، والمرتبطة في تحالف مع الرأسمال الأجنبي المسيطر على الاقتصاد المحلي.

فيما رأينا عند الأقليات الإسلامية كيف أن الماركسية كأيديولوجية حديثة، كانت تستخدم من قبل بنى اجتماعية ماقبل رأسمالية للوصول إلى المشاركة في الحياة السياسية والثقافية، في نوع من السعي الذي كانت تقوم به تلك الفئات ذات الطابع الاقتصادي الفلاحي، من أجل أن يكون لها دور متجاوز لعطالتها وحدودها الفتوية الضيقة في المجتمع القديم [ماقبل الرأسمالي] (59).

لم تولد الحركة الأصولية في السبعينات وما بعدها، شعراء وأدباء، بل أعطت أساساً أكاديميين جددًا، وطلاباً كانوا الأوائل والمتفوقين في الكليات العلمية التي كانت تتعامل مع أرقى ما أبدعته العلوم والتقنيات الحديثة [هذه الكليات العلمية التي تركز وجودهم بها] إضافة إلى أن الكثير منهم كانوا مبرزين في العمل التجاري والاقتصادي. فهم أصحاب نزعة عملية، وأصحاب مبادرات فردية، آتين من أوساط متواضعة اقتصادياً على الأغلب وفي معظم حالاتهم، ويحملون طموحات كبيرة في مجال الاقتصاد، حيث نجد شراعتهم عالية للامتلاك والاعتناء، وهم يجتمع التدين، عندهم، مع ضعف كبير تجاه المال ومع سعي كاسح لامتلاكه وميول لا تترتوي لاقتناء الممتلكات والأشياء (60).

وغالباً ما يكون تفشيفهم ورفضهم للمتعة واللهم ناتجاً عن إرادة السعي إلى التكوين الاقتصادي للذات وعن الرفض والعداء لنمط حياة الآخرين من المتبرجين الجدد، إضافة إلى أنه يعطيهم نوعاً من الاطمئنان الذاتي والشعور بالمعنى والثقة بالنفس في وجه محيط معاد، هذا الشيء الأخير الذي يمكن أن تشعر به فئاة أصولية متحجبة، حيث يمكن للحجاب أن يؤمن لها ذلك، وفي

الوقت نفسه، أن يحل لها مشكلة، وهي الآتية من وسط متواضع اقتصادياً، ارتداء أثواب وموضات عديدة ومتغيرة لو كانت سافرة.

إنهم، بشكل عام، انضباطيون، ويشعرون بأهمية الوقت والزمن، ويربطون العمل والممارسة والتنفيذ بهما. وإذا كانوا حرجولين في الحياة العامة، وغير ميالين للمرح، فغالباً ما يكون ذلك الوجه الآخر لعملية الطموح، حيث يشعرون أن ارتقاءهم الاجتماعي والاقتصادي والعلمي يتعارض مع الميل إلى اللهو والمتع حيث نجدهم بلاهوايات، ماعدا بعض الرياضات، ويميلون إلى الصداقات المحدودة العدد. وبعد أن يقضي الواحد منهم أغلب أوقاته في الدراسة، وفي العمل بمهنة أو حرفة ((ما)) في العطلة الصيفية، نجده يكرّس كل وقته بعد التخرج، من أجل الارتقاء المادي والاقتصادي، ولا يكون اهتمامه بالسياسة إلا من أجل إنشاء طريق سالك لهذا الارتقاء، الذي سيؤدي عملياً إلى نشر الرسالة في مختلف زوايا المجتمع(61).

* * *

لقد أتبع في هذه الدراسة المطولة لعوامل وآلية تكون الفكر والممارسة السياسيتين، أسلوب تسييق الوقائع على الأفكار، مما ساعد على تبيان أسس الاستنتاجات والخلاصات التي تم الوصول إليها في هذا البحث.

وقد لجأ الكاتب، عن قصد، إلى جملة كبيرة من المعطيات والتجارب الحضارية المختلفة، وإلى دراسة العديد من الأيديولوجيات مما أتاح المجال لتكوين العناصر المختلفة للرؤية المقدمة، هنا، والتي يلاحظ القارئ كيف تم تجميعها، عبر تحليل الوقائع، خطوة خطوة وجزءاً جزءاً، لكي تعطي، في النهاية، نظرة للسياسة تتميز عما هو قائم في كونها تجاوزت عملية حصر نفسها في سجن [الظاهرة] إلى تركيب كلي لا يفصل [الظاهرة] عن البنية الاقتصادية الاجتماعية

وعن الممارسة، ولا عن الحركية التاريخية التي توطن عملية تكوينها، مما يساعد على تقويم الأسس والمصالح والحاجات التي تولد الميول والأفكار السياسية.

إن كثيراً من الأفكار المبثورة في هذا البحث، إضافة إلى طريقة تناول هذا الموضوع، هي صادمة للعديد من القناعات الراسخة والتقليدية، ليس فقط، في الايديولوجيات المحافظة، وإنما في تلك التي هي ذات طابع حديث، حيث استطاع هذا البحث تبيان أن التمايز بين الايديولوجيات لا يتحدد في الأشكال بل في الوظيفة وطبيعة الحامل الاجتماعي للفكر المعين، الشيء الذي مكن أيضاً أو أدى للوصول إلى إظهار التلاقيات بين حاملي الايديولوجيات المتناقضة، شكلاً لا وظيفاً: (62) وكيف أن ذلك كان يسمح بعرض آلية الانتقال من ايديولوجية إلى أخرى، إضافة إلى أنه ساعد على إثبات أن تقدمية أو رجعية فكر «ما» لا يتحدد عبر صورته أو مضامينه، بل عبر الدور الذي يقول به الحامل الاجتماعي لهذه المضامين في مجتمع ومدى خدمته للتناقض الرئيسي المحرك للمجتمع في زمان ومكان محددين، الشيء الذي سيتناقض مع كثير من الذين يقعون في حفرة النزعتين الاسمية والمثالية أثناء ممارستهم حتى وهم يقولون عن أنفسهم أنهم «ماديين».

كما أن كثيراً من المواضيع التي مورس كثير من الجهد لاختفائها أو عدم التطرق إليها، إما خشية أو بحكم مصالح معينة، جرى تناولها في هذه الدراسة، عبر اجتهاد فكري لا يهدف إلى أكثر من تحليل آلية الواقع الملموس وحركيته، إذا كان ذلك قد أدى إلى عدم التسليم بما هو سائد من قناعات وآراء حتى ضمن من يقولون عن أنفسهم بأنهم غير محافظين، فإن من واجب هؤلاء أن يقدموا إثباتات، الشيء الذي تفرضه التطورات الأخيرة، بأن طريقة تعاملهم مع الواقع والأفكار مازالت ملائمة، أو أنها ليست متناقضة مع طبيعة الايديولوجيات الحديثة التي يحملونها (63).

كان هيجل هو أول من طرح فكرة (دهاء العقل) في كتابه «ظاهريات الروح» [1807]. ليثبت من خلالها أن صورة الفكر ليست متطابقة، دائماً أوبالضرورة، مع الممارسة، ليأتي [كارل ماركس] ويقدم تفسيراً اجتماعياً، غير المصالح، لهذا التناقض، ومتجاوزاً لما أعطاه هيجل من أن ذلك يعود إلى أن حامل الفكرة لا يدرك المآل الموضوعي لمسارها النهائي، وأنه لا يعي أكثر من ظاهرها المباشر أمامه، وأنها تمتلك، كفكرة نوعاً من الاستقلال في إطار كونها تملك حركيتها الخاصة والذاتية المستقلة عن الحامل. وبالتأكيد فإن كثيراً من التحليلات التي يقدمها الماركسيون العرب، لا تتطابق مع تفسير ماركس، في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية 1861-1865، لـ كيف أن ليبرالياً إنكليزياً يقول بتقديس الفرد البشري كذات حرة ويجعل العملية الاجتماعية وعمل الدولة خاضعاً وحاداً لحرية هذا «الفرد» يؤيد ولايات الجنوب الأمريكي التي تريد استمرار العبودية في وجه ولايات الشمال التي أرادت تحرير الزوج، وكيف أن ذلك يجد تفسيره في حصار سفن الشمال لمرفئ الجنوب مما أدى إلى منع تصدير القطن الجنوبي إلى مصانع الغزل الانكليزية (64). كما أن تلك التحليلات لاتتلاقى مع ماقدمه (إنجلز) في «حرب الفلاحين في ألمانيا» حيث أثبت أن ايديولوجية دينية، تعود بجذورها اللاهوتية للعصور القديمة، يمكن أن تحملها طبقة أو فئات اجتماعية تسعى إلى ضرب العلاقات «ما قبل الرأسمالية» للوصول إلى الرسالة وضرب الاقطاع وإلى سوق موحدة قومياً ستؤمنها الوحدة الألمانية. كما أن تلك التحليلات تتناقض مع تحليل [ماركس] الذي اعتبر الاستعمار الانكليزي للهند «تقدمياً» من ناحية النتيجة الموضوعية، لأنه عبر نشره لبنية وعلاقات رأسمالية حديثة قد حطمت المجتمع الانتاجي المغلق للقرية الهندية، وأدى إلى انشاء أرضية اقتصادية لتجاوز الفسيفساء التي مثلتها الهند، ولم يلجأ ماركس في تلك التحليلات إلى الادانات الاخلاقية والمواعظ حول ماهو

«غَيْر» أو «شَرير» من أساليب، بل قِيم (الظاهرة) غير النتائج وليس عبر الوسائل (65).

إنني من خلال ذلك، أريد أن أتيّن روابط وصلات هذا البحث مع أسلوب وطريقة كارل ماركس في التحليل، وقطيعته مع كثير من الماركسيين الذي يتجه معظمهم، الآن، إلى [برنشتين] و [جون ستوارت ميل] وإلى [طه حسين]. مع أن الدراسة المقدمة، هنا، لا تهدف إلى السجال مع أحد، ولم يكن وضعها من أجل ذلك، وإنما من أجل بحث إشكاليات آن الأوان لكي يتطرق الجميع إليها، بعد أن كانت ممنوعة أو مطموسة بهذا الشكل أو ذاك، وبغض النظر عن سترضي أو من تغضب، فقد آن الوقت لكي يتم تجاوز الدبلوماسية في الفكر العربي، حيث نجد أن قائمة المنوعات غير المعلنة تشمل معظم المواضيع، ويتواطى على صيانة استمراريتها من هم في الحكم وأغلب من هم خارج سلطات الدولة، وذلك من أجل أن يكون كل شيء فوق الطاولة، لا أن تسود الباطنية الفكرية والسياسية، والازدواجية، حياتنا العربية، كما هو حاصل الآن.

14 أيلول 1993 - 9 ت 1 1993

هوامش

- 1 - من الضروري أن يلاحظ القارئ، ومنذ البداية، أنه قد تمّ اللجوء إلى مجموعة متنوعة من المعلومات عن التجارب الحضارية والتيارات السياسية من أجل إثبات أفكار محدّدة، ومن ثم الوصول إلى نظرية «ما» للموضوع المبحوث، هنا، عبر تسدرج بطيء، ومتشعب، والحقيقة، فإن هذا الأسلوب الاختياري قد أتاح مجالاً أفضل من الطريقة الأخرى التي تضع مقدمات ويحاول البحث إثباتها، بعدها.
- 2 - التي مثلها (أفلوطين المصري)، ومن بعده (فرغوريوس الصوري) وقد أقام هذا الفيلسوفان في روما وقدمتا الشكل الغربي من [الأفلوطينية الحديثة]، بخلاف [فيلون]، ذي الأصول اليهودية الذي قدم شكلها الشرقي المضاد.
- 3 - وبالتالي فإن الحركات السياسية والفكرية لا تقيّم من خلال أفكارها، بل من خلال الدور الاقتصادي الاجتماعي السياسي الذي تقوم به في مرحلة ما ضمن مجتمعاتها. ومن الممكن لأفكار قروسطوية أن تلعب دور الطلاء الأيديولوجي لحركات اجتماعية تهدف إلى إحداث ثورة برجوازية، ومن الممكن للماركسيين أن يرتبطوا مع نظام يعود للتخلف الأسيوي .
- 4 - وهذا ما أدى به إلى رفض منطق الأزارقة القائلين **بأن كل مخاليفهم من المسلمين الآخرين، الذين قالوا بأن الإنسان كائن راع وعاقل وممتلك لإرادته وفعله سواء في الخير أو الشر.**
- 5 - أي التي كانت أقرب إلى استخدام العقل والقياس المنطقي من المذاهب الفقهية الأخرى،

- هذا الانقسام الذي أنشأ ظاهرة (مدرسة الرأي) التي تركزت في العراق، بمواجهة (مدرسة الحديث) المتمركزة في الحجاز.
- 6 - إن نقد [كانط] للبراهين الميتافيزيقية على وجود [الله] والمقدم في كتابه «نقد العقل المحض» [1781] يقوم على أسس مشابهة.
- 7 - ولو أن [ابن ميمون] يستخدم تلك التقسيمية المعرفية للذات عن موضوعها، للوصول إلى رؤية تركيبية واحدة للكون، بخلاف «ثنائية» الأكويني الممتدة من الوسائل المعرفية إلى رؤية شبيهة للوجود، أي ثنائية أيضاً.
- 8 - نجد في الرواية الأسترالية «طيسور الشوك» 1978، شخصية الأم ذات الأصول البرونتانتيّة والآتية من نيوزلندة التي لا تؤمن، بجدوى وضرورة التعبير عن المشاعر الداخلية. فيما رأينا الكاردينال، ذي الأصول الإيرلندية، ممزقاً بين ندوره الكهنوتية وبين حبه للإبنة والذي أوصله إلى الجنس مما ولد ابناً ترافق رسمه كراهب مع غرقه في البحر.
- 9 - أو في تأليف يوتربيات مثل تلك التي قدمها [توماس مور] في عام 1516.
- 10 - مهد [لوك] للتحريية عبر نظريته حول تشكّل الأفكار بواسطة الانطباعات والتصورات التي يتلقاها العقل الذي هو صفحة بيضاء، من العالم الحسي.
- 11 - يلاحظ كارل ماركس في «رأس المال» بأن التقشف والصرامة الأخلاقية والبخل هي من سمات رأسماليي مرحلة التراكم الأولى.
- 12 - إن العقل الحسابي والمنطقي المجرد هو الذي ساد في فكر الرأسمالية البريطانية ويمكن تلمس الفرق بين الفيلسوف الإنكليزي [هيربرت سينسر] الذي حوّل المجتمع إلى نوع من الجسم الذي تسوده قوانين الفيزياء والميكانيكا، [وفريدريك نيتشه] المعاصر للوحدة الألمانية وإنطلاق الرأسمالية الألمانية والذي نبذ فكرة عزل العقل عن الروح والإلهام، حيث رفض سجن [العقل] في حدود [الفهم] و [المنطق].
- 13 - إن [إدوارد برنشتين] 1850-1932، فيلسوف الاشتراكية الديمقراطية الذي قدّم مذهبه في عام 1898، قد كان معجباً كبيراً بالتحربة الإنكليزية، حيث قضى معظم الثمانينات

في انكلترا قبل عودته إلى ألمانيا لرأس تحرير المجلة النظرية للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني.

14 - من هنا يأتي تقسيمها الأصلي للتاريخ البشري إلى المراحل الثلاث (لاهوتي-ميتافيزيقي-علمي). وفي القرنين الماضيين، نلاحظ إجمالاً أن النزعات الفلسفية التي لا تعتمد التاريخية، وتميل إلى دراسة [الظاهرة] وصفيًا وسكونيًا، كانت محافظة ورجعية، فكريًا وسياسيًا.

15 - نشر (هيوم) [1776-1711] كتابه الأساسي «بحث في الطبيعة البشرية» في عام 1739، فيما نشر [بيركلي] كتابه «مبادئ المعرفة الانسانية» في عام (1710).

16 - اعتبر [كانط] أن المعرفة الحسية تمر عبر كفاءات تبدو في الزمان والمكان، وهما صورتان يفرضهما الفكر على الكيفيات المحسوسة، وبالتالي فالمكان والزمان هما صورة ذهنية وليسا متخارجين عن الذات العارفة، بل إنهما قَبليان [Prior] تقوم الذات بفرضهما على الكيفيات المحسوسة مما يجعل المعرفة الحسية أقرب إلى تركيب ذهني على موضوع «ما».

17 - كما أن الجدول المهيكل هو نوع من الرد على الكانطية، حيث يريد إثبات أن الوجود الانساني، عبر الحركة التاريخية، التي تنسق بدايتها ونهايتها في دائرة، يملك القدرة على الوصول إلى الهدف ومعنى موحد لظواهره، يمثل المطلق.

18 - والتي نعت منها مباشرة، فلسفة الحياة مع (فيلهيلم دلتاي) [1914-1838].

19 - سقطت جزيرة أرواد من أيدي الصليبيين في ذلك العام.

20 - بعد هزيمة الحضارة الشرقية أمام [روما] في معركة [أكتيوم] عام [31 ق.م] كانت المسيحية أحد أشكال المقاومة للغرب الروماني، تمامًا كما كانت اليهودية المكابية في مواجهة أثينا والسلوقيين.

وقد فشلت المسيحية الشرقية في تقديم البديل الحضاري للغرب، الذي قُوِّلَبَ المسيحية وفق أطرها الخاصة منذ [بولس الرسول] الذي ذهب إلى الغرب، ليأتي الاسلام لكي يقدم هذا البديل ولكي يفرض الشرق على زعامة العالم.

- 21 - إن هذا الشعور موجود، وبأشكال متعددة ، في كافة أشكال المقاومة التي قدمتها المنطقة للهيمنة الغربية، كما أن الغرب في أثناء بسطه لسيطرته علينا كان واعياً أهمية وخطورة هذه المنطقة، مما جعل تعامله معها مختلفاً عن المناطق الأخرى التي سيطر عليها في العالم.
- 22 - باستثناء فترة [الحاكم بأمر الله]، مؤسس الديانة الدرزية، الذي اتجه إلى اضطهاد المسيحيين، كما عامل بقساوة الحجاج المسيحيين إلى القدس مما زاد من مشاعر [الحمية الغربية] التي ولدت ، بعد قرن واحد، موجة الحملات الصليبية.
- 23 - إن المجتمع [المللي] لا يمكن أن يكون مشروعاً للتوحيد، بل يقوم على سيطرة أكثرية على مجموع الأقليات، أو على التفريق بينها.
- وعندما يصل إلى وضع مأزوم، تنفجر ألقامه الموقوتة، لتعبر عن ميل الأقليات إلى تجاوز الإطار الضيق التي وضعتها الأكثرية فيه وعن سعيها إلى لعب دور اجتماعي واقتصادي وسياسي فعال وخاصة عندما يكون الانفجار، هذا، إثر هزيمة وانكسار أمام الخارج.
- 24 - إن قيام حركة [الأخوان المسلمين] في مصر 1928، كان ردّاً، ضمن أسباب عديدة، على انهيار [دولة الخلافة الإسلامية] مع العثمانيين في عام 1924.
- 25 - لقد آمن علماء [جبل عامل] الشيعة في جنوب لبنان، الكادر الديني الرئيس الذي اعتمد عليه «اسماعيل الصفوي» في بناء دولته الجديدة وكان منهم (العاملية)، صاحب كتاب [الكشكول]، ووصل بعضهم إلى منصب [شيخ الاسلام] للدولة الصفوية.
- 26 - إن سقوط شرق المتوسط وجنوبه قديماً أشارته الأولى بالظهور مع انهيار مكانة البحر المتوسط الاقتصادية العالمية إثر اكتشاف أمريكا وطريق رأس الرجاء الصالح، وقد جعلت الثورة الفكرية والتكنولوجية التي أعقبتها الثورة الصناعية، التوازن شديد الاختلال بين الشرق والغرب، حيث كانت المعركة بين مجتمع رأسمالي غازي وفتاح ومثلث أرقى وسائل التكنولوجيا وبين مجتمع طوائف متأخر وراكذ ضمن بنى ما قبل رأسمالية، ولا يملك الانسجام المجتمعي، ولا الدولة والقيادة السياسية القدرة على تقديم

حلول للمآزق المطروحة، مما جعل التشغلي المجتمعي، في السياسة والفكر، ظاهرة حتمية في مواجهة الغرب المستعمر. ومن الضروري عند دراسة سقوط الشرق الكامل في عام 1918، بيد الغرب، أن نحدد بدقة أين حدود العوامل الموضوعية وأين حدود العامل الذاتي، وأن ندرس، هل بالإمكان، لو اتبعت وسائل أخرى الحصول على نتائج أفضل، نسيباً لا أن تغلب علينا العواطف والانفعالات الايديولوجية وغيرها في دراسة الموضوع.

27 - إن دراسة الدكتور [وجيه الكوثرائي] التي قدمها في الثمانينات حول كل هذه المواضيع، إضافة إلى المرجع السابق، تطرح، بالوثائق، ضرورة مراجعة جديدة للكثير من النظرات الايديولوجية المقبولة التي ما زالت سائدة حتى الآن، تجاه تاريخنا الحديث.

28 - من الضروري التأكيد، هنا، على أن الاسلام في محتواه الايدولوجي وفي توجهاته، ليس ذا طابع قومي، بل أممي، وأن علاقة الاسلام بالعروبة هي قائمة بسبب الدور الوظيفي الذي قام به العرب في الدعوة الاسلامية، وأيضاً، بسبب تبلور الهوية والكيان العربي عبر نشوء وسيطرة الاسلام في المنطقة.

29 - أدت اضطهادات [لويس الرابع عشر] لفئة [الهوغنوت] البروتستانتية، التي كانت معظمها من الصناعيين والتجار الأثرياء إلى هجرة معظم هؤلاء إلى انكلترا، في أواخر القرن السابع عشر، أثر نقص لويس الرابع عشر لمرسوم (نانت) الذي أقام حالة التسامح مع البروتستانت الفرنسيين.

30 - وهذا ما يؤدي إلى أن تكون النزعات العلمانية و[اللا دينية] عند أبناء الأكثرية في مجتمعات من هذا النوع قائمة أساساً ونابعة من عملية التضاد مع دين [الأكثرية] والذي غالباً ما يكون ذا نزعة غمائية، تقبله كله وإلا فلا، وهذا مما يجعلهم أكثر تحزماً من الموروث الديني تجاه دينهم وكل دين آخر.

31 - كما كان [الأفغاني] مدركاً بأن ضرورة [التحديث] يجب أن تكون في خدمة التناقض الرئيسي لا العكس.

32 - إضافة إلى أن فئة [الإنجلستيا] التي ولّدها التعليم الحديث، قد كانت في إطار هاتين

الطائفتين المدينتين، متقاربة بشكل «ما» في الموقف الفكرية والسياسية، وكانوا، حتى الستينات، يغلب عليهم الفكران القومي والماركسي.

33 - يلاحظ أنه في المنطقة الممتدة من الجزائر وحتى إيران الحميني، قد وصلت إلى السلطة، ابتداءً من عبد الناصر، فئات ذات طابع ريفي أو من المدن الصغيرة الهاشمية، على حساب برجوازيات المدن الكبرى التي فشلت في إنجاز ثورة صناعية وفي إدخال الرأسمالية للعلاقات الزراعية عبر الإصلاح الزراعي.

34 - وهذا ما كان يؤدي باقباط مصر إلى أن يكونوا أكثر ميلاً إلى ربط مصر مع الماضي الفرعوني زائد الغرب الأوروبي.

35 - وقد كان ذلك أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت عبد الناصر إلى الحملة ضد الحزب الشيوعي السوري في شهر (ك 2 1959).

36 - يلاحظ [الباس مرقص] في العديد من كتبه، التي أصدرها في الستينات والسبعينات، بأن بريطانيا لم تغير عملياً من جوهر سياستها تجاه العراق في عهد [قاسم] رغم إسقاط الأخير، عبر انقلابه، للأسرة الهاشمية وحلف بغداد معها، فهي كانت مدركة رغم الدور الفاعل للشيوعيين هناك أن التناقض الرئيسي للغرب هو مع عبد الناصر وليس مع غيره من خصومه الذين تلاهوا مع مصالح الغرب عملياً.

37 - كما نلاحظ في هذه الأيام اتجاه الليبراليين العرب، ومعهم أغلب اليساريين، إلى التحالف مع الأنظمة التابعة للنظام الدولي الجديد ضد الأصوليين، كما أن هذه الأنظمة تستخدم تناقض الديمقراطيين والاسلاميين من أجل تعويم نفسها ومن أجل منع المجتمع من أن يأخذ قوته ضد الأنظمة الحاكمة أو القائمة، ومشاك الجزائر بعد عام 1992 واضح جداً.

38 - إن اتجاه أغلب ماركسي موسكو السابقين [بخلاف الماركسيين المعارضين لموسكو والذين هم الآن أكثر تمسكاً بالماركسية] إلى الليبرالية وإلى تمجيد [طه حسين]، يعبر عن الاستمرار في وظيفتهم المتمثلة في:

(1) التحالف مع نظام دولي معين لتعويم دورهم في الفكر والسياسة العربيتين.

2) متابعة الصراع ضد الهوية الثقافية الحضارية للأمة، إما من موقع أقلّيّاتي، أو من موقع نخبة ثقافية متغربة تريد تكريس دورها عبر التبعية للخارج.

39 - بينما نرى (لينين) في كتابه «خطتنا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية» [1905]، يقيم حاجزاً وفصلاً خرسانياً بين المرحلتين، ولو أنه يقرّ، وهذا منذ خلافه مع المناشفة عام 1903، بأن الثورة الديمقراطية لا يمكن أن تتم عبر قيادة البرجوازية الروسية، بل بواسطة «ديكتاتورية العمال والفلاحين الديمقراطية» بقيادة الشيوعيين.

40 - إن وزير داخلية ستالين في الثلاثينات (لازار كاجانوفيتش)، الذي انضم إلى البلاشفة في المؤتمر العاشر (آذار 1921) مع بقايا حزب (البوند)، عندما كلفه ستالين بإعادة تنظيم «موسكو» عمرانياً، لجأ إلى هدم كثير من الأديرة والكنائس ذات القيمة الأثرية والتاريخية، فيما لم يتمس أي كنيس يهودي هناك.

41 - أصبح (سلام عادل) [واسمه الحقيقي (حسين) الرضوي] أميناً عاماً للحزب الشيوعي العراقي، عام 1955، حتى إعدامه في انقلاب البعثيين على قاسم في 8 شباط 1963.

42 - إضافة إلى [عبد الوهاب الشواف] قائد إحدى الفرق العسكرية العراقية، الذي قاد حركة تمرد عسكرية بالموصل في آذار 1959 ضد سيطرة قاسم والشيوعيين وما أعقب فشلها من تصفيات دموية للقوميين هناك.

43 - لقد كان تطبيق «لينين» مرناً لهذا المبدأ، ولم يتعامل معه في العموم أو في المطلق، فلم يعط سوى دول البلطيق وفنلندا وبولندا هذا الحق، ورفض إعطاءه لأوكرانيا وجورجيا، كما أنه عندما رأى بأن بولندا تشكل خطراً، بالتعاون مع الغرب، على الدولة السوفياتية الناشئة، قام بمحاولة فاشلة لغزوها عام 1921. فهو كان يدرك أن المبادئ يجب أن لا تتعارض مع المصالح بل أن تكون متوافقة معها. وخادمة لها. وهذه ليست براغماتية عارية، بل ممزوجة مع مبدأ وهدف.

44 - يلفت النظر المعايير المزدوجة التي تعامل بها معظم الشيوعيين العرب مع الأصولية الخمينية، من جهة، والأصولية السنية في الجانب الآخر: إن ذلك لا ينبع من تنظيرات

أشخاص مثل [حسين مروّء]، بل إن تلك المواقف ومعها هذه التظلمات يجب البحث عن أسسها في استراتيجية السوفييت تجاه منطقة الشرق الأوسط.

45 - يلاحظ اتجاه الموارنة إلى العودة للاندماج مع المحيط العربي، بعد أن تخلى الغرب عن دعمهم، الشيء الذي عبرت أحداث 1989 عنه بوضوح، وقد قال النائب الباروني (أوغست باخوس) في حديث إذاعي، آنذاك: «على مسيحي لبنان أن يدركوا أن ثدي الأم الحنون لم يعد فيه حليب».

46 - كما يلاحظ أنه بعد سقوط مدينة [الفاو] في أيدي الإيرانيين في شباط 1986، فقد اتجه الغرب إلى زيادة دعمه التسليحي للعراق، وخاصة بعد أن اقترب الإيرانيون من ضواحي [البصرة] أوائل 1987، وقد كان الغرب مدركاً أن سقوط [البصرة] يعني تقسيم العراق ومن بعده المنطقة كلها، الشيء الذي كان بالتأكيد هو الهدف الاسرائيلي من وراء دعمهم لإيران بالسلاح منذ 1981 كما اعترف «شارون» نفسه.

47 - في عام 1977، تخلى الاتحاد السوفياتي [ومعه كل الشيوعيين العرب التابعين له] عن الصومال والثورة الأرمنية، في مقابل كسب أثيوبيا، التي مثلت وزناً أكبر من الناحية الجيوبوليتيكية.

48 - إن البحث عما يسمى بالانحرافات أو التحولات التي حصلت أو تحصل، الآن، بين مقتنعي الإيديولوجيات الحديثة، في العالم العربي، يجب أن يبدأ من تحليل الجذور الاجتماعية هؤلاء، ولا يجوز أن ينطلق من تفكير مثالي، يتركز في أن الماركسية وصلت إلينا مشوهة عبر نسختها الستالينية، مثلاً، مما جعل التفكير والممارسة الماركسيين خاطئين، فتولد الانحراف.

49 - وهذا ما يدفعها إلى عدم تشكيل أحزابها الطائفية الضيقة، مما يمكن أن يجعلها تخسر اللعبة حتى قبل أن تبدأ، أو أن يجعل سقف طموحها غير متجاوز لحجمها كأقلية، ولو أننا نرى الآن بداية حصول ذلك مثل [حزب الله] مع ادراك إن هذه الحالة تعبر عن ظرف موضوعي جديد لأقلية «ما» وهو انتصار (مرجعتها) في بلد اقليمي رئيسي [الخمينة].

50 - إن الأساس في صراع علي ومعاوية ليس توزيع الثروة، بل سعي الطبقات والفئات

الاجتماعية التي أثرت عبر الفتوحات، إلى إنشاء جهاز سياسي إداري أرقى من نموذج [دولة المدينة] الذي أنشأه النبي، والذي لم يعد قادراً على تلبية مصاحها الجديدة، ولا على إدارة دولة مزامية الأطراف ومتعددة القوميات، وقد قدّم معاوية هذا النموذج الدولاتي الأرقى.

51 - بل إذا أردنا الدقة، فقد كان الحنابلة في بغداد وأصفهان أكثر تعبيراً عن الفئات الاجتماعية الفقيرة.

52 - وبالتالي فالماركسية، هنا، ليست أكثر من محمول يهدف إلى نفسي دين [الآخر] وإلى مشاركة أو سيطرة للفاعلية الاجتماعية للفئة المعينة، مما يؤدي إلى تحجيم أو إلى عزل [الأكثرية] عن مركزها الاجتماعي القديم. فالاستخدام الأيديولوجي، هنا، ذو طابع وظيفي، ومن الممكن بسهولة، إذا تغيرت الظروف، أن يستخدم هؤلاء محمولاً أيديولوجياً آخر، كما هو حاصل الآن، ولو عبر مرجعية متناقضة.

53 - كيف يمكن التوفيق، ولو على صعيد الشكل، بين تبني غالبية الماركسيين العرب حركات تستند في جذورها إلى «العقل المستقل» أو «اللاعقل» على حد تعبير الدكتور الجابري، مثل [أخوان الصفاء، القرامطة، الشيعة] وبين المنهج الماركسي الذي يقوم على وسائل معرفية علمية صارمة في دقتها وعقلايتها؟!...

54 - وربما ساهم في ذلك أيضاً، خوف السوفييت من أن يؤدي نشوء دولة الوحدة العربية إلى التأثير، بشكل معين، على الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي وإلى زيادة الشعور بالهوية الإسلامية هناك.

55 - لقد سيطر التفكير الأقلياتي على الحركة الماركسية العربية، ولا يشمل ذلك فقط، أبناء الأقليات بمعظمهم الآتين إلى تلك الحركة، بل أيضاً، أبناء الأكثرية الشيوعيين والماركسيين الذين يميلون كثيراً إلى أن يكونوا ملكيين أكثر من الملك، وخاصة تجاه الموقف من الاسلام والعروبة، مع استثناءات قليلة كان أبرزها «عبد الخالق محجوب».

56 - إن كثيراً من الماركسيين العرب الذين يتفهمون دوافع ستالين لتوقيع المعاهدة مع هتلر في آب 1939 والتي تقاسم فيها بولندا، لا يطبقون ذلك المنهج التحليلي، الذي يجمع الهدفية والمبدئية مع البراغماتية، في تحليلاتهم الأخرى والتي لا تستطيع أن تفسر إعطاء

البلاشفة لبولندا وفنلندا «حق تقرير المصير» عام 1918، ثم الاتفاق مع هتلر على اقتطاع أراضي منها عام 1939.

57 - إن البيئة الاجتماعية لمعتنقي عقيدة أو إيدولوجية «ما» لا بدّ من أن تفرض نفسها، بشكل من الأشكال، على معتققيها. ولا يمكن لإنسان أن يؤمن بعقيدة من أجل ذاتها، بل لأجل وظيفتها في مجتمعه، وإن تحول كثير من الماركسيين السابقين من موسكو إلى النظام العالمي الجديد يعكس استمرارهم في نفس الوظيفة السابقة ولكن عبر «الحدّات» و«الليبرالية» و«حقوق الأقليات».

58 - إن الاتجاه الاستقلالي للحركة الأصولية عن الغرب ومثليه في المنطقة قد بان في أثناء حرب الخليج الثانية عام 1991، حيث أدت هذه الحرب إلى فك الارتباط بين الأصوليين ودول الخليج، وكذلك بينهم وبين الاسلام الرسمي الذي التحق بخدمة الأنظمة التابعة.

59 - نرى البربر، الآن، في الجزائر يستخدمون الفرّسة والحدّات في مواجهة التعريب، من أجل غاياتهم الفتوية الخاصة، كما أن عداء اليسار الماركسي الجزائري للأصولية الاسلامية قد دفعه إلى صف الفرّسة ومقاومة التعريب في مجتمع تتحد فيه العروبة والاسلام في رابطة عضوية إلى درجة أن الفرنسيين كانوا يطلقون على الجزائريين أثناء حرب التحرير لقب [المسلمون].

60 - الشيء الذي يترافق مع ظاهرة [الخلل] و [الحرص المادي] عندهم.

61 - كما يلاحظ أن الأصوليين الآن من أقليات قومية يميلون للتشديد على الأهمية الاسلامية، ونفي العنصر القومي، أكثر من الأصوليين الآخرين من أصل عربي.

62 - (حسين مروّة - محمد حسين فضل الله) على سبيل المثال لا الحصر..

63 - إضافة إلى ذلك فإننا نجد أن مفهوم ماركس للايديولوجية كظاهرة ثقافية معرفية، يقوم على أساس دراسة الظاهرة الايديولوجية باعتبارها وعياً مطابقاً أو مفارقاً للعملية الاجتماعية. وهذا ما يشكل محور كتابه «الايديولوجيا الألمانية».

64 - كما تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أن استمرار سيطرة التفكير الأقبليّ على معظم

الماركسيين العرب، سيؤدي إلى عدم القدرة على تقديم فعالية للفكر والسياسة الماركسيين في مجالي المسألة القومية والطبقية، وبالتالي إلى استمرار الهامشية وانعدام التأثير، كما حصل في السبعين عاماً الماضية، وسيزداد ذلك بعد سقوط موسكو.

65 - كما أن ماركس، ورغم اعتراضاته على تحالف [لاسال مع بيسمارك] ضد الليبراليين في عام 1864 ، لم يتردد في تأييد الوحدة الألمانية عام 1871، معلناً أن ما فعله بيسمارك «هو جزء من عملنا» ومعتبراً أن تلك الخطوة التي قادها النبلاء الاقطاعيون البروسيون [اليونكرز] ستؤدي إلى إطلاق التطور الرأسمالي من عقاله، وسيجعل ألمانية، تحتل، بسرعة، مكانة هامة بين الدول الرأسمالية المتقدمة. ولم يتوقف لحظة في تقييمه لذلك، عند الوسائل أو طبيعة القائمين بالعمل، بل اقتصر على النتائج.

البحث السادس

«(بابل) و (روما)»

(1)

عندما عيّن الرئيس الأمريكي المنتخب [ريغان]، في ك 1 1980، صديقه القاضي [ويليام كلارك] في منصب الرجل الثاني في الخارجية الأمريكية، قال هذا أمام اللجنة المختصة في الكونغرس التي مثل أمامها لتثبيت تعيينه، وردّاً على أحد الأسئلة، بأنه «لا يستطيع أن يعرف أين تقع زيمبابوي» [لم يمنع ذلك، من أن ينتقل القاضي [كلارك]، من منصبه ذاك، في وقت لاحق، لكي يصبح مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي].

كما أن كل من راقب الرئيس الأمريكي «ريغان» أثناء سنوات حكمه [ك 2- 1981 — ك 2 1989] فقد كان يرى رجلاً ضحل الثقافة والمعرفة، وبالتأكيد فإنه لا يمثل أية قطيعة مع دوره الذي لعبه في فترة المكارثية، بالخمسينات، كشخص قام بالوشاية على زملائه الممثلين في «هوليوود» وعلى الكتاب والمخرجين العاملين هناك، من حيث المستوى العام للشخصية، هذه الأخيرة التي يمكن أن نأخذ صورة عنها من حيث أن صديقه المفضل، في الثمانينات، كان المغني [فرانك سيناترا] الذي انتهى إلى مجرد معلق على مباريات الملاكمة في حداثق [ماديسون سكوير] في نيويورك.

إلا أن هذا كله، لم يمنع ريفان من أن يحسم صراع الحرب الباردة [منذ 1947] في مؤتمر واشنطن [ك1987] الذي جمعه مع [غورباتشوف] والذي أحر فيه السوفيات على عدم ربط تفكيك صواريخهم المتوسطة بتخلي الأمريكان عن مشروع [حرب النجوم] (1) الذي طرحه الأمريكان في آذار 1983، مما عني إنهاء حالة [توازن الرعب النووي] الذي قامت الحرب الباردة على أساسه منذ وصول السوفيات إلى امتلاك القنبلة الذرية في عام 1949، وبالتالي إلى إقرار السوفيات بتفوق الأمريكان في المجال النووي، مما أدى إلى حسم كل شيء آخر لصالح الغرب، كما بينت السنوات الأربع اللاحقة. وهذا ما جعل [ريفان] في وضع القادر على فرض [واشنطن] في موقع القطب العالمي الأوحده، الأمر الذي كان تكراراً وحيداً لوضع [روما] التي حققت انتصارها على الشرق في معركة [اكتيوم] عام [31 ق.م.]، ولم يحققه أحد غير الأمريكان في الألفي سنة الماضية.

إن [فرانسيس فوكوياما] الذي حاول إعطاء الغطاء الفلسفي للانتصار الأمريكي السياسي [في مقالة «نهاية التاريخ» المنشورة في صيف 1989 في مجلة «ناشنال انترست» الأمريكية]، عبر ربط الليبرالية الأمريكية بكتاب هيجل «ظاهريات العقل» (2)، هو مجرد تلميذ لشارح عادي لهيجل، هو: [الكسندر كوجيف]، بالقياس إلى آخرين قدّموا رؤية عن الميحية مثل، [هربرت ماركوز] في «نظرية الوجود عند هيجل» و«العقل والثورة»، و[جان هيبوليت] في «مدخل إلى فلسفة التاريخ عن هيجل» و«هيجل وماركس».

يقدم النبي [محمد]، مع وضعه للأساس الايديولوجي السياسي للدولة الاسلامية التي استطاعت أن تنهوا الزعامة العالمية من (بيزنطة) و(فارس)، نموذجاً متبايناً، مع ما سبق، للشخصية السياسية: إنه يجمع في ذاته، الثالوث [فكر -

سياسة - تنظيم]، وهو لا يعتبر الحاضر كنوع من البرهة المقطوعة زمانياً عن الماضي والمستقبل، بل يعني رؤيته السياسية على أساس ترابط وتواصل هذه [البرهات] الزمانية الثلاث: لذلك فهو لا يتعامل مع التوازنات القائمة على أساس أنها المحدد الأساسي للفعل السياسي، وإنما باعتبارها عنصراً ثانوياً، لا يجوز تجاهله، بالقياس إلى المنظور البعيد المحدد لاستراتيجيته السياسية،

«مقرونًا مع وعي وضع التوازنات القائمة، لا العكس، أي لا يكون التوازن هو العنصر المحدد للرؤية والفعل السياسيين، وبالتالي إلى عدم طغيان الراهن على الماضي والمستقبل. لذلك كنا نراه في وضعية المتصلب العقائدي أثناء فترة الضعف المكية، لأنه كان في مرحلة التأسيس، حيث يكون التصلب نوعاً من الرداء المتين نعرض طبيعة المبدأ الجديد، وتكون المرونة بالوقت نفسه، أي أثناء هذه المرحلة الأولى، نوعاً من الانتحار الذاتي. وهو لم يبدأ بإظهار مرونته إلا بعد الهجرة إلى [يثرب] أمام اليهود و[المنافقين] [من أمثال الخزرجي عبد الله بن أبي] فيما حافظ على تشدده إزاء قريش، وهو لم يقدم إشارات مرنة للأخيرة إلا في لحظة انتصاره عليها في [بدر] أثناء تعامله مع مسألة الأسرى، الشيء الذي لا يمكن عزله عن هدفه الرامي إلى احتوائها في إطار «الدعوة الجديدة» لا تحطيمها، مما يمكن أن يفسر إعطاء القريشيين المهاجرين في دولة [المدينة] اليد الطولى على حساب الأنصار، وكذلك إعطاء [الكعبة] المكانة المركزية على حساب [أولى القبليتين] في القدس حيث نرى توجه المسلمين بصلاتهم إلى مكة، بدلاً من القدس بعد الهجرة، وهذا إضافة إلى كونه يعبر عن يأس ضمني عن إمكانية احتواء [يهود يثرب] فإنه يعطي هدفة بعيدة للمسلمين الذين دخلوا في صراع ضار مع قريش من أجل أسلمة مكة كأرض وسكان، وفي الوقت نفسه، يغري القريشيين بالطرف الآخر، بأن قريش سيكون لها القيادة السياسية للدعوة، وأنها ستكون هي

العاصمة المعنية [أي مكة] وأن الهجرة لا تعني عكس ذلك، حيث أن يشرب هي نوع من المكان الاضطرابي الذي سيفقد أهميته إذا ما أعطت قريش إشارات أخرى للنبي.

في لحظة الهجرة التي مثلت حالة الضعف الأقصى، سياسياً، وعندما اقترب منه (سراقة بن مالك) ليقته في الصحراء المقفرة، بتكليف من قريش، نرى النبي يقول له: «إن تركتني فلك تاج كسرى» الشيء الذي حققه ابن الخطاب، بعد أربعة عشر عاماً، حيث استدعى (ابن مالك) من مكة، وأعطاه ما وعده به النبي، وذلك إثر معركة [القادسية]. إن ذلك لم يكن نوعاً من الرومانسية البطولية، التي تحاول التعويض عبر البلاغة والكلمات الكبيرة، عن لحظة ضعف راهنة مما يعبر عن اليأس وليس عن الإصرار والصلابة، بل هو قولٌ من رجل يعرف، جيداً، ليس، فقط هدفه البعيد، وإنما، أيضاً، الطرق المتعرجة والمتلوية والمستقيمة كلها، المؤدية إلى ذلك الهدف (3)، لهذا، فهو لم يكن يهاب المرونة في لحظتها المناسبة [صلح الحديبية]، بشرط عدم تعارضها مع الهدف [أي عدم إنشائها لعوائق تحول دون ذلك الهدف عبر التنازلات المقدمة]، وكذلك، فإنه كان لا يخشى من استخدام العنف حتى بشكله الأقصى، [كما استخدمه مع بني قريظة إثر معركة (الخندق) وكذلك ما فعله يوم (خيبر)]، ولكن مع ادراكه بأن هناك وظيفة يستطيع عبر استعمالها في الحالتين، ووفق حسابات دقيقة، أن يقطع خطوات متقدمة نحو الهدف، وإلا فلا.

لهذا فإن مرونته التي أبداهها، في لحظة قوته القصوى، أي يوم فتح مكة [والتي، بالمناسبة، ترافقت مع خشونته مع زعيم الأنصار (سعد بن عباد) الذي قال أثناء دخوله مع جيش المسلمين إلى مكة: «اليوم ذلت قريش»]، إنما دفعه إلى نزع راية الأنصار منه، وإلى قوله: «بل اليوم يوم عزت فيه قريش» [، تعبير

ليس عن الحلم أو التسامح أو التفاوض عن أساءات وعداوات الماضي وجراحاته، بل عن إدراكه بأن الدعوة لا يمكن أن تحقق ما يصبو إليه، وهو توحيد العرب للإنطلاق إلى تحطيم دولتي [بيزنطة وفارس]، إلا إذا كانت قريش في صلبها وعلى رأسها، وهذا ما يتطلب احتوائها وتصديرها وليس تحطيمها وإذلالها، وكان يدرك آنذاك أيضاً، أن السياسة لا تكفي في هذا المجال، بل يجب تعزيزها وتبطينها بالمال، مما دفعه إلى سن سياسة «المؤلفة قلوبهم»⁽⁴⁾، أثناء توزيع الغنائم، في غزوة [حنين]، أي بعد فترة قصيرة من فتح مكة، هذا إذا لم نتحدث عما يعنيه فتح بلاد الشام والعراق ومصر، مالياً واقتصادياً، للقريشيين ذوي التعامل التجاري القديم مع تلك البلدان.

نلاحظ أن العقائد التركيبية، التي لا تفصل بين بحالي (الروح) و(المادة) أو (النظر) و(الممارسة)، تقدم ساسة قادرين على المزج بين عناصر الثالوث [فكر سياسة تنظيم]: إن الثلاثي [موسى - هارون - يشوع]⁽⁵⁾ الذين قادوا اليهود، في صحراء سيناء، إلى [أرض الميعاد] يقدمون صورة عن تناغم الجوانب الثلاث. كما أن (عزرا) قد استطاع جمع الجوانب الثلاث في شخصه، حيث قدم فكرتي [المختارية] و[الصفاء العرقي] للعبرانيين، واحتقار الغرباء (الغوييم)، مع ضرورة التعاون السياسي للعبرانيين مع الفرس إضافة إلى تدوين التوراة وإنشاء [الكُنس] وذلك ليس فقط لإحياء اليهودية ومنح الهوية الذاتية، وإنما أيضاً، من أجل إنشاء آلية تنظيمية تستطيع حفظ هذين الشيئين في حال التعرض، مرة أخرى، لسبي آخر مثل الذي قام به [نبوخذ نصر] البابلي، والذي استطاع اليهود في عهد [عزرا] تجاوز آثاره عبر تحالفهم الجديد مع الفرس الذين احتلوا الهلال الخصيب ومصر بين عامي [539-525 ق.م].

لقد قدم الاسلام شخصية [النبي محمد] السياسية التي استطاعت جمع

الجوانب الثلاث تلك، وقدمت الماركسية (لينين) و (ماو) و(غرامشي)، وقدمت الصهيونية [ثيودور هيرتزل]، [حاييم وايزمن] و[دافيد بن غوريون]، فيما أعطت الأصولية الإسلامية الحديثة كلاً من [المردودي] و[سيد قطب]: حيث نلاحظ عند هؤلاء، جميعاً، اجتماع الفلسفة الزكيفية للوجود مع تلك الجوانب الثلاث المجتمعة في شخصيتهم السياسية، زائد رؤيتهم المترابطة لعناصر الزمان الثلاث [ماضي، حاضر، مستقبل] وبنائهم للرؤية والفعل السياسي على أساس هذا الترابط الزماني.

إن المصلحين السياسيين الكبار في الحضارة الغربية ذات التفكير الثنائي التجريبي، هم بغالبيتهم وعلى العموم، ذوو قدرات سياسية تنظيمية [هنري الثامن، كرومويل، لويس الرابع عشر، نابليون بونابرت] ومفتقدون للحدّ الأول [الفكر] فيما كان من يقدم الفكر، ويفتقد للحدّين الثاني والثالث، غالباً ما ينتهي إلى الفشل السياسي [= روبسبير] ولا يستطيع أن يعطي أكثر من نماذج أخلاقية وبطولية، فيما يبنّ السياسي الفرنسي [بوانكاريه] في العشرينات، حدود النموذج البيروقراطي الذي لا يستطيع أكثر من تنظيم إدارة الوضع القائم وتسييره والحفاظ عليه، ولكنه غير قادر، في الوقت نفسه، على الارتفاع إلى مستوى توظيف القوة السياسية التي يملكها بي يديه والآتية من أسلافه [= كليمنصو]، مما يؤدي به في النهاية، إلى تضييعها وفقدانها، الشيء الذي ينطبق على حالة رئيس الوزراء البريطاني [نيفيل تشمبرلين] الذي اتبع سياسة تهدئة شهوة هتلر التوسعية عبر تقديم التنازلات له [كما حصل عندما سمح له باحتلال تشيكوسلوفاكيا في (مؤتمر ميونيخ) في أيلول 1938] على أمل أن يستطيع الحفاظ على الوضع القائم، الأمر الذي لم يؤد لأكثر من تصعيد حدود الشهوة الألمانية إلى أبعاد أوسع [= بولندا عام 1939، وبالتالي إلى انفجار

الحرب في أيلول 1939 .

يلفت النظر في هذا المجال أن منظر وموسس [الاشتراكية الديمقراطية] (إدوارد برنشتين) في عام 1898، قد حاول إلغاء التاريخية، كبعد فلسفي نظري، من الماركسية واعتبر الهدف مساوياً [اللاشيء] (6) ومستبدلاً بإيهما بـ (الحركة) و (الراهن) و [الظاهرة]، وبالتالي إلى تكريس سلطة الأمر الواقع والتوازنات القائمة والحاضرة في الراهن الرأسمالي الأوروبي الغربي على سياسي [الاشتراكية الديمقراطية] ومنظريها أثناء رسم رؤاهم وسياساتهم وممارستهم العملية، وقد احتفظت الستالينية، كمتابعة فلسفية لتفكير [إدوارد برنشتين] بالعداء للتاريخية مما دفعها إلى تهميش صلات ماركس بهيجل، وإلى تجاهل البعد الفلسفي للماركسية [كما هو موضح في «مخطوطات 1844»] وإلى إقامة رؤيتها للماركسية على أساس يودي، عملياً، إلى جعلها نظرية اقتصادية سياسية محضة، ولتحويلها إلى شكل أقرب إلى «علم اجتماع شعبي» ومُبسط [كما حاول بوخارين في العشرينات، والذي أشار لينين في وصيته، إلى أنه لم يفهم الديالكتيك]، وهذا ما أدى إلى تقديم الماركسية الستالينية، بصورة أقرب من أي شيء آخر، للمادية الميكانيكية التي قدمها [عصر الأنوار الفرنسي] في القرن الثامن عشر، والتي كافحها ماركس كثيراً.

صحيح أن الستالينية في الثلاثينات، قد ركزت كثيراً على منظور مستقبلي يهدف للوصول إلى الاشتراكية، وبعدها، إلى الشيوعية، عبر تنوير «الحاضر» وتجاوز التخلف والتأخر الروسيين، كما أشار ستالين في إحدى كلماته أثناء فترة [الكلخزة] [1929 - 1932] إلا أنه اضطر، في النصف الثاني من الأربعينات، ورغم الانتصارات الضخمة على صعيد السياسة الخارجية والتأييد الداخلي الواسع الناجم عن انتصاره على النازية، لأن يكون محافظاً على

[الراهن] وأن لا يطور البنية السياسية العائدة للمجتمع السوفياتي بما يتناسب مع المعطيات الجديدة لما بعد الحرب ومع البنى الاقتصادية الاجتماعية الثقافية التي أفرزتها الثورة الصناعية بقيادة ستالين، في الثلاثينات، وذلك نتيجة لإدراكه أن ذلك يتطلب تغيير أسلوب إدارة الحزب والسلطة السوفياتيين الذي اتبعه منذ عام 1924، كما أنه بالتأكيد كان متخوفاً من أن السماح بإطلاق القوى الكامنة في المجتمع السوفياتي المتحدّد سيؤدي لنشوء أوضاع لا يمكن السيطرة عليها من فوق، مما يعني في النهاية، الإطاحة بالبيروقراطية الحاكمة، إما عبر قوى حزبية شيوعية تحاول التلاقي مع فئات اجتماعية معينة أو بواسطة تعبيرات سياسية جديدة تفرز من خارج الحزب الشيوعي وهذا ما يفسر التصفيات العديدة التي مورست في الحزب السوفياتي والكتلة الشرقية بدءاً من عام 1949 وحتى وفاته في آذار 1953.

لم يحاول [بريجينيف] أكثر من تكريس سلطة الأمر الواقع الموروثة عن ستالين [الذي حاول (محروتشوف) أن يصلحه «عشياً لا أن يغيره»] على الصعد الفلسفية السياسية التنظيمية، وقد حاول استخدام السياسة الخارجية من أجل تعويم ذلك الموروث، بدلاً من معالجته داخلياً، وقد اتسمت سياسته الخارجية بالبراغماتية والنفعية، فيما كانت سياساته الداخلية تنسم بالمحافظة والضربات الإنتقائية [تعامله مع (سولجنتسين) و(زاخاروف) و(شارانسكي)]، إضافة إلى مبدأ [بريجينيف] الذي يعطي الاتحاد السوفياتي الحق بالتدخل في الأوضاع الداخلية في حلف وارسو في حال نشوء أوضاع خاصة بأحد البلدان [تشيكوسلوفاكيا عام 1968] يمكن أن تؤثر على بلدان الحلف ككل ومعتبراً أن هناك ترابطاً بين الجوانب الأيديولوجية السياسية الأمنية في دول حلف وارسو ككتلة واحدة.

لذلك فإن اتجاه «غورباتشوف» إلى «الاشتراكية الديمقراطية» قد كان متابعاً فلسفياً للاستالينية، مع إعطاء ما هو مضمّر وضماني أبعاده الصريحة، فيما كانت سياساته قائمة على أساس القبول بالراهن الخارجي، المتمثل في قبول التفوق الغربي عالمياً، ورسم السياسات السوفياتية الخارجية والداخلية على أساسه، وبالتالي إلى قلب معادلة «بريجينيف» (7)، وإلى جعل [الأمر الواقع العالمي] محددًا وحيدًا لكل ما قام به «غورباتشوف» داخلياً وخارجياً، دون وجود أي ربط مع ماضي التجربة السوفياتية أو أي منظور مستقبلي بعيد يحدد الهدفية التي يريدها من سياساته وممارساته. وهذا ما يفسر تبدل الخطاب الايديولوجي بين فترة وأخرى من مراحل [البيروسترويكا] حيث قام (غورباتشوف) و(ياكوبليف)، من أجل تمرير ما قبلوه في البداية أو ما أرادوه، بتجريح الشيوعيين ما يريد أصحاب [البيروسترويكا] تحقيقه، قطرةً فقطرة، حتى تم إعلانها صريحة في [مشروع برنامج تموز 1991] أي في الوقت الذي كانت اللعبة فيه قد انتهت، فيما لم يستطع الشيوعيون أن يقوموا بأكثر من ذلك الانقلاب اليائس والبائس في 19 آب 1991 كرد على ذلك، والذي لا يرقى مستوى أداء الشيوعيين فيه لأكثر من إعطاء صورة عن أناس مترددين ولا يحددون بالضبط ماذا يريدون أو ماذا سيفعلون، الشيء الذي أعطى الشيوعيون الصينيون صورة معاكسة له، يوم 4 حزيران 1989، أثناء قمعهم لحركة الطلاب.

تعطي التروتسكية نموذجاً يركز على قلب التوازن لصالح البعد المستقبلي وعلى حساب الرؤية الدقيقة للتوازنات القائمة، كما أنه يحاول تسخير [التاريخية] وتجييرها وقولبتها لصالح الهدفية الثورية. إن نظرية [الثورة الدائمة] تقوم على آلية معرفية كهذه، وهو ما كان يدفع أصحابها إلى مغامرات فاشلة

متكررة تتسم بالرومانسية الثورية ولا تحوي حسابات دقيقة تبين علاقة الهدف والطرق المؤدية إليه عبر إمكانات الحاضر القائم وبدون الاستفادة من دروس التجارب الماضية، وهذا شيء نراه عند [اليعاقبة] و[روبسبير]، أيضاً، الأمر الذي استمرت عليه [البلاكنكية]، كورثة لليعاقبة، والتي انتهت إلى مجرد عصبية متآمرة وانقلابية معزولة عن حركة القوى الاجتماعية. فيما قدم التاريخ الاسلامي نماذج مشابهة متمثلة في حركة [الخوارج] التي أرادت تحقيق كل شيء وفوراً، ووضعته في مقابل (الراهن) الذي رأته فيه بذور الفساد والردة عن [المبدأ] الذي وضعه القرآن، وهذا ما يفسر البطولة والميل إلى الموت وعدم مراعاة التوازنات القائمة، حيث يقفرون فوقها عبر [الاستشهاد] الذي يعدونه أقل ألماً من عذاب [تخظيم المشال] المرسوم في الذهن عبر صدامه مع عوامل الزمان القائم التي تميل إلى جعله متأكلاً ومتكلساً وفق مصالح وأهواء وميول البشر الدنيوية، الشيء الذي كان يدفعهم إلى حالة مطلبة وتطهيرية تجاه النفس وبالتالي إلى نخبوية تجاه الآخرين، والتي، أي هذه الأخيرة، انتهت إلى نزع تكفيرية [= انغزالية] عن الآخرين، لا هوادة فيها، حيث آلت إلى أن تشمل، ليس فقط المسلمين الواقفين مع الهاشميين والأمويين أو من على الحياض، وإنما، أيضاً، كل من يخالفهم من الخوارج أنفسهم، مما أدى إلى صدامهم مع الجميع، وإلى حدوث انشقاقات عديدة شهدتها حركتهم، فكرياً وسياسياً.

(2)

ترافق نشوء الدولة المركزية الموحدة لبلاد الرافدين، والتي امتدت مع [سرجون الأكادي: حوالي 2250 ق.م.]، إلى بلاد الشام مع ظهور [التوحيد الإلهي] المتجاوز لحالة تعدد الآلهة الموجودة عند السومريين الذين لم يستطيعوا إنشاء أكثر من [ممالك مدن] مشتتة ومتصارعة. وتعطينا ملحمة [إينيرما إيليش]

البابلية، التي ظهرت حوالي عام [3200 ق.م.] ، أول تعبير إنساني عن الله الواحد [مردوخ] الذي استطاع إخضاع الآلهة لسيطرته، عبر تنظيمه لوظيفتها كتعبير عن قوى الطبيعة أو كوسيط بينه وبين البشر، مما عنى وصول الإنسان إلى تصور متنسق للوحدة الكونية الوجودية الشاملة للكون والطبيعة والبشر، وإلى ربط الفعل الانساني تجاه الطبيعة والبشر الآخرين بهدفية وجودية محددة تتجاوز الظاهر المحدود والطارىء الزماني لتصل بغايات يضعها الكائن الأعلى، وتهدف في الوقت نفسه، إلى التواصل معه عبر الخضوع له واتقائه [عبر تجنب الشر] خوفاً من غضبه.

نلاحظ هنا، كيف كان اكتساب (مردوخ) للفعالية الكونية، على الفضاءين الطبيعي والبشري، مترافقاً مع اكتسابه لـ [الصفات الخمسين] التي أسبغت عليه ككائن أعلى وحيد، بعد تغلبه على آلهة الظلام [تعامت] وإخضاعه للآلهة الآخرين. حيث عنت تلك [الصفات] تديره المستمر للكون وسيطرته الدائمة واللامتقطعة، في أية برهة زمنية، على الطبيعة والإنسان.

كان الملوك الأكاديون والبابليون إما أبناء آلهة أو ممارسين لشكل الحكم الإلهي الذي يستمد شرعيته من الكائن الأعلى، لا من البشر، وقد قدمت الدولتان الأكادية والبابلية ومن بعدهما الآشوريون والكلدانيون [أي البابليون الجدد] نزوعاً قوياً للسيطرة على الفضاء الجغرافي عبر التوسع الحربي والسيطرة على البلدان الأخرى، وعلى الفضاء الطبيعي حيث تم تنظيم الري والزراعة عبر آليات مركزية كانت تشرف عليها الدولة، كجهاز أعلى، وعبر تسلسل إداري هرمي يبدأ من شخص الملك الذي كان يحكم وفق طريقة مركزية مستبدة.

لقد أدى ذلك إلى جعل السياسة نوعاً من التعبير المكثف عن كلية واحدة شاملة لعناصرها [رؤية كونية طبيعية اقتصادية اجتماعية فكرية] حيث

تقدم الرؤية والممارسة السياسيتين نوعاً من التركيب العضوي الذي يتخللها مع تلك العناصر ويوصلهما معاً، في إطار واحد.

إن وظيفة [يهوه] لا تقتصر على إعطاء اللاهوت للعبرانيين، بل تمتد إلى التوجيه السياسي لهم للدخول إلى [الأرض الموعودة] لبنائها على نموذج تعاليمه لتكون جنته على الأرض، والتي نجد تعامله معها يصل إلى حد اعتبارها [زوجة خائنة] [كما في (نبوءة هوشع) (8) للتعبير عن غضبه على [الشعب المختار] الذي تجاوز المحظورات الإلهية حيث اتخذ من آلهة الكنعانيين والفينيقيين شريكاً له، مما دفعه إلى امتحان «شعبه» عبر السبي البابلي، والذي نجد [قيامته] منه لا تتم إلا عبر رجوع [الشعب] إلى [يهوه] الذي يتخذ صورة أقرب لـ [الأب] الراعي لشعبه، حيث نجده في (نبوءة حزقيال) مخاطباً أورشليم [وأخذت بينك وبناتك الذين ولدتهم لي وذبحتهم لها [أي للتمائيل والأوثان الغريبة] طعاماً. أفامر يسر من فواحشك. إنك ذبحت بني وسلمتهم ليجازوا في النار لها]، [16: 20-21] ليصل إلى بعث يهوه للشعب الذي يشبهه بالعظام اليابسة التي يحياها [يهوه] بنفخة من فيه، ويكون تحديد حده [أرض الشعب المختار] [47: 12-21] مشروطاً بأن يكون (الرّب هناك) ، [48 : 35].

إن هذه القيامة الجديدة للعبرانيين التي يعطيها «حزقيال» بعد السبي البابلي في عام [586 ق.م] تعبر عن أن [الجنة] هنا، أي على الأرض، وأن امتزاج الشريعة بالسياسة كفيل بالعودة إلى [أورشليم] وإعادة بنائها، الشيء الذي طبقه (عزرا) و (نحميا) من خلال تحالفهم مع الفرس، وقيامهم بإعادة بناء الأسوار وتدوين التوراة، وإنشاء [الكس] (9) إضافة إلى إنشاء المجمع الأكبر، المشرف والمسير لشؤون اليهود. ونلاحظ أن مفهوم [العالم الآخر] لما بعد الموت لا يبدأ بالظهور إلا في السفر الأخير من التوراة، أي [سفر المكيين الثاني]

[الذي كتب في النصف الثاني من القرن الثاني قبل الميلاد] والذي يعبر عن بأس سياسي كبير من العالم الأرضي بعد الاضطهادات الشديدة التي تعرض لها اليهود تحت الحكم السلوقي ومحاولة فرضهم للأففة اليونانية على العبرانيين، ولكن من دون فقدان كاتب هذا [السفر] لقوة الإيمان الروحي بـ [الشرعية اليهودية] التي أصبحت حافظة لليهودية وأداة تعويضية عن خيبات السياسة، وحبلًا يساعد على التواصل مع [يهوه] الذي نأى بعيداً عن [الشعب]، حيث كان مفهوم [العالم الآخر] تعبيراً عن الابتعاد الممزوج بأمل وإرادة شعب يتوق للتواصل مع [الكائن الأعلى] ولو عبر طريقة [الثواب] للمؤمنين و[العقاب] لمضطهديه في [عالم ما بعد الموت]، الشيء الذي يعبر عن الاحباط السياسي الشديد لليهود في العصر السلوقي.

إن عملية تجريد (الله) من صفاته وإيصاله إلى حدود (العطالة) الكونية، التي قام بها المعتزلة، قد اصطدمت مع طبيعة التفكير الاسلامي. فمعارضوهم، الذين ترعّمهم «أحمد بن حنبل» كانوا يرون [الشرعية] [التي هي مجموع القرآن والسنة] كنوع من الامتداد الوجودي لحضور الله على الأرض وكنوع من /حاكميته/ على البشر في المجالات السياسية والاجتماعية والاخلاقية⁽¹⁰⁾، وهم على الرغم من عدم تحوّلهم في مجالات ما وراء الطبيعة، التي رفضوا بإصرار الدخول إليها لقناعتهم بعدم قدرة الإنسان على تحديدها والبرهنة عليها أو نقيها، إلا أن إيمانهم القلبي، لا التأويلي، بما جاء حولها في القرآن، كان يعني أنهم يعتقدون بوجود تواصل بين الميتافيزيقا والسياسة. فيما نجد الأشاعرة، من خلال نظرية [الكسب] التي تؤدي للقول بالخلق الدائم للأفعال البشرية من قبل الله وما عناه ذلك من أن الانسان غير مائل لحريته وإرادته، يقيمون تواصلاً عضوياً ومباشراً بين العالمين (الالهى) و(الطبيعى البشرى) وإلى إخضاعهم

الثاني، بكل مجالاته الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية، الاخلاقية، لسلطة (الله) الدائمة الحضور والتدخل المستمر في كل آن.

وعملياً، فقد أدى ذلك بالأشاعرة، ضمناً أو صراحةً، إلى اعتبار المشروعية السياسية ذات طابع إلهي، لا بشري، من حيث مصدريتها، وإلى جعل (الله) حاكماً سياسياً للبشر. وهذا ما يفسر جاذبية الأشاعرة بالنسبة إلى نظم الحكم السياسية الإسلامية. حيث رأينا العباسيين المحكومين من قبل السلاجقة، يتجهون إلى تبني الأشعرية الممزوجة مع الشافعية، كمذهب رسمي للدولة في زمن [أبو المعالي الجويني] وتلميذه (الغزالي) [1058-1111م].

إن مفهوم [الجهاد] في الاسلام لا يقتصر على الاطار الدفاعي عن الأرض الإسلامية والمسلمين وإنما يمتد إلى محاولة [أسلمة] الأرض والبشر جميعاً لإنشاء (مملكة الله) على العمورة كلها، لبناء (المجتمع الصالح) الذي تسود فيه شريعته. فهو شكل امتدادي وتوسعي، يحوي مشروعاً عالمياً يتجاوز الحدود القومية، هادفاً لجعل الاسلام هو السائد على البشر، من منطلق أنه يحوي [الشريعة النقية] لله، دون غيره من الأديان التي يعتبرها إما خارجة أو منحرفة.

أدى هذا بالاسلام إلى مفهوم اصطفاي للمؤمنين بالاسلام تجاه الآخرين، والحقيقة أن اليهودية إذا حوت الاصطفاء العرقي والمختارية الإيمانية لشعب معين، فإن الاسلام يعطي معتقة تلك المختارية بدون أن يقيد حدوده بشعب أو عرق أو قومية معينة، حيث لا يهدف إلى سيادة شعب على شعب، عبر اعتبار الأول أعلى وأصفى عرقياً، وإنما إلى جعل بني البشر جميعاً أمة واحدة عبر أسلمتهم، بهذا الشكل أو ذاك، حيث تساوي (الأمة) في الاسلام ما تعنيه كلمة [الملة] لا أكثر ولا أقل، وهي مثل اليهودية لا تحددها الجغرافيا ولا الأرض، وإنما يحددها انتشار وتوطن المسلمين، فكلما امتدوا تتوسع حدودها، وهذا ما

يجعل مفهوم [الأمة] في الاسلام ذا طابع ما فوق قومي، ويأخذ شكلاً ملئياً، ويكون من حيث مداه هادفاً إلى تشكيل حكومة عالمية تريد أن تطبق شريعة الاسلام ناموساً حاكماً للبشر، الذين سيوحدهم الإيمان، وليس أي شيء آخر، في إطار سياسي اجتماعي تكون فيه، عبر تطبيق الشريعة، [الحاكمية] لله وحده، وليس لغيره.

تميز الديانات [البابلية - اليهودية - الاسلامية] بأنها غير هروبية من عالمي (المادة) و(الجسد)، وبأنها ذات طابع حسيّ، وتحاول بناء عالمها الروحي عبر العالم المادي، وبالتالي فإن مفهوم (العمل) هو أساسي فيها. لذلك فإنها تقدم تعاليماً للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى محاولة تنظيمها لعالم الأخلاق الذي أدى إلى غوصها في مملكة الجسد ومحاولة وضع قوانين تفصيلية تؤدي إلى سيطرة الانسان عليه، وتوظيفه بشكل يمنع من أن يتحول إلى أداة لتهديم الانسان أو بما يمنع من أن يكون معيقاً لانطلاق العمل التي ترى هذه الأديان تطابقها مع عملية ضبط الغرائز وسيطرة الانسان على جسده. إنها ديانات غير عاطفية، ولا تقوم على أساس ضبط وتنظيم داخل الانسان، أي جانب الشعور والأخلاق، بل إنشاء بناء تناغمي يكونان فيه خاضعين للجانب العملي من الانسان الذي يعني أن الحياة الاجتماعية السياسية للفرد هي الطريق إلى الله عبر إقامة مملكته وشريعته في الأرض. وهي ديانات عبرت عن انهيار المجتمع الأمومي، وبداية الدور المركزي للأب، الشيء الذي رأى تعبيره الرمزي في أخذ [الشمس] للدور الأساسي على حساب [القمر] (11) الذي كان يتطابق دوره المركزي مع سيادة [الآلهة الأم] كما نرى في الميثولوجيا السومرية، (12) وليس صدفة أن التناقض الرئيس لـ [مردوخ] مع بقية الآلهة قد كان مع آلهة أنثى هي [تعامت] التي مثلت الظلمة والمياه العميقة

الغامضة [الشيء الذي يجمعها التفكير الانساني في تصوّره للرحم] وكانت متحالفة مع الأفاعي.

ونلاحظ في هذا الاطار، أن الديانات التي قامت على أساس الاحباط والهزيمة السياسيتين، كان القمر يلعب دوراً أساسياً فيها، كما نرى في ديانة [تموز] أو عند الشيعة الذي لا تختلف بكائياتهم على الحسين عما كان يجري في بلاد الرافدين القديمة تجاه [تموز] المقتول الذي كانت تندبه النساء بوصفه [القمر الغائب]، الشيء الذي يمكن أن يفسّر النزعة المهدية الخلاصية الموجودة في هاتين النزعتين الدينيتين مما يتطابق مع انتظار عودته وتوقعها في إطار دورة تنتهي بالخصب والخلق [الانتصار على الشر والقحط]، وهذا شيء يكون مفهوماً إذا طابقناه مع كون [عشتار] أمّ لـ [تموز] عند البابليين الذي ساد عندهم النزوع البطريركي الأبوي مثلاً في [مردوخ] مما يعبر عن تحالف الأم والابن ضد الأب كما نجد في حلم [يوسف] في «سفر الخروج» الذي يشبه أمّه 13- بالقمر وأباه بالشمس واخوته بالكواكب، وهم في حالة سجود له، في نوع من التمرد الأوردي الضمني ضد الأب، وخاصة أنه يأتي إثر إنقاذ يوسف لأهله، مع المصريين، من المجاعة والقحط، فيما لم يستطع [يعقوب] أن ينقذه من المصير الذي تمثل في إلقاء إخوته له في البئر العميق.

نلاحظ أن هذه الديانات العملية لا تتميز بالعمق الفلسفي والميتافيزيقي، بخلاف الأديان التي تركز على جانب الباطن والشعور الداخلي. وغالباً ما تولد الأديان العملية نزعات تبسيطة، وميولاً حرفية عملية، ويكون فيها جانباً [السلوك] و[التقوى العملية] أهم وأكثر أساسية من حالة [السمو الروحي] المطلوبة من قبل الراهب الكاثوليكي أو المتصوف الإسلامي. وليس صدفة، سيادة الرهبنة على مسيحية القرون الوسطى ابتداء من القرن الرابع، والتي طغى

فيها تفكير القديس [أوغسطين] الذي مزج الثنائية المانوية الفارة من الجسد والعمل مع مفهوم [النعمة]، حيث لا يمكن الوصول للأخيرة، والرامزه إلى الخلاص المسيحي، إلا عبر التطهر من عالم المادة وأدرانها مع شروور الجسد، مما شكل متابعة لمفهوم [الخطيئة الأصلية] الذي يأخذ دوراً مركزياً في تفكير القديس [بولس] الذي كرّس الديانة الثنائية المسيحية، (14). وقد أتت البروتستانتية، مع النهوض الأوروبي، لتعبر عن ثورة دينية عملية [هي عودة بالأساس إلى التوراة] على تلك الكاثوليكية الأوغسطينية التصوفية، فيما نجد، على الطرف الآخر، سيادة التفكير الصوفي في فترة انحطاط الحضارة الإسلامية، بدءاً من القرن الرابع الهجري، إضافةً إلى الأشعرية التي انتهت إلى اتحاد التصوف وأفكاره مع كثير من عناصر التفكير الباطني، كما نراها عند الغزالي [1058-1111م].

(3)

تطابق التعدد الإلهي عند اليونان مع حالة عدم نشوء دولة مركزية واحدة. وقد كان فيليب المقدوني، وابنه الاسكندر، استثناء للقاعدة. والحقيقة أن فلسفة افلاطون تحاول تفسير الكون عبر أن التعدد في (الجوهر) يولد تعدداً في (المظهر)، وبدون أن يكون هناك مدبر أو خالق أو مسير واحد للكون، مما يشكل أساس فلسفته في [المثل] وعلاقتها بـ [الظواهر]. وقد كان في أثينا فصل للعمل عن النظر، ربما كان ناتجاً عن التبطل الذي كانت تعيشه فئة المواطنين، مما جعلهم يرون التأمل والفكر في وضعية أرقى من الممارسة، فيما كان العمل من نصيب العبيد.

كما أن الأفلاطونية قد اعتمدت عليها كل أشكال التصوف اللاحقة، الغربية والشرقية، لأنها قدمت ذلك الفصل بين [المثل] و [الظواهر]، أي بين

عالمي (الروح) و (المادة) أو (الفكر) و(العمل)، واعتبرت أن وصول الإنسان إلى [الجوهر] لا يتم إلا عبر اتحاده العرفاني لا العملي، بعالم «المثل» عبر التجرد من عالم (الظواهر) الفانية.

إن [مثل] أفلاطون تتعارض مع الوجدانية الكونية، وتتوافق مع حالة الوثنية الهيلينية التي كانت تعيشها [أثينا].

ونلاحظ أن أرسطو من خلال نظريته حول [الإيجاد والترك] لا يعطي لـ[الكائن الأعلى] سوى وظيفة شكلية، نرى حدودها من خلال قوله بـ [قدم العالم] وعدم فئاته، وثانياً من خلال اعتباره أنه لا يملك، بعد عملية الإيجاد [لا الخلق من العدم] (15) سوى أن يترك لقوانين الطبيعة وللإنسان أن يتطابقا ويتفاعلا في عالم لا يستطيع فيه ذلك [الكائن الأعلى] أن يتدخل بشيء. لقد ولدت نظرية أرسطو الوجودية هذه، مفهوماً للعمل، يركز على استقلالية الفرد الإنساني في مواجهة المعطى الكوني والطبيعي، وقد استطاعت أوروبا الناهضة، مع [الأكويني] و [ديكارت] أن تستخدم مفاهيم أرسطو، هذه، فيما رأينا سيطرة التفكير الأفلاطوني على العصور الوسطى، بدءاً من [أفلوطين] (16) ومعاصره [ماني] [214 - 274م]. وقد كان المفهوم الأرسطي لـ [العمل] قائماً على سيادة الإنسان على الكون، بوصفه (الكائن الأعلى) فيما كانت مفاهيم الأديان التوحيدية الشرقية حول (العمل) قائمة على أساس وكالة ونياية الإنسان على الأرض وجعلها وسيلة للتقرب من (الله) عبر تأسيس مملكته، هناك [بابل - أورشليم - مكة] (17).

إن سيطرة السلوقيين، خلفاء الاسكندر المقدوني، على سوريا قد توافقت مع تأكيدهم على الأصل الإلهي لسلالتهم وإن محاولة مزج العناصر الثقافية والحضارية لـ (الهيلينية) مع العناصر [الشرقية] مما ولد ما سمي بالمرحلة

[الهيلنستية]، لم تنجح سوى في احتراق سطحي للشرق، اقتصر على بعض المثقفين عند طائفة [الصدوقيين] اليهود، فيما ظل عامة الشعب ومثقفيه العضويين متابعين للفكر البابلي اليهودي القديم، كما نرى عند (الفريسيين) على سبيل المثال لا الحصر، هذا إذا لم نتحدث عن المقاومة السياسية، كما قدمها (المكابيون) الذي ارتبطوا بالأرثوذكسية اليهودية من الناحية العقائدية.

فيما رأينا /روما/ تكون ساحة خصبة لتلقي التأثيرات اليونانية الفلسفية، بدءاً من القرن الثاني قبل الميلاد، فيما لم يستطع الرومان، ذوو الفاعلية العسكرية السياسية الاقتصادية، أن يقدموا مساهمات فلسفية تذكر. وحتى بعد سيطرتهم على سوريا (64 ق.م) أو ما سمي بالعالم الهيلنستي آنذاك، فإننا نرى الشرق الذي استطاع أن يغلب العناصر الشرقية على الهيلينية في التركيبة الثقافية الهيلنستية كما نجد ذلك عند [فيلون الاسكندراني] (50 ق.م - 20 م) ونومينيوس الأفامي [ت حوالي 180 م]، قد نجح في إنشاء مكافئ فكري لسيطرة روما العسكرية السياسية، إلى درجة أن يعلن الشاعر الروماني [جوفنال] (60 - 140 م): «لقد أخذ نهر العاصي السوري، منذ مدة طويلة يصب مياهه في نهر التير حاملاً معه رطائنه وعاداته وقيثاراته وأوتار أعواده». وقد كانت ثروات سوريا المنجمية وصناعاتها الحرفية، إضافة إلى منتوجاتها الزراعية، ذات أهمية مركزية للامبراطورية الرومانية بأكملها، إضافة إلى كونها ممراً لبضائع الجزيرة العربية والهند وآسيا الوسطى، وقد كان كثير من قادة القطعات الرومانية الموجودة في سوريا ممن أصبحوا أباطرة على /روما/ بدءاً من [فيسباسيان] عام 69 م، إلى أن سيطر السوريون على الحكم الروماني في النصف الأول من القرن الثالث، الشيء الذي ترافق مع سيادة مدرسة بيروت للتحقوق على النظم الادارية الرومانية.

في القرون الثلاثة الأولى، سيطرت الديانات الشرقية [عبادة ديونيسوس، عبادة إيزيس المصرية، ديانة [ميتر] إله الشمس،] على روما. وحتى الأفكار الكبرى التي ولدها المشرق الهيلنستي في العهد الروماني، أي مثل المسيحية والأفلاطونية الحديثة، التي حاولت تقديم فكرة [المواطنة العالمية] كأديولوجيا فكرية للمواطن الروماني، وكمحاولة توفيقية بين الشرق والغرب، لم تنجح في أكثر من صنع الفوضى المعرفية في [روما] وفي دق مسمار كبير في نعشها، كما أن هاتين الأيدولوجيتين قد انقسمتا إلى أشكال شرقية وغربية خاصة [نومينيوس وأفلوطين عند الأفلاطونية الحديثة] و[ماركيون] و[بولس] في المسيحية.

إن انتصار المسيحية البولسية، كديانة رسمية للدولة الرومانية عام [313 م] على الأديان المشرقية الأخرى المتروطة في [روما]، قد واجهته المسيحية الشرقية ممثلة في أريوس (ت 336) الذي أكد على بشرية المسيح، فيما أكد [أبولينارس] أسقف اللاذقية، والذي توفي عام [390] على [الكلمة]، بوصفها أداة تواصل المسيح، ذي الطبيعة والروح البشريين، مع العالم الإلهي العلوي. وقد كانت كل النقاشات اللاهوتية المسيحية، التي ملأت القرن الرابع والخامس والسادس والمتركة حول الطبيعة الثنائية أم الواحدة للمسيح، تعبيرا عن انهيار الحضارة الرومانية. ومن بعدها [البيزنطية]، والتي لم تستطع إنشاء مفهوم محدد للعلاقة بين عالم ما وراء الطبيعة وعالم الحس والمادة، وكل الغبار الذي أثر لم يكن أكثر من صراع على مفاهيم [العمل] و [الإرادة] و [الكلمة] وهو كان تعبيرا عن الفوضى الفلسفية السائدة تجاه هذه المفاهيم، الشيء الذي شمل /روما/ و/بيزنطة/ و/إنطاكية/ و/الاسكندرية/ جميعها، وكان مؤشرا لفشل حلم [الاسكندر] في توحيد الشرق والغرب، حيث لم تستطع روما أن تقدم أكثر من القوة المادية المجردة، فيما لم تستطع تقديم موازيتها الفكرية الخاص، وهذا ما

جعلها نهياً للتأثيرات اليونانية المتصارعة مع التأثيرات السورية، أو لحالات توفيقية وسيطة بينهما، مما أدى لأفولها واضمحلالها بعد أن فشلت في إنشاء آلية فكرية تستطيع امتصاص تأثيرات الآخرين لصالحها الخاص، وتجعل التأثيرات خاضعة وخادمة لقوتها المادية المتفوقة والمنتصرة عليهم بالأصل.

(4)

استند الفكر الغربي الحديث، ابتداءً من /توما الاكوييني/ على مفهوم [الفراغ الكوني الطبيعي] كامتداد ومجال للفاعلية الانسانية، وقد أدى هذا إلى توحيد /الفكر/ و/الروح/ مع /الطبيعة/ و/المادة/ وإلى إنشاء مُحايثة متجاوزة للتفارق الميتافيزيقي بين هذين المجالين اللذين أقامتهما فلسفة [أفلاطون]، ومن بعدها، الأفلاطونية الحديثة والماتوية، وهذا ما جعل [الروح]، بمعناها الديني القديم، غير مفارقة أو متعالية على العالم الحسي.

الشيء الذي أدى إلى جعل العالم الطبيعي يصبح ميداناً لتجوهر الانسان، لا العالم ما وراء الطبيعي. وقد توافق ذلك مع تحول الانسان، ككائن فردي، إلى [الكائن الأعلى] على الصعيد الكوني، وهذا ما أنشأ جداراً بين الانسان وعالم ما وراء الطبيعة، نراه يزداد سماكة خطوة خطوة ابتداءً من [لوك] إلى أن أصبح كيماً مع [كانط] حيث أدى الفكر التجريبي إلى تجاوز التركيبيّة الأرسطية التي أقامت وحدة كونية امتدت من [المحرك الأول] إلى الفرد الانساني الغارق والفاعل في محيطه الطبيعي [الشيء الذي تابعه (الاكوييني) و(ديكارت)]، ليقم سلطة (الظاهرة) على الفكر الفلسفي، وإلى حصر [العقل/ في حدودها، وهذا ما أدى إلى تقليصه لحدود (الفهم) و(الذكاء). وعملياً، فإن هذا الذي حصل على خلفية الثورة العلمية، ومن بعدها الثورة الصناعية، قد أدى إلى جعل الفلسفة ملحقاً بالعلوم الطبيعية، وإلى تقليصها، في النهاية، مع

[كانط] في ميدان [نظرية المعرفة]، حيث ألغى ارتباطها بالميتافيزيقا، وبعلم الأخلاق، وبعلم الجمال⁽¹⁸⁾، كما أن رفضه للنزعة التاريخية المرتبطة عضوياً مع نزعته التجريبية، قد جعلت الفلسفة الكانطية، والتي سيطرت على القرنين الأوربيين الماضيين، محدّدة في إطار الظاهر الحسيّ الراهن، الشيء الذي جعلها ذات طابع وصفي، لا تحليلي، للواقع القائم، ولا تهدف إلى تغييره، بل تريد تكريسه فلسفياً.

أدت التجريبية والكانطية إلى جعل التطور العلمي والتكنولوجي غير خاضع للسيطرة المعرفية، التي لا تستطيع تقديمها سوى الفلسفة التركيبية التي لا تفصل [المجال الطبيعي] عن [الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي - الفكري] وتخضع هذه الكلية الواحدة لحركة الفعل التاريخي. حيث نرى أن ما سمي بـ [العلوم الانسانية] التي أتت مع [كانط] و[كونت] لم تساهم في أكثر من تجزئ المعرفة الانسانية إلى ظواهر منعزلة يقوم الباحث بوصفها وتحديدتها بدون إخضاعها لأية روابط، تقريباً، مع الظواهر الأخرى، وبدون دراسة تطورها التاريخي لتحديد عوامل التشوؤ وقوانين حركتها.

جعل التطور الفلسفي الحاصل على مدار القرن الثامن عشر، من المعرفة الانسانية ميداناً لممالك منفصلة ومتناقضة، فقد فصلت (الروح) عن (المادة) و(العقل) عن (الفهم)⁽¹⁹⁾، كما أدت /المثالية الذاتية/ عند [بيركلي] و[كانط] إلى إنشاء تناقض بين (الذات) و (الموضوع)، وبين [العقل] الذي قلّص إلى شكل حسابي فهمي ووصفي، وبين (القلب) و(الشعور) و(العاطفة). كما وضع /الحدس/ في مجال التصرف والفرن، بمواجهة العقل [= الفهم]، حيث أرادت الرومانسية، ابتداء من (روسو)، الذي تمثل فلسفته احتجاجاً على فلسفة عصر الأنوار الفرنسية المتأثرة بتجريبية [لوك] و[هيوم]، توحيد [الروح] مع

[الحدس] في عملية تضادية مع تلك الفلسفة، ولو أنها انتهت مع [شيلينغ] [1775-1854] إلى صوفية حدسية لا عقلانية ممزوجة مع نزعة تجريبية لا ضابط لها في مجال الطبيعة، الشيء الذي تابعه [برغسون] (1859-1941) الذي فصل بين مجال «الحدس» و«الطاقة الروحية» وبين مجال «الذكاء» و«الفهم» حيث شمل الأخير ميدان الطبيعيات والاجتماعيات، فيما يكون الأول مجالاً للوصول إلى حياة روحية تصوفية فردية متسامية عن الحياة الحسية، كما نرى [شوبنهاور] (1788-1860) يفصل الإرادة عن المعرفة ويجعلهما متعاديتين، ولا يرى الحل سوى في الفن الذي يمكن فتح طريق إليه عبر (الحدس الجمالي) للوصول إلى التلاشي الوجودي في [النيرفانا]، حيث ينبع تشاؤمه من فلسفته القائمة على أساس أن كل ما يمكن أن تطمح إليه المعرفة [- العقل والفكر] هو تسكين وتنظيم للإرادة [- الغريزة]، لا السيطرة عليها.

فيما أكد [اشبنغلر] (1880-1936) على ترافق [الحدس] أو ما سماه بـ [الفطرة المدركة] و [الروح] مع ربيع الحضارة وصعودها، وأن تدهور الحضارة يتلازم مع تحولها إلى [العقل البارد] و [المنطق المجرد] في فترة [المدنية] والتي هي منذرة بسقوط الحضارة القريب.

أدى مسار الفكر الغربي الحديث إلى هزيمة المفهوم الكلي للوجود والانسان، كما نراه عند [اسبينوزا 1632-1677] [وهيجل 1770-1831] و[ماركس 1818-1883]، وربما كان ذلك ناتجاً عن أن الثورة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية التي أقامت عليها الحضارة الغربية صرحها المادي قد شطّت التركيبة الفلسفية القديمة، أولاً نظراً لعدم قدرة الأرسطية الممزوجة مع التومائية والديكارية على تقديم إطار فلسفي يحتوي هذه التطورات النوعية الجديدة التي حطمت أسس التفكير الفلسفي القديم، إضافة للطبيعة الثنائية التي

تسود التفكير الغربي منذ [بولس الرسول] [قتل عام 67م] الذي أكد، إنطلاقاً من مفهوم [التجسد] المسيحي، على تعارض (الطبيعي) و(الإلهي) في فلسفة الكنيسة الكاثوليكية. وقد كان مفهوم (العمل) الذي قدمته البروتستانتية، متجاوزاً لتلك الثنائية التعارضية التي أدت بالكاثوليكية إلى التصوف كحل هروبي من المادة والطبيعة، واللذان وحدتهما مع (الخطيئة الأصلية)، إلا أن (لوثر) لم يستطع أن يأخذ من اليهودية سوى مفهوم (الطبيعة) و (الوجود) كامتداد وفراغ.

يصل عبرهما الإنسان إلى الله، فيما نبذ التزكيفية الوجودية اليهودية في رؤية الكون، لأن اهتمامه كان منصباً على تأكيد سلطة /الفرد/ في مواجهة المؤسسة البابوية، وعلى تأكيد فردية التدين كشعور وممارسة، وهذا ما يفسر التلاقي العضوي للبروتستانتية مع الروحية الرأسمالية، إذا أخذنا تعابير [ماكس فير] (1864-1920)، التي أرادت تأكيد سلطة الفرد البرجوازي على المجالات الجغرافية الطبيعية الاقتصادية الاجتماعية، عبر عملية كاسحة وسريعة استطاعت تغيير كل معالم العالم القديم.

إلا أن هذه الفردية الرأسمالية الجارحة، إذا كانت قد أدت لسيطرة أوسع على الطبيعة فإنها قد قادت الطريق إلى تشظي وتجزئ مجالات المعرفة الإنسانية وإلى فقدان الرابط الكلي، عبر سيادة التخصص، وقد ترافق ذلك مع انتصار الليبرالية الفكرية والسياسي، والتي أكدت على انقسام الأقسام الثلاثة [فرد - مجتمع - دولة] في نوع من [الثالوث] الجديد والذي يسود فيه نموذج الفرد البرجوازي المنتصر بعد ثورة 1789، حيث يجعل الأقنومين الآخرين خادمين لمصالحه أو غير معرقلين أو متداخلين، سلبياً، فيها. كما أن [ذاتوية] المعرفة عند [كانط]، ونسبيتها قد أدت إلى تآدي وفردوية المعرفة، وإذا كان ذلك مع

/اللاأدرية/ قد قدما الأساس الفلسفي للديمقراطية السياسية والعلمانية الغريتين، فإنهما، أيضاً، قد وضعا الأرضية لفقدان الهدفية في المجتمع الغربي المعاصر على الصعيدين الوجودي والاجتماعي، فيما ترك الصعيد الفردي ميداناً لتحقيق (معنى الوجود) في شكل لا يتجاوز إطار الثراء المادي والاشباع الاستهلاكي، وهذا ما يجعل المجتمع الرأسمالي الغربي المعاصر كنوع من [الغابة الانسانية] حيث تكون السيادة للفرد الأقوى الذي يطحن ويسوق ويستخدم الفريديات الأضعف، وعبر آلية اقتصادية اجتماعية سياسية، تستطيع ابتكار التقنيات الأرقى، ولكنها غير قادرة على إنشاء [الإنسان الكامل] الذي طمحت البشرية منذ فجر وجودها للوصول إليه، فكلما زادت نسبة المعرفة ودرجة تقنية الآلات والأدوات المستخدمة، كلما قلت سيطرة الإنسان على مصيره، حيث يستخدم المسيطرون الاجتماعيون التطور التقني والمعرفي لتعزيز سيطرتهم، وليس لتوسيع أفق المجتمع والإنسان المعاصرين، وهذا ما أدى إلى جعل التسيج الاجتماعي يقوم على نوع من اللحمة القسرية التي تستند إلى توجيه المصالح وإشباع غرائز الامتلاك والاستهلاك وخلق الميول، واستخدام المعرفة لإنشاء آليات تحكم/ وسيطرة ليس فقط، في المجالات الاجتماعية، وإنما أيضاً على صعيد الغرائز الانسانية والميول والأهواء النفسية، حيث لا يكون إطلاقها أو إشباعها أو تسكينها من أجل التفرغ أو الوصول للإحساس بالسعادة، وإنما لخلق مجالات يمكن احتوائها فيها أو لمنعها من أن تنطلق في حال عدم إحداث تلك المجالات، في فورات مفاجئة يصعب السيطرة عليها أو مواجهتها.

يلفت النظر في المجتمع الغربي المعاصر ترافق ضعف المستويات الفكرية والمعرفية مع تلك الدرجة الفائقة الدقة من التطور التكنولوجي، وهذا شيء لا يلاحظ، فقط، على الفرد العادي، وإنما نلاحظه عند الساسة والفلاسفة

المعاصرين بغاليتهم وانخفاض مستواهم المطرد بالقياس إلى أسلافهم الغربيين أنفسهم. فأين [جون ميجور] من [دزرائلي]، أو [ميتزان] من [جسان] ~~ميجوريس~~، على صعيد الفكر والمدى المعرفي [وليس الحديث هنا حول المهارة والألاعيب السياسية]، وأين مستوى فيلسوف معاصر، متابع لـ [نيتشه] مثل [جيل دولوز] تجاه فيلسوف آخر مثل [أوز والد اشبنغلر] على صعيد الاهتمام واليادين المعرفية. والحقيقة أن الحضارة الغربية، منذ ديكارت، لم تعان من فقدان الفلاسفة الكبار في أية مرحلة من مراحلها إلا في مرحلة ربع القرن الأخير.

انتقل مركز الثقل الأدبي العالمي إلى خارج أوروبا الغربية والولايات المتحدة، ابتداءً من السبعينات، ولا نجد، الآن، هناك، من يطال [ماركيز] و[سلمان رشدي]. كما بدأ العملاق الآسيوي الشرقي يكشف عن أبعاده الاقتصادية العالمية في الثمانينات. فيما تنفرد الساحة العربية بالأسئلة الفكرية الكبرى، في التسعينات، ومن يراقب مستوى تفاعل الفكر العربي مع هزيمة 1991، ويقارنه مع ما حصل إثر هزيمة 1967، يدرك حجم الفارق النوعي بين هاتين المرحلتين، وحتماً سينعكس ما يموج به الفكر العربي الآن على السياسة، ولو بعد حين، وسيشكل رافعة لها وإطاراً فلسفياً فكرياً لها.

ما زال الغرب يقدم التكنولوجيا الأكثر تطوراً، كما أن انتصار واشنطن الهائل في شرق ووسط أوروبا، وفي الشرق الأوسط بين عامي (1989-1991) الذي أتاح لها التحول إلى القطب الأوحيد للعالم على الصعيد العسكري السياسي، فقد كان على صعيد القوة المادية المجرّدة والعارية، وهو لا يملك قوة دفعه الفكرية المكافئة التي تتيح تقديم الغطاء الأيديولوجي الخاص، وإذا كان المثال الرأسمالي الغربي يمتلك حاذية (ما) فهذا ناتج عن الفشل الاقتصادي

لنظام السوفياتي أولاً، ثم عن الاغراءات الاستهلاكية وأنماط الحياة التي توجيها طريقة الحياة الأمريكية، وهذا شيء ستبان حدوده قريباً، حيث لن تستطيع دول العالم النامي، أو دول المعسكر الشرقي السابق تحقيق اقتراب مضمون النتائج من النموذج الاقتصادي الغربي، كما أن دول آسيا الشرقية قد بدأت تعطي أشكالاً لتنظيم النمو والانتاجية أكثر فاعلية من الغرب، وخاصة [صين دينغ سياوينغ].

(5)

نلاحظ في الفكر التركيبي، بشكل عام، أن البناء الفكري يمتد ليشمل مجالات [الكون الطبيعة الاقتصاد المجتمع الفكر]، وهذا ما يؤدي إلى جعله سياسياً بالضرورة. وقد وصل الأمر بالفيلسوف اليهودي الهولندي [اسينوزا] إلى أن يرى حدود التداخل بين المجالين الإلهي والحسي لدرجة اعتبر الطبيعة هي الله، وأن هناك واحدة تجمعها في إطار أن الأولى هي نوع من [العيان] لـ [الجوهر] الذي هو الله.

من الملفت للنظر أن [هيجل] الذي كتب مؤلفاته اللاهوتية بين عامي 1795-1799، قد وصل عبر تحليل ظاهرة [التجسد] المسيحي، إلى أن [العالم] و[الطبيعة] هي ميدان لتجوهر [الظاهر الحسي] للوصول إلى [المطلق]، وأن هذا الأخير ليس متعالياً، بل محايث، وإن المرحلة الحسية تنطلق عبر تعيين مكونات [المطلق] وتحققها في [الطبيعة] وغيرها.

وهذا ما أدى به إلى أن يرى [الأب]، عبر تجسده في تحقق ظاهري طبيعي هو [المسيح]، يتواصل ويأشر ذاته مع [الحسي]، ويخضعها للممر [الطبيعي] للوصول إلى تحقق /روحه/ عبر المجالين [الطبيعي] و [البشري]، من حيث إن [الطبيعة] هي المجال الوجودي [للروح] لكي تتجوهر وتؤكد ذاتها، في الوقت الذي يؤكد أن [الروح] [والتي هي نفسها «العقل» أو

«المطلق» أو «الفكرة المطلقة» عند هيجل هي الوقود المحرك للعالم وجوهره وحقيقته وهي التي تخلقه كمجال لتعين وتحقق ذاتها.

وهذا ما أدى إلى نظرة دائرية للوجود عند هيجل، فالوجود عنده، لا بداية ولا نهاية له، بل إنه إياهما، أي اللا بداية واللا نهاية، ما دام يمثل تلك الوحدة العضوية الديالكتيكية الجامعة في تلك الدائرة لـ [المطلق] و[العالم]. إلا أن تلك الدائرة موجودة في وعاء هو [التاريخ] الذي يشكل ميدان حركتها، وإن كنا نلاحظ، أن هيجل لم يصل إلى مفهومه المكتمل لفلسفة التاريخ كما تجسد في «ظواهريات الروح» 1807، إلا عبر مرحلة وسيطة تمثلها كتابات (مرحلة فرانكفورت) التي أكد فيها على مفهوم [الحياة] باعتبارها وحدة خطية تجمع في ذاتها لـ [الكلية] الحاوية للبدء والتوسط والتركيب الناتج عنهما، وأن هذا الثالوث يشمل كل ذات تباشر خارجها الحسني الموضوعي [- ذات - موضوع - تركيب].

إن ذلك يشكل افتراق هيجل وقطيعته مع [كانط]. فقد أكد (تاريخية المطلق) وممكنات تحقيقه في العالم الحسني وأن [المطلق] أو [الجوهر] أو [الله] ليس مفارقاً للعالم الحسني، بل متعين فيه وعبره، وكل الجدل الهيجلي المعقد هو محاولة لإثبات ذلك فلسفياً عبر تحليل مسار الروح البشرية في مختلف ميادين المعرفة والطرق التي أخذها تاريخياً هذا المسار في طريقة إلى تحقق [المطلق] الذي يمثل تجوهره، عبر الحسني، نوعاً من الدحض الهيجلي للفلسفة الكانطية النافية لأية غائية للوجود والرافضة لأية كلية موحدة له، وهذا ما دفع (كانط) إلى رفض التاريخ، باعتباره تعبيراً عن هذه الكلية وميداناً لتحقيق الغائية. وهذا طبيعي إذاً ذكرنا أن [كانط] قد فصل [المكان] عن [الزمان] ونفى وجود أية روابط موضوعية بينهما، كما أنه اعتبرهما غير موجودين عملياً إلا بالنسبة إلى

/الذات العارفة/ بوصفها تركيبات ذهنية تستخدمها للوصول المعرفي إلى [الموضوع]، الشيء الذي يؤدي به إلى [تذويت] المعرفة البشرية، وجعلها في وضعية أقرب للذرات المنشطية التي لا رابط بينها، كما أن ذلك قد أدى بكثير من الباحثين إلى ربط [كمائط] بـ [ميركلي] الذي نفى [موضوعية] العالم الخارجي أمام [الذات] العارفة.

إن هذه الوحدة الوجودية الناعمة لعملية [تعيّن] (الجوهر) في (العالم) عبر مسار الحركة التاريخية، هي التي تؤدي إلى إنشاء الروابط بين [التعينات] أو [التحققات] لهذه [الذات] أي لـ [الجوهر]، وإلى جعل هذه التعينات مجرد [برهات] أو [لحظات] تاريخية لهذا التحقق الذاتي، وبالتالي إلى جعل التغير لا يمثل قطيعة في مسار الذات المتعينة بل تواصلًا لحركتها الذاتية عبر أشكال تطوراتها المتغيرة، ولا تفارق وحدتها الوجودية الممتدة في المسار التاريخي، وصولاً إلى تحقق ذاتها وهويتها عبر هذا التغير للمظهرات، والتي لا تشكل كل أوضاعها المتغيرة أكثر من عودة إلى الذات عبر امتلائها وتحقيقها في العالم العياني. أو كما عبر /ماركس/ في شرح مفهوم (هيجل) عن [الارجاع الذاتي]: «إن مسار عملية تجاوز موضوع الوعي يتم وصفها من قبل هيجل، كالتالي: إن الموضوع لا يقتصر على كشف ذاته، فقط، بوصفه عودةً إلى الذات (طبقاً لهيجل)، فإن هذا هو مفهوم أحادي الجانب للحركة، لا يأخذ بعين الاعتبار سوى جانب واحد)، بل يمتد إلى أن الإنسان هو مساوٍ لذاته... إنه كائن ارجاعي لذاته...»

إن النقطة الرئيسية [بالنسبة إلى هيجل] هي أن موضوع الوعي ليس سوى الوعي الذاتي، أي أن الموضوع هو مجرد الوعي الذاتي المتوضع،... إن موضوعية، كهذه، ينظر إليها بوصفها علاقة بشرية مغتربة لا تتطابق مع جوهر

الإنسان والمتمثل في الوعي الذاتي، وبالتالي فإن إعادة القبض على الجوهر الموضوعي للإنسان.. تتحدد غير تجاوز، ليس الاغتراب فقط، بل أيضاً، الموضوعية ذاتها». [مخطوطات 1844] ضمن كتاب إريك فروم: «مفهوم ماركس للإنسان» منشورات أنجار، ط3، نيويورك 1962، نص المخطوطات ص ص 196-85، ص 178].

إن العالم بالنسبة إلى (هيجل) هو ميدان لتحقيق الروح التي هي افتراضه الكامن والقبلي المسبق، وبالتالي فإن [الفكر] [التجريد أو العقل، أو المطلق]. هو سابق للعيان، حيث يكون التحقق على مثال (العقل) أو (المطلق). كما نلاحظ في المثلث الجدلي الهيجلي، أن الذات التي تمثل التجريد الفكري الموجود في الرأس، تباشر [الحس] [= الطبيعة] لتحقيق مكوناتها ومحتواها الموجود في صورة فكرية أو كمثل سابقة للظواهر، حيث تكون الطبيعة مجرد معبر وأداة للوصول إلى التركيب الجدلي الذي تأتي صورته كحصول عن عملية تظهر وتتحقق مكونات (الروح) في العالم.

إن عبارة هيجل «كل ما هو واقعي فهو عقلي، وكل ما هو عقلي فهو واقعي» وبغض النظر عن تمسك أنصار الدولة البروسية المحافظون بالشطر الأول في وجه [اليسار الهيجلي] الذي أكد على الثاني في ثلاثينات القرن الماضي، هي تأكيد على أسبقية (العقل) على (العالم) من حيث أن الثاني هو ميدان لتجسد (الروح) غير تحقق إمكاناتها، وبالتالي فإن كل ظاهرة لا تأتي من عدم، بل تملك سياقاً فعلياً جعلها تنبثق من الامكان إلى التحقق في [واقع] يعبر وجوده وتحركه عن تمظهر [الروح] [= العقل] في (المحسوس). فسليلة الظواهر المتحركة تحكم انبثاقها وحركتها سببية تؤدي إلى انبثاق [الممكن] في برهة زمنية محددة تعبر عن لحظة جزئية في سياق الظهور لذات العقل في طريقها إلى تحقيق (المطلق) الذي يمثل في مسار تحقيقه كلية وجودية واحدة يكون فيها البدء

مساوياً للنهاية ، ما دام (المطلق) هو خالق [ومحرك] (العالم) وهو منتهاه أيضاً. وهذا يعني، بعبارة أخرى، أن كل (واقع) يعبر عن فعل [العقل]، وهو مجرد ظهور لحركته، كما أن كل ممكنات (العقل) تتجه إلى التحقق في (الواقع) الذي هو ميدان تحقق فعلية (العقل)، وأنه مشروع وعمل للتحقق هناك عبر انتقاله من (الإمكانية) إلى (الفعلية) وبعدها (التحقق) الذي يأتي الواقع كحصوله له.

يعترض [ماركس] على الجدول الهيكلية («لأن هيجل يجعل الحياة الإنسانية أو الإنسان، مكافئاً للوعي الذاتي. وهذا ما يؤدي للنظر إلى عملية اغتراب الحياة الإنسانية باعتبارها ليست أكثر من اغتراب للوعي الذاتي.

. فهو لا يعتبر اغتراب الوعي الذاتي، كتعبير يتعكس في المعرفة والفكر، عن الإغتراب الواقعي للحياة البشرية. بل نراه، بالعكس، ينظر للإغتراب الفعلي، الذي يظهر في الواقع باعتباره في طبيعته الخفية الأعمق [والتي كشفت الفلسفة اللام عنها منذ البداية]، كمجرد كينونة مظهرية لاغتراب الحياة الإنسانية الحقة التي يمثلها الوعي الذاتي، وأن العلم المنوط به كشف هذه العملية هو [الفينومينولوجيا] أي [= علم الظواهر]. وبالتالي، فإن كل عملية إعادة القبض [أو امتلاك] على الحياة الموضوعية المغترية، نجد عناصرها مجتمعة في الوعي الذاتي، كحسم واحد تتوحد فيه ومن خلاله. أي، أن الشخص الذي يمتلك وجوده هو مجرد مظهر للوعي الذاتي الذي يمتلك الوجود الموضوعي، وأن عودة الموضوع إلى الذات هي، بالتالي، إعادة قبض على الموضوع»، [مخطوطات 1844]، (نفس المرجع السابق) ص 179، ويعتبر (ماركس) أن (هيجل) يقيم معادلة كالأتي : « (الإنسان المتموضع = الوعي الذاتي) »، [نفس المرجع ص 178]، وهذا ما يؤدي للنظر إلى «الإنسان باعتباره غير

متخارج⁽²⁰⁾، أي ككائن روحي»، [«نفس المرجع» ص 178] مما يجعل الإنسان («كذات، مجردة ومحددة بالنسبة إلى ذاتها، لا تتعدى كونها [أنا تجريدية] كأناية تجريدية محضة مرفوعة إلى مستوى الفكرة.» [«نفس المرجع» ص 178].

وبالتالي «فإن إمتلاك الإنسان لطاقاته المتموضعة والمغترية يعني، في المقام الأول، أنه يتم في مجال وإطار الوعي، فقط، أي في الفكر المجرد، في التجريد. إنه امتلاك لهذه الموضوعات بوصفها أفكاراً وفي إطار المسارات الحركية للفكرة.⁽²¹⁾ [«نفس المرجع» ص 175]. وإن كل («تاريخ الاغتراب، وعملية الانسحاب منه، هو، بالنتيجة، مجرد تاريخ عملية إنتاج الفكر التجريدي، أي الفكر المطلق، المنطقي، التأملي.» [«نفس المرجع» ص 174 175]. فبالنسبة لهيجل («إن العقل وحده، هو الجوهر الحقيقي للإنسان، والشكل الحق للعقل هو العقل المذكر، العقل المنطقي التأملي. وأن الخصيصة الانسانية للطبيعة، ممثلة في الطبيعة المنتجة تاريخياً، في منتجات الإنسان، يظهرها هيجل كموجود ينبثق عن العقل المجرد، وإنها تعبر عن مراحل تطور ظهور هذا العقل، أي ككينونات للفكر») [«نفس المرجع» ص 176].

إن الجدل الماركسي يقوم على أساس أن («الكائن غير المتخارج هو غير واقعي، غير حسي، أي كمجرد كائن متصور، أو بمعنى آخر، ككائن مُتخيّل، كمحض تجريد. فلكي تكون حسيّاً، أي ككائن واقعي، يجب أن تكون موضوعاً للحس أو ككائن محسوس. وأن تملك موضوعات محسوسة خارج الذات، موضوعات متخارجة تجاه الحواس») [نفس المرجع ص 182-83]. فالإنسان («ليس مجرد كائن طبيعي، بل هو كائن إنساني طبيعي. إنه موجود لأجل ذاته، وبالتالي فهو كائن نوعي. وبهذا، فهو يعبر ويحقق ذاته في الوجود

كما في الفكرة»، [نفس المرجع ص 183].

يوضح ماركس فكرته كالتالي: («عندما يبدأ الإنسان الواقعي، المادي، وأقدامه مزروعة في الأرض الصلبة، والمستشقق والزافر لكل قوى الطبيعة، بموضعة طاقاته الموضوعية الواقعية، في شكل موضوعات مُغرَّبة، كنتيجة لحالة الاغتراب التي يعيشها، فإن الموضوع لا يكون ذاتاً لهذا الفعل، بل ذاتية لطاقاته الموضوعية والتي يكون فعلها، بالتالي، ذو طابع موضوعي. فالكائن موضوعي وهو يتصرف موضوعياً، ولا يمكنه ذلك إن لم تكن الموضوعية جزءاً من وجوده الجوهري. فهو يخلق ويؤسس موضوعات هي تُؤسس فقط، وتقوم على أشياء، وذلك بسبب كونه، بالأصل، كائناً طبيعياً. ففي فعل التأسيس لا يتزل من «الفعالية المجردة» إلى خلق الموضوعات، بل إن متوجه الموضوعي يؤكد، ببساطة، فعاليته الموضوعية، أي فعاليته ككائن موضوعي؛ طبيعي.

نرى، هنا، كيف أن المذهب الطبيعي [أو الإنساني] المُسَيِّق هو تمييز عن كل من المثالية والمادية، وفي الوقت نفسه، يشكل حقيقتهما الموحدة.»، [نفس المرجع، ص 181].

يطور ماركس، لاحقاً، فكرته هذه في «أطروحات حول فيورباخ» التي كتبها في 1845 («إن العيب الرئيسي في كل النزعات المادية التي ظهرت إلى الآن [بما فيها مادية فيورباخ] هي أنها تفهم الموضوع، الواقع، أي ما ندركه عبر حواسنا فقط في صورة شيء أو كئامل، وليس كفعالية إنسانية حسية، أي كممارسة، أي ليس بشكل ذاتي. ومن ثم، وبالتعارض مع المادية فإن المثالية قد طورت الجانب الفعّال من الإنسان في إطار التجريد، وهي بالتالي، وبالطبع، لم تر الفعالية الإنسانية الحسية في إطار ذلك.

إن فيورباخ يريد للمواضيع الحسية أن تتميز، حقيقةً، عن موضوعات

الفكر، إلا أنه لم يفهم الفعالية الانسانية ذاتها، كفعالية موضوعية [نقلًا عن مقدمة ((إريك فروم)) لـ ((مخطوطات 1844)) المعنونة بـ ((مفهوم ماركس للإنسان)) ص 1-83، في المصدر نفسه المشار إليه سابقاً، ص 11].

كما نرى ماركس في الأطروحة السادسة من ((أطروحات حول فيورباخ)) يحدد مفهومه لـ [الكائن الانساني] بـ: (إن فيورباخ يحلُّ جوهر الدين في جوهر الانسان، إلا أن جوهر الانسان لي تجزئاً متأصلاً في كل فرد على حدة، فالإنسان في واقعيته، هو مجموع علاقاته الاجتماعية إن فيورباخ، الذي لم يدخل، بشكل أكثر عمقاً، في نقد هذا الجوهر الواقعي، هو مجر بالتالي، على:

1- أن يتجرد ويتعد عن معالجة مسار التاريخ، ليقيم الحساسية الدينية كشيء مستقل، وليؤسس الفرد الانساني المجرد والمنعزل

2- إن جوهر الانسان يمكن فهمه بالتالي، فقط، /كنوع/، أي كعمومية داخلية خرساء يمكن، طبعياً، أن توحد الأفراد المتعددين] «المصدر نفسه» ص 78.

يعطينا ماركس في «طريقة الاقتصاد السياسي» [التي هي مدخل إلى «المخطوطات الاقتصادية» لعام 1857، والتي لم تنشر إلا في عام 1939، بموسكو تحت عنوان «أسس نقد الاقتصاد السياسي»] أن (المعرفة) بالنسبة إليه، هي (تملك) (= القبض) Appropriation الانسان لعالمه غير [النظرية] التي هي (الفلسفة + العلوم) وعبر (الممارسة)، وتلاحظ [ماركس] في «المدخل إلى مخطوطات 1844» كيف يعتبر وجود دراسته الفلسفية لديالكتيك وفلسفة هيغل. «ذا طابع جوهري» [«المرجع نفسه» ص 91] في كتابه هذا الذي بدأت فيه دراسته للاقتصاد السياسي، كما أننا نرى كيف أنه يعرض مخطّطه الدراسي، بعد الفراغ من مرحلته الأولى المتمثلة في الانطلاق من الاقتصاد السياسي لدراسة القانون، الأخلاق، والسياسة، ويضع علامة [إلى آخره] وبعدها

يعود («ليعود أخيراً، لمحاولة تقديم المادة الكلية المتداخلة، في عمل منفصل، وذلك من أجل إظهار العلاقات المرجوة بين الأجزاء، ولتقديم نقد للطريقة التأملية في معالجة هذه المادة. وهذا هو السبب في العمل الحالي، لعدم ملائمة علاقات الاقتصاد السياسي بالدولة، بالقانون، بالأعلاق، بالحياة المدنية الخ، إلا بالتقدير والدرجة التي يتعامل بها الاقتصاد السياسي، مباشرة، مع هذه الموضوعات»)، «مدخل إلى «مخطوطات 1844» ص 90.

لم يستطع ماركس حتى وفاته عام 1883، أن ينهي دراسته [التي هي مجرد المنطلق الأساسي لبنائه النظري الكلي] للاقتصاد السياسي. والملفت للنظر في هذا الصدد، إشارة الشيوعي الألماني [فرانز ميهرنغ] (ت 1919) في كتابه «كارل ماركس» إلى مشروع ماركس، بالسبعينات، بعد الفراغ من دراسته الاقتصادية لتأليف كتابين حول «المنطق» و«الفلسفة».

كما يلفت النظر أن ماركس في الكتاب الأول من «رأس المال» 1867، يبدأ من مفهوم [السلعة] إلى [التراكم] المعروض كحركة تكوينية تاريخية في الكتاب الثاني من «رأس المال» الذي نشره المجلد عام 1885، أي من [الكلية] أو [المركب] وبعده إلى عملياته الأولية.

إن ماركس عبر ذلك النص [الذي أكد في مدخل «مخطوطات 1844» على ضرورة كونه الفصل الأخير من المخطوطات (ص 169-196)، الذي قدم فيه نقده لفلسفة هيغل وديالكتيكها] قد توصل إلى الأساس الفلسفي الكلي لنظريته. ولكنه أدرك أن ميدان دراسة الاقتصاد - السياسي، أي («التخصيص الانسانية للطبيعة، ممثلة في الطبيعة المنتجة تاريخياً في منتجات الإنسان»)، [«مخطوطات 1844» ص 176] هو المنطلق لبناء العمارة الكلية للنظرية الماركسية، وما «رأس المال» (1867)، سوى محاولة تطبيقية للمفاهيم الفلسفية

الماركسية التي قدمها ماركس في «مخطوطات 1844» على ميدان الاقتصاد السياسي، حيث، كما يقول ماركس عام 1859،: «لقد قادني أبحاثي إلى نتيجة أن العلاقات التشريعية، تماماً مثل أشكال الدولة، لا يمكن أن تفهم من خلال ذاتها، ولا ما يُدعى بالتطور العام للعقل البشري، بل بالعكس، نجد أنها متجذرة في الشروط المادية للحياة والتي هي مجموع ما صنفه هيغل تحت اسم [المجتمع المدني] متابعاً لأسلافه من إنكليز وفرنسي القرن الثامن عشر، إلا أنني وجدت أن تشريح المجتمع المدني يمكن اكتشافه في الاقتصاد السياسي»، [مقدمة «الاسهام في نقد الاقتصاد السياسي» 1859، ضمن ملاحق كتاب أريك فروم «مفهوم ماركس للإنسان» ص ص 217-219، ص 217].

إلا أن ماركس في مقدمة «الاسهام» لا يعطي أكثر من تصور عمومي حول العلاقة بين البنائين النحوي والفوقي، ولأنه، حسب مخطط 1844، كان ينوي تناول هذا الموضوع بالتفصيل مستقبلاً، وهذا شيء لم يحصل من قبله لأن دراساته الاقتصادية لم تكتمل في حياته، بل تركت كمسودات قام بتنقيحها [إنجلز] و[كاوتسكي] بعده.

لقد ساهم انتصار الفلسفة الوضعية، في الربع الأخير من القرن الماضي، وسيادتها على الفكر الغربي، في رؤية كثير من الماركسيين بأن من المصلحة تقديم الجانب الاقتصادي لسياسي من الماركسية، واعتباره هو كلّها، خاصة وأن «مخطوطات 1844» لم تكن معروفة، حيث لم تنشر إلا في عام 1932، كما أن اعتبارات النضال السياسي المباشر، والضرورات العملية، قد دفعت إلى تقديم الماركسية كذلك، مع حذف بعدها الفلسفي الروحي⁽²²⁾. وحتى عندما حاول لينين عام 1915، بعد صدمة انهيار الأهمية الثانية عام 1914، تأكيد الجانب الأخير في «الدفاتر الفلسفية» فإن محاولته لم تنجح أمام ركام المادية

الميكانيكية المخلوبة من ماركسي الأممية الثانية إلى الحزب البلشفي، والتي جسدت الستالينية فيه، نوعاً من الوراثة الفلسفية لتفكير الأممية الثانية [1889-1914].

* * *

نلاحظ أن التفكير التركيبي الذي قدمته [البابلية اليهودية] الاسلام، ورغم نزعة العملية السياسية والميول المرافقة له للسيطرة على الفضاء الجغرافي، إلا أن انجازات الحضارات التي ساد فيها هذا التفكير، في مجال التقنية والعلوم الطبيعية، كان ضعيفاً بالقياس إلى أننا التي قدمت [فيثاغورث (580-500)، وأرخميدس (287-212 ق.م.)، أو روما التي أعطت الطواحين الهوائية والمائية، إضافة إلى نظام القنوات الرومانية، كما أنهم قدموا الأنفاق الجبلية في الطرق وشبكات المواصلات التي شملت امبراطوريتهم الواسعة، كما يلاحظ أن ضعف المشرق الهلنستي السياسي والعسكري، الذي سيطرت عليه (أثينا) و(روما)، قد تراقق مع بروز علمائه، الذي تركز معظمهم في الاسكندرية، مثل [بطليموس] الذي قدم تصويره الكوني حوالي عام [150م] أو [مينيلوس] الذي قدم هندسته، اللاإقليدية في حوالي عام [100م]، إضافة إلى ازدهار الكيمياء مع الهرمسية المصرية المانوية.

كما نرى أن الغرب الأوروبي الحديث، الذي قدم في القرون الأربعة الماضية، أهم ما أعطته البشرية في مجال العلوم الطبيعية والتقنية، قد كان انجازاً المادي على حساب الجانب الفلسفي الروحي، وقد أدى التطور التقني العاصف إلى سحق جوانية الانسان وذاتيته ولتحويله إلى نوع من [الروبوت] البشري، إلى درجة أن الفراغ الروحي السائد في الغرب، حالياً، مع سيطرة التفكير الوضعي، لا يجد أحداً يسده هناك سوى الفاتيكان. وخاصة أن الماركسية، بعد

ماركس، لم تقدم هناك إلا في صيغتها الرضعية مع الأمية الثانية، وبعدها، مع الماركسية السوفياتية، أو مع [الماركسية البنيوية] التي قدمها [التوسير].

فيما وجدنا الغرب عندما قدم تصوّره الفلسفي لروحانية الإنسان، فقد كان ذلك عبر القديس [أوغسطين] في فترات الانحطاط الغربي الحضاري في العصور الوسطى، حيث سادت الكنيسة الكاثوليكية، ذات التفكير اللاهوتي التجزئي، على الحياة الغربية، آنذاك.

إن الايديولوجية الوحيدة التي قدمت نفسها كأطار جامع [وفي الوقت نفسه متجاوز لنواقص التفكيرين المتعارضين بين الغرب الأوروبي وبين المركز المضاد الموجود في الشرق الأوسط] للتفكير التركيبي مع التجزيئي، هي الماركسية، والتي أعطت فكراً فلسفياً موحداً للظواهر الوجودية [الكونية الطبيعية] مع جوانب (الاقتصاد، المجتمع، السياسة) وفي إطار رؤية فلسفية كلية تحدد العلاقات الناعمة بين هذين الحدين اللذين انقسمت كلتا المنطقتين، اللتين سادتا العالم طوال الأربعين قرناً الماضية، فيما بينهما. حيث قدم الشرق وحدة الوجود التركيبية بدون تقنية، فيما أعطى الغرب التقنية على حساب مفهوم الوجود والإنسان.

ونرى الآن، أن من يطرح نفسه في الشرق الأوسط، منذ الستينات، لمقاومة الغرب لا يستطيع أن يقدم أكثر من مقاومات روحية، وإن (سيد قطب) الذي وعى، بخلاف غيره من المفكرين والسياسة العرب، أن مهمة هذه المنطقة أن ترتفع إلى مستوى القيادة العالمية، لم يستطع أن يقدم أكثر من مثال [دولة المدينة] والذي يعتبر هو نفسه، أنه قد تحطم على صخرة «الجاهلية البشرية» في عهد عثمان وحروب فترة علي بن أبي طالب، وأن مهمة المسلمين هي إعادة إحيائه، الآن، للتغلب على الغرب وهزيمته، وليس بمجرد مقاومته.

والحقيقة، أن الأصوليين الاسلاميين في العقود الثلاثة الأخيرة، يقدمون كفاحية بدون استيعاب لعناصر التفكير الحديث في العلوم الطبيعية⁽²³⁾ وعلم الاجتماع وفي علمي السياسة والتاريخ، وهذا ما يجعل القوة الاجتماعية الكبيرة التي يمجّدونها تحت قيادتهم، لا تجد ذهنية سياسية وفكرية مطابقة في قيادة تنظيماتهم قادرة على استخدامها ضد الغرب المهيمن وتوابعه المحليين، الشيء الذي أدى إلى حالات الفشل المتكررة التي كانوا يمجّدون أنفسهم فيها إثر لحظات قوة جماهيرية لم يعرفوا كيف يستخدمونها وكيف يقودونها. وإن هذا الوضع سيجعل هزيمة الشرق الأوسط الكاملة أمام الغرب ذات طابع حتمي، إذا استمر على ما هو عليه الآن، إلا إذا توفر البديل السياسي الفكري لقيادة هذه المنطقة في مواجهتها الراهنة والحاسمة مع الغرب.

وفي هذا الإطار، ليس بالضرورة أن يكون هذا البديل محددًا في تيار أيديولوجي معين، وإنما يجب تحديد أن إطار هذا البديل لا يمكن إلا أن ينبثق من [جبهة عريضة] تشمل السياسة، مع بقاء التمايز في المنهج الفكري [+الأيديولوجية] وفي التنظيم، وأن يكون ذلك في المجالين القطري والقومي.

صحيح أن القسوى الديمقراطية في حالة تراجع سياسي جماهيري، منذ الستينات، إلا أن عقلها الفكري السياسي [وكذلك آلية عملها التنظيمية] هو أرقى من الذي نجده عند الأصوليين، كما أن قدراتها في فهم واستيعاب طرق التفكير الغربية تساعد على تغطية مساحات خالية لم يلمسها، بعد، العقل السياسي الأصولي.

لقد أثبتت العقود الثلاثة الأخيرة عدم قدرة الأصوليين، وقبلهم القوميين في الخمسينات والستينات على الوصول بالمنطقة العربية إلى شروط المواجهة الناجحة والفعالة للهيمنة الغربية، وعلينا أن نطلق الآن، من أننا لا غلّك

الاستقلال السياسي العسكري الاقتصادي، وأن تحصيل ذلك هو مرهون بجميع القوى السياسية التي ترى المصلحة في تحقيق هذا الهدف.

نلاحظ، الآن، في الجزائر، وقبلها في تونس ومصر، اعتماد الغرب وأنظمته التابعة، على إنشاء حالة صراع بين الديمقراطيين والأصوليين من أجل شلّ الفعالية السياسية للمجتمع، لمنعه من إنشاء نظام سياسي يعبر عما يجري في الجسم الاجتماعي.

وقد أدى هذا إلى منع الأصوليين من إسقاط السلطات القائمة، رغم القوى الاجتماعية المستندين عليها، وإلى تهميش القوى الديمقراطية التي اضطرت إلى إلحاق نفسها بالأنظمة وإلى وضع يعضها، كله، في سلتها، مما أدى إلى زيادة غربتها عن المجتمع، وإلى وضع ذاتها في حالة صدام معه. وقد أنشأ هذا الوضع حالة ستجعل القوى الديمقراطية غير قادرة على المشاركة في تقرير المستقبل السياسي لهذه البلدان، حيث ستفرد بذلك الأنظمة والقوى الأصولية، إما عبر تقاسيم وظيفي للسلطات بينهما(24) أو أحدهما بمفرده، عبر هزيمته للطرف الآخر في الصراع.

لم يفت الأوان، بعد، على تدارك هذا الوضع، وإذا وضعنا جانباً الليبراليين الذين رفدهم أتباع موسكو القدماء بدم جديد مؤخراً، ومتابعين في ذلك أدوارهم القديمة بأثواب جديدة [من الضروري عند متابعة أي تحول إيدولوجي عند أية جهة، أن توضع ثلاثة أسئلة -1 لماذا؟ 2 لصالح من؟ 3 ضد من؟] حيث يبدو أن كل المتطربين العرب قد قرروا أن الالتحاق بالغرب سياسياً وفكرياً يمكن أن يكون طريق التقدم والتحديث، متناسين أن استقلال الإرادة السياسية عن الهيمنة الامبريالية الغربية هي الطريق الوحيد للوصول إلى الاستقلال في التقنية والاقتصاد. فإننا نجد أن تحالف الأصوليين مع القوميين والماركسيين في

إطار [تحالف إسلامي - ديمقراطي] ، هو طريق الاستقلال الوحيد للعرب في صراعهم الراهن مع الغرب.

كما أن الامكانية الحقيقية للوصول إلى مجتمع ديمقراطي، على أساس الاستقلال الوطني، تمر عبر هذا الطريق، مما يؤمن مشاركة سياسية للجميع، وبدونه ستكون البدائل إما [ديكتاتورية العسكر] وإما [ديكتاتورية العماثم].

21 ك 16-19931 آذار 1994.

الهوامش

- 1 - وهذا كان الشرط السوفياتي منذ عام 1983 وحتى عام 1987.
- 2 - إن هذه المحاولة لربط هيجل مع الليبرالية والتي أطلقها [كوجيف] في الأربعينات في كتابه «مدخل إلى قراءة هيجل» تتعارض مع الاستخدامات الماركسية لهيجل، ومع اتجاهات أنصار الدولة المطلقة، على اليمين، للاستناد إلى هيجل وخاصة عند الفاشية والنازية.
- 3 - إن تعليق [بوش] أثناء تلك اللحظة القاسية من الضعف العربي التي تجسدت في قرار الانسحاب العراقي من الكويت، أواخر شباط 1991، على ذلك القول العربي الذي صدر في تلك اللحظة «إن القسطنطينية لم تسقط من المرة الأولى» بأنه قول تقشعر له الأبدان، يعبر عن إدراك غربي كبير لطبيعة ومغازي الطموح العربي.
- 4 - في عهد (عمر بن الخطاب) قام هذا الأخير بإلغاء هذا العطاء أثناء توزيع الغنائم، متذرعاً بأن ما أعطي في فترة ضعف لا يجوز أن يستمر إلى لحظة القوة وما بعدها.
- 5 - وهم يمثلون في الترتيب [الفكر - السياسة - التنظيم].
- 6 - كما يلفت النظر أن [لويس ألتوسير] الذي وضع في كتابه «قراءة رأس المال» [1965]، أسس الفلسفة الستالينية الجديدة، بعد هزيمة وتنحية خروتشوف عام 1964، قد ألقى (المهدف) في مفهومه للممارسة كما حاول عبر إلغاء صلة ماركس بهيجل، تقريب الماركسية من البنيوية.
- 7 - ولكن الاثنين يقومان على أساس تجرييد الحاضر من بعده، المتمثلين في الماضي

- والمستقبل، مع الفرق المتمثل في أن بريجنيف يريد تكريس (الحاضر) الستاليني، فيما أراد (غورباتشوف) الإمتثال لسلطة (الحاضر) الأمريكي والإمتثال لمتطلباته.
- 8 - [إنها لم تعلم أنني أعطيتها البر والسلاف والزيت وأكثر لها الفضة والذهب فجعلوها ليعمل، فلذلك أرجع فأخذ بري في حينه وسلافي في آتته وأستخلص صوفي وكساني اللذين هما لستر سووتها] (2 : 98)
- 9 - تم إعادة بناء الهيكل الثاني عام [515] في عهد /دارا/ على نفقة الدولة، وقبل عودة نحميا وعزرا عام [444 ق.م]
- 10 - كما يلاحظ أن تعطيل وتنزيه المعتزلة لله عن (الصفات) قد ترافق مع نظريتهم حول [القرآن]، مما عني إعطاء (الوسيط) أي [القرآن] مكانة أقل بالقياس إلى المسلمين الآخرين الذين يرون أنه من ذات [الله].
- 11 - إن هناك ارتباطاً بين القمر وبين الدورة الشهرية عند النساء، كما أن الشمس قد بدأت تأخذ دوراً مركزياً في الميثولوجيا الراقدية القديمة، مع سيادة الزراعة وأضمحلل أهمية الرعي، الشيء الذي ترافق مع ظهور المجتمع البطريركي.
- 12 - إن هناك ارتباطاً ميثولوجياً قديماً بين (الأم) و(الأرض). وليس صدفة أن تأخذ الأم دوراً مركزياً في مجتمعات الرعي وجمع الثمار، وأن تنهار مكانتها في المجتمعات الزراعية التي ارتبطت، ميثولوجياً، بالدم المراق على الأرض وبالشر مع انتصار المزارع على أخيه الراعي [هايل وقايل] وبإتتهاك الأرض عبر حرارتها واختراقها.
- 13 - يلفت النظر أن [راحيل]، أم يوسف، هي مينة أثناء حلم يوسف، هذا، حسب التوراة، فيما يتحدث القرآن عن سجد أبويه وإخوته له.
- 14 - كما نلاحظ الدور المركزي الذي تلعبه (العذراء) في كاثوليكية القرون الوسطى، ومن المفيد أن تذكر ارتباط مفهوم [العودة إلى الرحم] عند (فرويد) بالعطالة والسكونية والميول التدميرية المرتبطة بالموت، هذا الشيء الذي يرى (فرويد) أن تجاوزه وضبطه قد ترافق مع نشوء الحضارة.
- 15 - حسب نظريته حول [الوجود بالقوة] كمرحلة أولى كامنة لـ [الوجود بالفعل] والتي

ترتبط برؤيته لـ [الهيول].

- 16 - وهو من أصول مصرية، ثم ذهب إلى روما، وأنشأ مدرسته الفلسفية هناك.
- 17 - نلاحظ أن نهوض الشرق الأوسط كان يتوافق دائماً مع الدور المركزي لمنطقة الهلال الخصيب، وحتى الاسلام لم يبدأ بأخذ دوره العالمي إلا بعد [القادسية] و[اليرموك]، فيما نرى فترات انحطاط هذه المنطقة تكون مع أخذ بلاد فارس ومصر لهذا الدور المركزي الذي كان ينتهي مع غزو الغرب لهذه المنطقة [الفرس] [الاسكندر المقدوني]، [البطالمة] [الرومان]، [المماليك] أو الصفويين [الاسبان والبرتغاليون]، [المماليك] [نابليون].

18 - في كتابه «نقد ملكة الحكم» (1791).

- 19 - وهذا يمثل أساس التناقض بين هيغل، وكانط، حيث أكد هيغل على تماثل العقل والروح من خلال تجاوز العقل لحدود الفهم، المحصور في حدود الوصف، إلى التركيب التحليلي.

20 - أي لا يملك موضوعية خارجية عن [الذات]، إلا في شكل واحد متجسد في ((الفاعلية الفكرية))، ومستبعداً ((الفاعلية الحسية)).

- 21 - «إن هيغل يبدأ من اغتراب الجوهر [من المطلق الدين واللاهوت]. في المرحلة الثانية هو يتجاوز اللا محدود ويموضع الواقعي المدرك النهائي، الخاص [أي الفلسفة كـ] تجاوز للدين واللاهوت». في المرحلة الثالثة يبدأ بتجاوز الإيماني الموضوع [ويعيد تأسيس التجريد، اللات نهائي، إعادة تأسيس الدين واللاهوت]»، [«مخطوطات 1844» ص 171-72].

22 - كما ساهم في ذلك بالتأكيد رغبة غالبية الماركسين، آنذاك، في تقديم الماركسية بما يتناسب مع طبيعة الجو الفكري الوضعاني السائد في الغرب، وهذا ما أفقد الماركسية القدرة على أن تكون بديلاً مادياً روحياً، أي الوصول للخلاص الروحي الانساني عبر إقامة مجتمع الكفاية والعدالة المادية في الأرض وليس في السماء. وربما كان صحيحاً، أن مأساة الماركسية، كما حدّثتها [روزا لو كسمبورغ] عام 1903، ناتجة عن أنها تطرح

مهاماً ليست، بعد، على جدول الأعمال الراحنة للبشرية.
23 - وحتى من يجد نفسه منهم سروراً في هذه العلوم، فإن ذلك لا يتجاوز الجانب المدرسي والأكاديمي منها إلى الابداع فيها، فيما نجد الأصوليين ضعافاً وهزيلين في مجالات علوم الاجتماع والسياسة والتاريخ وفي الفلسفة.

خاتمة الكتاب

انطلق هذا الكتاب من الهواجس التي فرضها واقع سيطرة (النظام العالمي الجديد) على المنطقة العربية. وقد سيطرت على أبحاثه المتعددة الجوانب، الضرورات المتولدة عن هذا الوضع النوعي المستجد، المتمثلة في الحاجة إلى تجاوز كثير من الوضعيات الفكرية السياسية التي سادت السياسة العربية الحديثة.

لقد أدرك الغرب المنتصر في أوروبا الشرقية والوسطى، بعد انهيار المعسكر الشرقي في خريف 1989، بأن انتصاره سيكون مزعزعا، على الصعيد العالمي، ما لم تحقق السيطرة الكاملة على منطقة الشرق الأوسط العربية، برغم أن الولايات المتحدة قد استطاعت بين صيفي عامي 1967 1982، إثبات أن لها النفوذ الأقوى والأكثر فاعلية في هذه المنطقة. وقد كانت تصرفات وممارسات الأمريكان (ومن خلفهم مستشاروهم البريطانيين والاسرائيليين)، توحى بأن الأمور هي أبعد من متطلبات ما بعد الحرب الباردة، لتصل إلى وعي غربي عام بأن هذه المنطقة هي القطب الثاني للحضارة العالمية في مواجهة المركز الغربي، وأن الغرب سيبدل أقصى ما يستطيع من أجل القضاء على أئمة بواذر، ولو حتى أولية، لنهوض المنطقة العربية من الموسف أن يتناقض إدراك ووعي الجمهور الشعبي العربي لهذه (القطبية) مع مفكرينا وساستنا في القرنين

الماضيين، أي منذ حملة نابليون على مصر في عام 1798. وقد قام الكاتب في البحث الأخير من هذا الكتاب، بمحاولة لتبيان الإطار التاريخي والفلسفي لهذا الصراع الحضاري بين هذين القطبين المركزيين للحضارة العالمية. وربما ساعد بحث الوظيفية - على تبيان الإشكالات والعوائق التي منعت المفكرين والسياسة من بناء أفكارهم وممارساتهم على أساس ذلك.

إن مستوى تفاعل المثقفين والسياسة العرب، بغالبيتهم، وفهمهم لأحداث مثل (سقوط مرسكو)، سواء كانوا في موقع الولاء أو القرب أو الخصومة مع السوفييات، إضافة إلى تقلبات الكثير منهم على الصعيد الفكري والسياسي فيما بعد هذا الحدث الضخم (ويدون أن يقدموا أي كشف حساب تجاه وعيهم السابق ولا أية مقدمات وأسس تبين آلية انتقالهم من الموقع القديم إلى الجديد المناقض)، يبين الكثير من أمراض السياسة العربية، والحقيقة أن هؤلاء يتصرفون وكأنهم يمثلون مسرحية بلا جمهور ولن يحضرها أحد، ولذلك فهم، أمام ذاتهم، لا يسعون إلى مستوى جيد من الأداء، ولا ينتقدون ذاتهم أمام الفشل أو أمام إحساسهم بقوة رأي الجمهور ومتطلباته.

وهم في سلوكهم أصبحوا يشبهون تصرفات طبقة مغلقة من الكهنة المنعزلين الذي ينتجون (الفكر للفكر). وإن كان هذا ليس كل اللوحة، حيث نجد مفكرين يرتفعون إلى مستوى هذا الظرف العربي الجديد مثل (الدكتور الجابري) و (برهان غليون). ولو أن أفكارهما قد تبلورت قبل 1990، إلا أنها لم تفقد راهنتها مع هذا التحول المفصلي الذي ولدته هزيمة 1991. (1)

يلاحظ أن إحساس العرب بذاتهم القومية، في هذا الزمن المعاصر هو أضعف من مثيله عند الأمم الأخرى من حيث القوة والحمة (2). إن تفاعل

الفرس مع الخميني، مثقفهم وساستهم على صعيد الجمهور العريض، في أثناء ضربه للقوميات الأخرى في إيران بين عامي 1979 - 1980، أو في أثناء حربه مع العراق، كان قوياً ولا يقارن بنظيره، على هذين الصعيدين، الذي شهدناه من العرب. كما أن الصريين بنخبهم المثقفة والمسيسة وعلى الصعيد الشعبي، لم يثروا أية إشكاليات اعتراضية تذكر أمام الزعيم الصربي (سلوبودان ميلو سيفيتش) الذي سعى إلى إنشاء (صربيا الكبرى)، ولم يتوقفوا أمام الأساليب المتوحشة التي اتبعها في البوسنة، وقبلها في كرواتيا، لتحقيق هذا الهدف، بل بالعكس، نراه هو وحزبه قد فازا في حملتين انتخابيتين جرتا في (ك1 1992) و(ك1 1993)، وأظهرتا تأييداً شعبياً له وحزبه، بشكل واسع وكبير.

إن الحزب الاشتراكي الصربي هو وريث رابطة (الشيوعيين اليوغسلاف)، وقد ظل (ميلو سيفيتش)، معظم فترة الثمانينات، مسؤولاً عن (الرابطة) في إطار جمهورية صربيا المنضوية في إطار الاتحاد اليوغسلافي. وفي هذا تذكرة لمعظم الشيوعيين العرب، ما عدا استثناءات قليلة، بأن أي ماركسي لا يستطيع أن يقدم إطاراً تناغمياً مع العامل القومي، زائد الخصوصية المحلية الثقافية، (والتي تتضمن الدين الإسلامي في الحالة العربية كمحدد رئيسي للهوية الحضارية العربية)، فإنه سيجد نفسه على هامش السياسة والمجتمع⁽³⁾.

كما أن مستوى النقاشات لإتفاق (غزقأريجا) الموقع في 13 أيلول 1993، لا يختلف كثيراً عما جرى من مطارحات فكرية سياسية لإتفاقية (كامب ديفيد) (أيلول 1978). وتحددها زاويتان للنظر:

1 - التحيزات والإستقطابات الفكرية والسياسية بما لا يختلف كثيراً عما يجري في الفكر السياسي اليومي من ممارسات وأساليب، وبحيث تأتي المواقف

انطلاقاً من مواقع (الخنادق) و(المعسكرات) وتبعاً لطبيعة من هم القائمون بتوقيع الاتفاقية. وهذا شيء قد طُبق أيضاً في حدث (2 آب). وهذا ما يوقع كثيراً من ممارسات السياسة العربية في الشكلية والإسمية والشعاراتية، وفي تناقضات ماحقة، إلى درجة أن استقطابات ما يسمى بـ «التقدميين العرب» عام 1986، مع إيران، لم تجعلهم ينسبون بينت شفة عن دور إيران في «إيران غيث» وعلاقتها المزامية الأطراف مع إسرائيل.

2 - إن النقاشات لهذه الاتفاقية المصيرية، بالمعنى الكامل للكلمة، لا تعدى مضامين النص إلى ما وراءه وإلى ما بعده وإلى آفاق عالم ما بعد التسوية، وهي لا تدرك أن ذلك هو محور المسألة وليس النقاش الفقهي للمضامين التي هي مجرد مظهر صوري للتوازنات الفعلية القائمة على الأرض، وهذا ما يجعل هذه النقاشات تقع بين حذّي الإدانة اللاعنة للإتفاق وبين إرادة النوايا الطيبة التي تنفع مبادئ عامة تحدد من خلالها موقفها تجاه الاتفاقات والمفاوضات المؤدية إليها، وتطرحها أمام الجمهور ومن هم في موقع القرار، وكأنهم يمكن أن يأخذوا بها أو أن يغيروا رأيهم بعد أن يكتشفوا الحق (والصراط المستقيم). إن في هذا لتجاهلاً خطيراً لحقيقة أن السياسي يقدم على خطواته وممارساته الكبرى انطلاقاً من توازنات مادية فعلية على الأرض تحدد له ممرات إجبارية لا يستطيع الحيدان عنها، خاصة وأن مصالحه تكون متضمنة في هذه الممارسة، أو جزءاً منها على الأقل وإلا فإنه لا يقدم عليها أو يتحجى جانباً.

إن أحد أهم أبعاد (غزه أريحا) هو محاولة تحويل فلسطيني الضفة والقطاع إلى نوع من (موارنة إسرائيل الخاصين) تجاه العالم العربي، تماماً، كما لعبت فرنسا، بعد عام 1920، نفس الدور مع /موارنة/ لبنان. من هنا، تأتي

طروحات «شمعون بيريز» حول «مينولوكس ثلاثي» يضم الأردن إضافة لإسرائيل والكيان الفلسطيني، حيث تأتي أهمية الأردن من كونه جسراً ومعبراً إلى الخليج، إضافة إلى كون غالبية سكانه من أصول فلسطينية.

فالمسألة ليست مقتصرة على السياسة والاقتصاد، وإنما ستمتد، بالتأكيد، إلى محاولة عزل أيديولوجية للفلسطينيين عن باقي العرب، وليس غريباً أن يطلع لنا أناس في المستقبل غير البعيد، مثل سعيد عقل، يتكلمون على الأصول الإيجبية لشعوب البحر و(الفيلستين) الذين استوطنوا الساحل الفلسطيني في بدايات الألف الثاني قبل الميلاد (4). وإن الهدف الإسرائيلي من ذلك، هو بعد أن استطاعت عام 1948، باحتلال النقب، عزل آسيا العربية عن نظيرتها الأفريقية وبعد أن نجحت عام 1978 بتعطيل الدور السياسي والعسكري لمصر تجاه العالم العربي، يتمثل في شق وحدة الهلال الخصيب، الذي يبقى هو القلب والعقل النابضين للمنطقة العربية، وفي إنشاء محور مضاد لأي محور يضم (بغداد-دمشق-بيروت) وفي منع هذا الأخير من أن يتواصل مع الخليج ومع مصر، حيث تريد إسرائيل، عبر محورها الخاص ذاك، أن تتفرد بهذين البعدين الجغرافيين الأساسيين للمنطقة العربية(5). وبالتأكيد فإن إسرائيل، عبر تركية وتأجيج تباعد الخليجيين عن محيطهم العربي، وخاصة على ضوء نتائج حرب 1991، تدرك أنهم سيؤمنون في أحضانها، أخيراً، ومباركة أمريكية.

إن الملك حسين الذي طرح في آذار 1972 فكرة الاتحاد الكونفدرالي بين (دولتي فلسطين والأردن) ثم قَبِلَ في حريف عام 1974 أمام الأكثرية العربية في مؤتمر الرباط، على إحالة التمثيل الفلسطيني إلى عاتق المنظمة وعاد ليقبل في اتفاق (عمان) (شباط 1985) فكرة الكونفدرالية، ثانية،

نراه الآن، بعد اتفاق (غزة - أريحا) يتوجس من فكرة الكونفدرالية. كما غير علناً، عن رغبته بأن لا يُطرح هذا الموضوع ثانية من قبل الفلسطينيين، وذلك في خطاب القاه في بداية (ك2 1994). وليس غريباً أن يكون في زوايا تفكيره، عيشيه من تفكير اسرائيلي متجدد ثانية [بعد أن طرحها (شارون)، لأول مرة، في أوائل السبعينات] في تحويل الأردن إلى جمهورية فلسطينية... عبر الكونفدرالية أو الفدرالية، وخاصة أن اسرائيل تدرك أن الكيان الفلسطيني لن يكون مقنعاً للفلسطينيين في المدى البعيد. كما أن ذلك، ربما يفسّر تقارب الملك حسين مع دمشق، مجدداً، إثر اتفاق (غزة - أريحا) (6).

كما أن النقاشات لموضوع التسوية، وهذا منذ (كامب ديفيد)، تتجاهل أن أحد أبعادها هو في رسم الخطوط الخضراء والخمر للسياسات الداخلية في كل دولة عربية، وتاماً كما قال جونسون في آب 1968، أنه لا يستطيع أن يفعل أكثر من التعاطف مع الشعب التشيكوسلوفاكي، لأن (بالطبع) لا تسمح بأكثر من ذلك، وتاماً مثلما لم يُسمح لثقابة (التضامن) أن تسلم السلطة البولندية عام 1981، فيما سمح بذلك في عام 1989، حيث حدد الدولي والإقليمي حدود وآفاق الداخلي، فإن ذلك سيحصل، أيضاً، في شرق أوسط ما بعد التسوية، وخاصة في بلدان ما كان يسمى بـ «الشرق العربي»، وستمنع أمريكا واسرائيل، ولو بالقوة، أية قوة سياسية عربية غير مرغوب فيها، من الوصول إلى مواقع التأثير والقرار السياسي في بلدها. ولن يفك ذلك ويتجاوزته سوى وضع دولي إقليمي جديد، مصحوب بقوة مقاومة داخلية، تستطيع التبرص والإنقضا في اللحظة المناسبة.

إن تبيان كل هذه القضايا لا يهدف إلى أكثر من التذكير بأن الأمة العربية، ومنذ تبلورها وتكونها كإطار سياسي حضاري ثقافي مع نشوء الإسلام 7- لم تعان من لحظة ضعف، خطيرة كهذه التي نشهدها الآن، وأن كل الطروحات الفكرية

والسياسية يجب ان تنطلق من خلال وعي حقيقة وأبعاد وآفاق ذلك، للوصول إلى طرق وحلول تستطيع تجاوز هذا الوضع، ولكن ليس عبر الأمانى والخيالات ، وإنما أولاً، وبالقطع، عبر تحديد (ما هو كائن) وآليات تشكله التاريخية، سواء باتجاه علاقة الواقع القائم بتاريخ (الذات) القومية أو عبر التشكل التاريخي للعلاقة الصراعية بـ (الأخر) الذي هو الغرب.

8 شباط 1994

المواش

- 1 - مع أن (الباس مرقص) توفي في شهر ك 2 1991، أي أثناء فترة الحرب العراقية الأمريكية، إلا أن الظرف العربي الجديد قد أوضح للجميع وخصومه أولاً، الذين ظلّوا يحاربونه، بعنف، منذ طرده من الحزب الشيوعي السوري عام 1957، راهنية أفكاره وطروحاته، وما اهتمامهم به، الآن، سوى تعبير عن عقدة الذنب وليس شيئاً آخر.
- 2 - وأحد مظاهر ذلك أيضاً، اتجاه بعض الذين يدعون (الحدانة) إلى تناول بعض الثغرات والممارسات المعينة عند بعض شخصيات التاريخ العربي الاسلامي، وبدون ربطها مع الجوانب الايجابية الأخرى للوصول إلى غايات معينة خاصة بهم. وهم يتجاهلون بذلك، أن اضطهادات (لويس الرابع عشر) للبروتستانت وولعه الطائش بالنساء، لم يمنعاه من أن يكون مؤسس فرنسة الحديثة ودولتها.
- 3 - إن طبيعة الامبراطورية الروسية المتعددة القوميات، زائد تحالف الكنيسة الارثوذكسية مع القياصرة الروس، قد أدبها بالبالاشفة إلى تقديم إحدادية متطرفة (ربما ساهم فيها، أيضاً، طغيان الفلسفة الوضعية في الجو الأوروبي آنذاك) وإلى عدم إنشاء تركيب يجمع الماركسية مع العامل القومي، كما حصل في الصين وفيتنام مثلاً.
- 4 - كما ستطرح قضايا مثل تحلي العرب الرحمين، في معظم الحالات، عن واجبهم القومي تجاه فلسطين والخزائن والاضطهادات، وأعمال القمع التي سارستها كثير من الأنظمة تجاه الفلسطينيين.
- 5 - من الواضح أن إسرائيل مع عودة راين للسلطة، قد فقدت قوة اندفاعها الهجومية، من

خلال تخليها عن مشروع (اسرائيل الكورى) لصالح مشروع الهيمنة على المنطقة في فترة ما بعد التسوية. وقد أشار (شامير) أثناء تسليم السلطة لرايين، في تموز 1992، إلى أن هذا العصر الجديد يتميز بسيطرة أصحاب السياسات المباشرة على حامي الايديولوجيات والرؤى السياسية البعيدة المدى، وقد حذر (شامير) من أن اسرائيل، بذلك، تضعف نفسها وتفقد زخمها ومعنوياتها.

6 - ليس بالضرورة أن تنجح خطة اسرائيل في مؤرنة الفلسطينيين، فهناك العائق الإسلامي والعربي، إضافة إلى وجود وتوزع الفلسطينيين في البلدان العربية. إلا أن مغزى استفرا اسرائيل بالفلسطينيين في المفاوضات، وتسبيقهم على الآخرين، يحوي، في العقل الاسرائيلي، أبعداً أكثر من ظرف المفاوضات لتصل إلى ما بعد التسوية.

7 - رغم المزمعة السياسية والعسكرية للعرب، ورغم سيطرة الغرب الاقتصادية على المنطقة العربية، فمن الواضح ان قيم الهوية الحضارية العربية، على الصعيد الثقافي، قد انتصرت على قيم وأفكار ثقافة التغريب الإبتاعية، في تسعينات هذا القرن، الشيء الذي سيفرض نفسه على صعيدي الفكر والسياسة. وهذا شيء مفصول، تماماً، عن مسألة التقنية.

تنويه من المؤلف

إن الأبحاث الموجودة في هذا الكتاب لا تهدف إلى الوصول لحلول فكرية لقضايا ذات طابع مُركَّب (اقتصادي-اجتماعي-سياسي) تصل إلى مستوى المآزق الحضاري العام لأمة معينة تجدد نفسها في حالة صراع ضار مع الغرب، بل ربما يكون أحد الأهداف، المتوخاة من وضع هذا الكتاب، هو تبيان حدود ونسبية العامل الأيديولوجي تجاه العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وما تفرزه هذه العلاقات من ظواهر سياسية. وإذا تمَّ فحص (المناهج المعرفية) الموجودة في الساحة الفكرية السياسية العربية، فهذا ناتج عن الإدراك بأن تجاوز المآزق السياسي العربي العام هو مشروط بالبداية والإنطلاق من دراسة الأسس الفكرية للتيارات السياسية، والتي هي مأزومة جميعاً بلا استثناء ويقدر حدود ومآزق هذه الأمة، وذلك كقاعدة صحيحة لأي إدراك دقيق لما جرى وما هو قائم على الساحة السياسية، وما تبيان حدود أو مزايا هذا (المنهج) أو ذاك فهو إنما لا يتعدى عملية اظهار «ما هو كائن» وليس شيئاً آخر.

من الضروري الإشارة إلى أن تحقيق الوحدة القومية، أو خدمة الهوية الحضارية للأمة، ليس محصوراً إنحازهما، بالضرورة بالقوميين أو بالتيار السياسي الذي يستند إلى أرضية أيديولوجية مستمدة من ينايع هذه الهوية. فمثال (فيتنام)، وقبله (الصين المaoوية)، يبينان قدرات الماركسيين الفعالة في

هذين الميدانين، كما أن تجربة الشيوعيين العرب، منذ العشرينات، لا تصلح كمقياس لتبيان حدود وآفاق (الماركسية العربية) وموشراتها المستقبلية، وبشرط تجاوز البنى الاجتماعية التي استندت إليها تلك التجربة إضافة إلى المنهج وطريقة التفكير اللذان سادا في الحركة الشيوعية العربية (وقد حاول هذا الكتاب تقديم رؤية عن هذين الجانبين المحددين لمسار هذه الحركة).

أخيراً، يريد الكاتب أن يلفت نظر القارئ إلى أن هذا الكتاب يتضمن اجتهادات أحد أهدافها الرئيسية هو إثارة نقاشات واسعة حول القضايا المطروحة، وخاصة في الأبحاث رقم (1-4-5-6)، والتي سيجد القارئ المتمعن بأن هناك عدداً من الطروحات الجديدة فيها، وأريد التنويه في هذا المجال إلى تقييم سقوط التجربة السوفياتية عبر تحليل بناها الاجتماعية وحزبيتها زائد جدل (الخارج-الداخل). ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن سقوط تجربة سياسية مخصصة بتيار أيديولوجي لا يعني سقوط هذا الأخير، وهذا لا يشمل فقط تجربة (الماركسية السوفياتية)، وإنما، أيضاً، التجارب الأخرى والتي من ضمنها التجارب العديدة للحركة القومية العربية.

4 نيسان 1994

- الفهرس -

- 5..... «مدخل»
- 9 - هوامش المدخل -
- 11..... - البحث الأول -
- 13..... - التجربة السوفياتية كمنطلق لتحديد سمة العصر -
- 32 - الهوامش -
- 37..... - البحث الثاني -
- 39..... «الماركسية - اللينينية»
- 44..... - هوامش -
- 45..... - البحث الثالث -
- 47..... «بعض ملامح العلاقة بين السياسة والأيديولوجية»
- 53..... - الهوامش -
- 55..... - البحث الرابع -
- 57..... «حول الهوية الحضارية العربية الإسلامية»
- 64..... - هوامش -
- 67..... - البحث الخامس -
- 69..... «وظيفية الفكر السياسي»
- 131..... - هوامش -

143..... - البحث السادس -

145..... «(بابل) و (روما)»

186..... - الهوامش -

191..... - قائمة الكتاب -

198..... -

202 - 201 من المؤلف